Global Islamic Economics Magazine
مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

GIEM

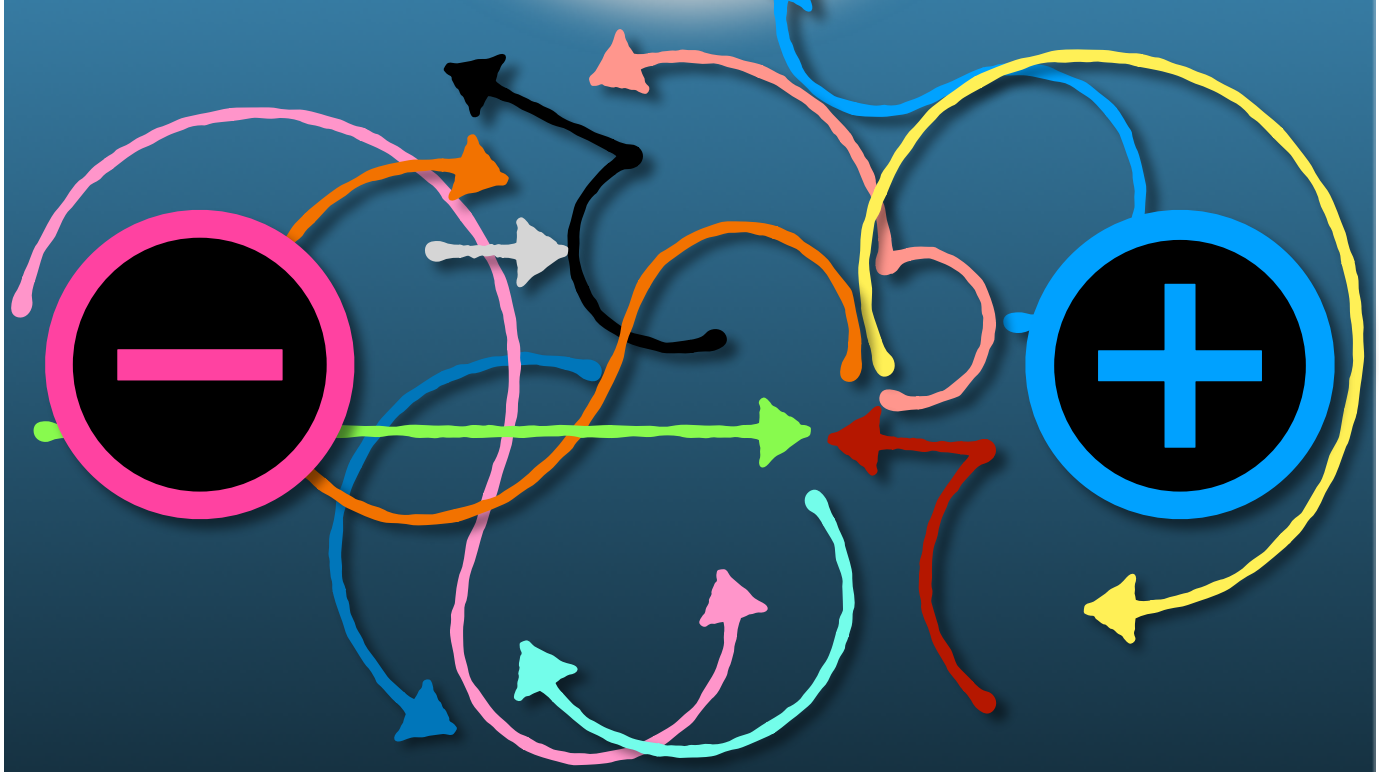

لماذا يتم تجاهل إرهاصات المفكرين الاقتصاديين المخالفين للنهج السائد عالميًا ؟

Volume No. 125, NOVEMBER 2022 - RABI II 1444

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

مجلة شهرية علمية تعنى بشؤون الاقتصاد الإسلامي وعلومه

تصدر إلكترونيًا عن مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية

وهي وقف لوجه الله تعالى

هيئة تحرير المجلة

- الدكتور سامر مظهر قنطقجي: رئيس التحرير.
- الدكتور على محمد أبو العز: الجامعة الأردنية، البنك الإسلامي الأردني - الأردن.
- الدكتور عامر محمد نزار جلعوط: دكتوراه في الاقتصاد المالي الإسلامي - سورية.
- الأستاذ حسين عبد المطلب الأسرج: كاتب وباحث اقتصادي مستقل - مصر.
- الدكتور أحمد ولد احمد سيدي: المعهد العالي للدراسات والبحوث الإسلامية- موريتانيا.

أسرة تحرير المجلة

رئيس التحرير: الدكتور سامر مظهر قنطقجي / رئيس التحرير

مساعدو التحرير:

- الدكتورة مكرم مبيض / مساعدة التحرير – مدرسة المحاسبة في جامعة حماة.
- الأستاذ إياد يحيى قنطقجي / مساعد تحرير الموقع الإلكتروني – ماجستير اقتصاد / اختصاص نظم تعليم إلكترونية.
- الأستاذة آلاء ديدح / مراجعة – ماجستير مهني اختصاص مصارف إسلامية.
- الأستاذة هاجر الحاج حسن / مراجعة لغوية – لغة عربية.
- الأستاذة جمانة محمد مراد / مدرسة اللغة العربية في ثانويات حماة.

الإخراج الفني: فريق عمل مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية www.kantakji.com

إدارة الموقع الإلكتروني: Kantakji-tech

الهيئة الاستشارية للمجلة

لجنة تطوير المجلة وحماية الموقع				
١	د. فؤاد بن حدو	دكتوراه في إدارة الأعمال والمالية	أستاذ جامعي	الجزائر
٢	د. محمد مروان شموط	دكتوراه في المحاسبة الإسلامية	مستشار مالي	الأردن
٣	د. فادي أبو دياك	دكتوراه الاقتصاد الإسلامي والقانون	نائب عميد جامعة فلسطين التقنية خ.	فلسطين
٤	د. علي أحمد شيخون	دكتوراه في المحاسبة	أستاذ جامعي	مصر
٥	أ. نشوه عز الدين حمود	ماجستير العلوم المالية والمصرفية	أستاذة جامعية	سوريا
لجنة متابعة الأحداث والمستجدات الاقتصادية والمالية الدولية				
٦	د. فاطمة الزهراء بن شعيب	دكتوراه في الاقتصاد	أستاذة جامعية	الجزائر
٧	د. محمد طه احمد عبد الموجود	دكتوراه في إدارة الفنادق	أستاذ جامعي	مصر
٨	د. بوعامر عائشة	دكتوراه في الاقتصاد	أستاذة باحثة	الجزائر
٩	د. مصطفى ناطق صالح الناصري	دكتوراه في القانون التجاري	أستاذ جامعي	العراق
١٠	د. مصطفى أماخير	ط. دكتوراه في المالية الإسلامية	أستاذ التعليم الثانوي	المغرب
١١	أ. هاني محمد بشار الطويل	إجازة في الاقتصاد	محاسب مالي	العراق
لجنة متابعة الابتكارات وجديد الصناعة المالية الإسلامية				
١٢	أ. محمد الشيخ بكري	ماجستير في المالية الإسلامية	مدير خدمة الزبائن	سوريا
١٣	د. باسم خالد بدر	دكتوراه الاقتصاد الإسلامي والقانون	مدير الرقابة الشرعية	فلسطين
١٤	د. مسعودي خيرة	دكتوراه في الاقتصاد	أستاذة باحثة	الجزائر
١٥	د. منى لطفي بيطار	دكتوراه في الاقتصاد	أستاذة جامعية	سوريا
١٦	د. محمد تاجي	دكتواره الاقتصاد الإسلامي	مدقق شرعي	سوريا
١٧	أ. المهدي اسمعيل	ماجستير في المصارف الإسلامية	أستاذ الثانوي التأهيلي	المغرب
١٨	أ. نبيل صبحي أبو زيد	ماجستير في الاقتصاد	مدير مالي	مصر
لجنة إعداد المحتوى ومضمون المجلة				
١٩	د. فاطمة الزهراء بلحسين	دكتوراه في اقتصاد	أستاذة جامعية	الجزائر
٢٠	د. سناء أمزال	دكتوراه في فقه المعاملات المالية	أستاذة التعليم الثانوي	المغرب
٢١	د. مجدي أنور قيطنة	دكتوراه في إدارة الاعمال	أستاذ جامعي	الكويت
٢٢	د. بدروني عيسى	دكتوراه العلوم التجارية والمالية	أستاذ جامعي	الجزائر
٢٣	د. صلاح الدين محمد خرج البريكي	ط. دكتوراه في التمويل الإسلامي	أستاذ جامعي	ماليزيا
٢٤	أ. منير عبد العزيز	ماجستير في الاقتصاد الإسلامي	مدرب معتمد	تركيا

رؤية المجلة

منصة علمية تجمع الخبراء وأصحاب الأقلام الواعدة في الاقتصاد الإسلامي وعلومه

سعيًا نحو اقتصاد رشيد وعادل..

ونحو تفعيل الإفصاح والشفافية سعيًا لانضباط السوق وتحقيق العدالة فيه..

تعنى مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية؛ بالاقتصاد الإسلامي وعلومه؛ كالاقتصاد، وأسواق المال، والمحاسبة، والتأمين التكافلي، والتشريع المالي، والمصارف، وأدوات التمويل، والشركات، والزكاة، والمواريث، والبيوع، من وجهة نظر إسلامية، إضافة إلى دراسات مقارنة.

وكل ذلك ضمن إطار فقه المعاملات.

لرعاية المجلة أو للإعلان فيها

https://giem.kantakji.com/contact-us/

شروط النشر

- تدعو أسرة المجلة المختصين والباحثين والمهتمين إلى نشر علوم الاقتصاد الإسلامي وتأسيسها لإثراء صفحات المجلة بنتاجهم العلمي والميداني؛ سواء اللغة العربية، أو الإنجليزية، أو الفرنسية.
- تقبل المجلة المقالات والبحوث النوعية في تخصصات الاقتصاد الإسلامي جميعها، وتقبل المقالات الاقتصادية التي تتناول الجوانب الفنية ولو كانت من غير الاقتصاد الإسلامي. وتخضع المقالات المنشورة للإشراف الفني والتدقيق اللغوي.
- تعتبر الآراء الواردة في مقالات المجلة معبرة عن رأي أصحابها، ولا تمثل رأي المجلة بالضرورة.
- المجلة منبر علمي ثقافي مستقل يعتمد على جهود أصحاب الفكر المتوقد والثقافة الواعية للمؤمنين بأهمية الاقتصاد الإسلامي.
- ترتبط المجلة بعلاقات تعاون مع مؤسسات وجهات إسلامية وعالمية لتعزيز البحث العلمي ورعاية وإنجاح تطبيقاته العملية، كما تهدف إلى توسيع حجم المشاركات لتشمل الخبراء البارزين والفنيين والطلبة المتميزين.
- يحق للكاتب إعادة نشر مقاله سواء ورقيا أو إلكترونيا بعد نشره في المجلة دون الرجوع لهيئة التحرير مع ضرورة الإشارة لذلك.
- توجه المراسلات والاقتراحات والموضوعات المراد نشرها باسم رئيس تحرير المجلة على البريد الإلكتروني: رابط.
- لمزيد من التواصل وتصفح مقالات المجلة أو تحميلها كاملة بصيغة PDF يمكنكم زيارة موقعها، أو التفاعل على صفحتها على الفيسبوك؛ حيث يمكنكم الاشتراك والمساهمة في نشر الأخبار.
- قواعد النشر: – تتضمن الصفحة الأولى عنوان المقال واسم كاتبه وصفته ومنصبه، – عند الاستشهاد بالقرآن الكريم، تكتب السورة والآية بين قوسين (وننصح بالاستعانة بالرابط)، أما الحديث النبوي فيصاحبه السند والدرجة (صحيح، حسن، ضعيف) (وننصح بالاستعانة بالرابط)، – يجب أن يكون المقال خاليًا من الأخطاء النحوية واللغوية قدر الإمكان، ومنسقًا بشكل مقبول، ويستخدم نوع خط واحد للنص – العناوين الفرعية والرئيسة تكون بنفس الخط مع تكبيره درجة واحدة ولا مانع من استخدام تقنيات الخط الغامق أو الذي تحته سطر، والمجلة ستقوم بالتدقيق اللغوي والتنسيق على أي حال – الصفحة قياس A4 بهوامش عادية Normal يستخدم فيها الخط Traditional Arabic بقياس ١٦ – ويترك فراغ بين الأسطر بقياس ١.٠٢، ولا يوضع قبل علامات الترقيم فراغات بل توضع بعدها، أما نوع خط الحواشي فهو Times New Roman بقياس ١١.

إعلان هام للسادة الناشرين

بحمد الله تجاوز عدد الناشرين في المجلة وموقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية ٩٤٩ ناشرًا.

وصارت المؤلفات المنشورة التي تخص كل ناشر في (المجلة أو موقع مركز أبحاث فقه المعاملات الإسلامية) مجموعة تحت رابط يخصه؛ بمثابة مكتبته الخاصة، لذلك:

- يمكن لكل ناشر توزيع الرابط لمن شاء للوصول إلى مكتبته التي تضم مؤلفاته ومنشوراته،
- إرسال مزيد من المنشورات التي تخصه لوضعها ضمن مكتبته (قائمة المنشورات الخاصة به) لتكون متاحة إلكترونيًا.

المطلوب من الإخوة الناشرين – لمن أراد ذلك – إرسال اسمه بالإنجليزية nickname لتسهيل عملية الضبط من طرفنا، وسهولة الوصول لمكتبته، مثال ذلك؛

للوصول لمكتبة (الدكتور سامر مظهر قنطقجي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/kantakji/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الباري مشعل)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/Abdulbari-Mashal/

للوصول لمكتبة (الدكتور عبد الحليم غربي)، فإن الرابط هو:
https://kantakji.com/tag/aagharbi/

نحو بناء أكبر قاعدة بيانات في العالم لباحثي الاقتصاد الإسلامي ومؤلفاتهم

فهرس المحتويات

رؤية المجلة ٤

إعلان هام للسادة الناشرين ٦

فهرس المحتويات ٧

لوحة رسم: بانوراما حي الكيلانية بحماة ٩

بريشة محمد حسان السراج

لماذا يتم تجاهل إرهاصات المفكرين الاقتصاديين المخالفين للنهج السائد عالمياً؟ ١٠

د. سامر مظهر قنطقجي

الأزمة العالمية عند "ميخائيل خزين" ١٤

ترجمة: د. سامر مظهر قنطقجي

بين حساب الحقل في النفط والغاز وحساب البيدر لشركات التنقيب ٢٧

تساؤلات وهواجس لبنان في دخول نادي منتجي النفط

معن البرازي

الاقتصاد السياسي ٣٣

لمحات عن المفهوم والمنهج والنظريات والانتقادات الموجهة لها

حافظ لصفر

قوة الدولار تُؤثر على الأسواق الصاعدة بثلاثة طرق ٤٣

مارسيلو استيفاو

مركز الفقه المالكي في مدونة الأوقاف المغربية ٤٨

رقية بلكوس

إدارة المؤسسات الزكوية في الجمهورية التونسية ٦٤

زهراء بن عائشة

الالتزامات المالية على غير المسلمين: دراسة فقهية تطبيقية على مسائل حُكي فيها الإجماع السكوتي ٧٢

د. محمد لسيق

تكثيف البحث العلمي حول ظاهرة التغير المناخي ٨١

د. فادي محمد الدحدوح

هل تزداد أرباح الشركات عند زيادة التضخم؟ ٨٣

ترجمة : د. سامر مظهر قنطقجي

هذا ما علمته إياه الإدارة ٨٩

اعتاد جيف بيزوس قلب البرغر في مطعم ماكدونالدز

Jane Thier

ألفاظ الكُتّاب لتفقيه الألباب ٩١

جمانة محمد مراد

لوحة رسم: بانوراما حي الكيلانية بحماة

بريشة محمد حسان السراج

دكتور مهندس في تاريخ العمارة الإسلامية

لماذا يتم تجاهل إرهاصات المفكرين الاقتصاديين المخالفين للنهج السائد عالميًا ؟

د. سامر مظهر قنطقجي

رئيس تحرير مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

@ FB , LinkIn , Youtube

أذكر أن الذين درسونا في المرحلة الجامعية – جزاهم الله خيرًا –؛ منهم من تخصص في الاتحاد السوفيتي، وقد شرحوا لنا كل شيء علمونا إياه من وجهة نظر شرقية بولاء شديد دون أي تقص لحقيقة ما نقلوه، ومنهم من تخصص في دول غربية (غالبهم من فرنسا) وقد شرحوا لنا كل شيء علمونا إياه من وجهة نظر غربية بولاء شديد دون تقص لحقيقة ما نقلوه.
لكن النظر للأمور بتشدد؛ يُخفي حقائق قد تكون مفيدة، والأصلُ فيها أن تكون حاضرة في الأذهان؛ ليميّز الناس بين جيّد الفكر ورديئه.

إن التركيز على وجهة نظر الاقتصاد التقليدي الغربي ومفكريه دون غيره أمر مضلل، وهذا ما فعلته الآلة الإعلامية الغربية التي ما فتئت تكسو أفعال أنظمتها بالجماليات وتقدمها كنموذج مبهر، وبالوقت ذاته قصّرت الآلة الإعلامية الشرقية في تقديم فكرها ومفكريها بصورة صحيحة، ولربما سَبب ذلك أن أنظمتها شمولية لا تسمح بكشف أي شيء – سلبيًا كان أم إيجابيًا – لضرورات تعتقدها أمنية وذات حساسية، بينما هي قد لا تعدو عن أوهام مرسومة في خيال قادتها، ولا يراها غيرهم.

تعرفنا في القرن الماضي على المذهب الاقتصادي لمدرسة شيكاغو النقدية[1]، وقد ظهرت أخطاؤه جلية، وتهاوت رموزه تباعًا، ثم برزت مدرسة فرانكفورت في أوروبا لتضاهي مدرسة شيكاغو بالمفاهيم والمبادئ ولسحب البساط من تحتها[2].

وكنا قد تناولنا وجهة النظر الحديثة للفكر الاقتصادي الصيني بالتعرف على نموذجها الاقتصادي[3] من خلال سياسات قائدها "شي جين بينغ"، حيث الشمولية ما زالت تتلخص في فكر رجل واحد.

والحقيقة أن هذا ليس كل شيء، ومثاله؛ أن هناك مفكرين بارزين في الجانب الروسي – وليس السوفيتي – يجب الاطلاع على ما قدموه، حتى لو لم يرقَ ذلك لأن يوصف بالمدرسة الفكرية كما هو حال شيكاغو النقدية وفرانكفورت؛ ومن أولئك مثلا الفيلسوف الروسي "ألكسندر دوغين" الذي عنده كثير مما يُستفاد منه (رابط فيديو). وفي مقالنا المترجم (الذي يلي مقالنا الافتتاحي هذا) سنتعرض لعدد من الاقتصاديين مثل: "ميخائيل خزين"، و "كوبياكوف"، و "أوليغ غريغوريف"، الذين أسهموا في بناء **نظرية للأزمة الاقتصادية** منذ مطلع القرن الحالي. ولشدة أثر مقالات "خزين"؛ فقد تم حذفها من (الويكيبيديا) التي تعدُّ مشروعًا ثقافيًا عالميًا تغييريًا، وهذا معناه: أن هناك توجهًا نحو فرض ثقافة ذات غرض محدد، فالأصل أن (الويكيبيديا) منصة حرة ومفتوحة للتحرير، وهذا يدلّ على عنصرية الفكر الغربي وعنجهيته. وأذكر مرة أني شاركت في منصة اقتصادية أمريكية تدعى "وولف ستريت" وكانت مشاركتي حول دور التمويل الإسلامي في حلّ مشكلة مطروحة على المنصة المذكورة، لكن مشاركتي أُهملت وحذفت، على الرغم من تنوع مشاركات المنصة وتعددها؛ فعلى ما يبدو أن طرح ما لا يناسب ما هو سائد أمرٌ مرفوض رغم عجزهم عن معالجة ما يحصل بسبب الفكر الذي يسوقونه.

لقد كشف "ميخائيل خزين" في مقالاته إرهاصات الأزمات العالمية، وتنبأ بضعف النظام الغربي التقليدي وتهالك قيمه الأخلاقية، بل إن القراءة المتأنية لما كتبه منذ بداية القرن؛ توضح أن حرب روسيا الأخيرة –

---

[1] للمزيد، للمؤلف، كلمة رئيس التحرير – المذهب الاقتصادي لمدرسة شيكاغو النقدية هل هو مذهب الأشرار؟ (ميلتون فريدمان) أنموذجا – العدد ٥٧-٢٠١٧، رابط: https://kantakji.com/1209/

[2] للمزيد، للمؤلف، كلمة رئيس التحرير – المرتدون عن المعتقد وتخليهم عن مذهبهم الاقتصادي: إعادة تشكيل الرأسمالية الأمريكية ورأسمالية الدولة في الصين الشيوعية – العدد ٩٩-٢٠٢٠، رابط: https://kantakji.com/5958/

[3] للمزيد، مقالنا المترجم: النموذج الاقتصادي الصيني – "شي جين بينغ" يعيد اختراع رأسمالية الدولة، https://kantakji.com/6746/

كحالة أوكرانيا مثلاً – لها أصول أيدولوجية وسياسية واقتصادية. فقد توقع "خزين" التراجع العالمي للدور الأمريكي، وانحسار الدولار وبزوغ عملات افتراضية. وتطرق لتطور التضخم باعتبارها مسألة محسوبة بسبب السياسات النقدية والمالية وكلاهما سياسات خاطئة؛ لذلك توقع انكماشًا عالميًا اعتبره "خزين" السبيل لتخلص الأمريكيين من ديونهم وبناء مدخراتهم والنجاة بأنفسهم تاركين العالم يغرق في وحول أخطائهم.

إن التجاهل المتعمد لآراء وأفكار بعض المفكرين والاقتصاديين ممن يخالفون المعتقد العالمي المسيطر هو سلوك فرعوني سطّره القرآن الكريم منذ ١٤٤٤ عامًا؛ أوضح فيه فعل فرعون كرمز للتجبر والتكبر: **قَالَ فِرْعَوْنُ مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَىٰ وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ** (غافر: ٢٩).

فأين فرعون وأين ما رآه؟ لقد ولّى إلى مزبلة التاريخ هو ورؤيته القاصرة.

إن حذف الآراء المخالفة وشطبها إنما يكون بغرض فرض وجهة نظر معينة، وتسويق مفاهيم تخفي معتقدات فكرية يُراد نشرها، ولو كان فيها خيرٌ لكانت دعوتهم علنية غير مُبطنة ولا مخفية، فالنفاق يكون بالكيل بمكيالين، ويكون بإظهار أمر وستر ما يخالفه، وكل ذلك دعوات ماكرة، بدت آثارها البغيضة بالظهور رغم محاولات تجميلها وتحسين صورتها.

لقد نبه "خزين" لدور أسواق المال بعد نشر مفاهيم العولمة، والحقيقة؛ أن الولايات المتحدة أدخلت روسيا والصين وغيرهما في لعبة انتقال الأموال عبر الأسواق المالية التي تهيمن عليها؛ فقوّت الولايات المتحدة نفسها، وحافظت على كيانها من الانهيار. وقد ثبت ذلك فعلاً؛ فحركة الأموال الساخنة Hot Money ما هي إلا أداة تضرب بها الولايات المتحدة مختلف العملات عندما تقوّي "دولارها" برفع سعر الفائدة عليه؛ فيمتص الفدرالي الأمريكي سيولة الأسواق باتجاه السوق الأمريكية تاركًا خلفه مصائب تطال كل من استدان بالدولار وبسعر فائدة متحرك – وللأسف هذا ديدن كل الشركات والدول – التي سرعان ما تقع بالفخ مراراً وتكراراً، دون أن تتعلم لا بالاستنباط ولا بالممارسة التجريبية، وهذا مرده أن الخبراء والممارسين وكثير من الأكاديميين ينتمون لثوابت الرأسمالية الفجة – التي هذبها وقوّمها الاقتصاد الإسلامي – وهذا ما تسعى عقائدهم لمجابهته ومحاربته بشتى الطرق والوسائل.

وهذا ما دعا إلى نشوء مدرسة فرانكفورت للرد على العقيدة الفاسدة لمدرسة شيكاغو النقدية لكشف تناقضات العالم الغربي التي اتخذت من التغيير الاجتماعي هدفًا لها، بل إن هذا ما اضطر المفكرين والساسة الصينين لتغيير نهجهم، وكذلك فعل الروس، ويمكن تمييز ذلك بوضوح في لقاء الفيديو بين "جو بايدن" و "شي جين بينغ" الأخير، وقد بدا هذا أيضًا جليًا في خطاب "بوتين" مؤخرًا، فالكلام كان متركزًا على النهج الاجتماعي واستقلاليته، وكذلك فعل الفيلسوف الروسي "ألكسندر دوغين" بالفيديو الذي أشرنا إليه آنفًا.

يبدو أن معركة الثوابت، والتمسك بالهوية، هي الدائرة الآن...

وعلينا نحن العرب والمسلمون التمسك بثوابتنا وهويتنا، وإلا أضعنا البوصلة وصرنا ليس إلى هؤلاء ولا إلى هؤلاء، وما يزال فعل "مناحيم بيغن" عندما ذهب إلى "أنور السادات" ليحتفلا بتوقيع اتفاقية السلام المزعومة، قائمًا في الذاكرة؛ فقد أخذ معه الذّباح والذّبيحة على الرغم من كونه ذاهب لحفل طعام، ليُريَ غيره تمسكه بهويته اليهودية، أما بعض قادتنا ومفكرينا وسياسيينا فتراهم يسارعون بالتكلم بالانكليزية متخلين عن اللغة العربية، وهي الهوية، ويجاملون بأشياء عديدة على حساب ثوابت الأمة، وكذلك يفعل الاقتصاديون فلا حرج عندهم بالاقتراض بربا، واللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، ولا مشكلة في أكل أموال الناس بالباطل، إذا كان ذلك فيه مصلحة – حسب رأيهم، وهي مصلحة ضيقة آثامها أكثر من نفعها –.

وهذه مجرد أمثلة.

حماة (حماها الله) بتاريخ ٨ ربيع الأول ١٤٤٤ هـ الموافق ٤ تشرين أول (اكتوبر) ٢٠٢٢ م

الأزمة العالمية عند "ميخائيل خزين"

ترجمة[1]: د. سامر مظهر قنطقجي

"**ميخائيل خزين**": اقتصادي روسي شهير، صحفي، مذيع تلفزيوني وإذاعي، رئيس شركة NEOKON.

ولد في موسكو في ٥ مايو ١٩٦٢، في عائلة الأكاديمي ليونيد خازين. تخرج من كلية الميكانيكا والرياضيات في جامعة موسكو الحكومية في الإحصاء عام ١٩٨٤.

نشأ في أسرة ذكية ومتعلمة. غرس والده، عالم الرياضيات المعروف والأكاديمي والعالم في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، في ابنه حب العلم منذ الطفولة، وكان موضوعه ميخائيل المفضل الرياضيات. نظرًا لامتلاكه لعقل تحليلي، فقد حل أي مشكلة بسهولة. بالإضافة إلى الرياضيات، كان الاقتصاد ينجذب إليه، وكرس حياته له. ومع ذلك، كان أمام خازن طريق طويل ليقطعه قبل أن يصبح خبيرًا اقتصاديًا مصلحًا مشهورًا.

عمل كمساعد باحث في أحد أقسام أكاديمية العلوم في اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية من عام ١٩٨٤ حتى انهيار الاتحاد السوفيتي، وفي أوائل التسعينيات، كان مسؤولاً لفترة قصيرة عن قسم التحليل في ELBIM-Bank، ثم كان موظفًا في مركز الإصلاحات الاقتصادية. في هذا الوقت، نشر خازن أولى مقالاته حول موضوع اقتصادي. وبفضل تفانيه، حصل على منصب في وزارة الاقتصاد الروسية.

[1] Mikhail Khazin Leonidovich, World Crisis: “in three years most of our oligarchs will go bankrupt, GOCS4 website, Link

وشغل منصب رئيس قسم سياسة الائتمان في وزارة الاقتصاد في الاتحاد الروسي من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٧.

عمل كنائب رئيس القسم الاقتصادي لرئيس روسيا منذ عام ١٩٩٧. وبعد أن عمل في هذا المنصب لمدة تقل عن عام، تولى التنبؤ الاقتصادي من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٠، كمستشار خاص. في هذا الوقت، وضع ميخائيل "خزين"، مع أندريه كوبياكوف وأوليغ غريغوريف، نظرية الأزمة الاقتصادية. وهم أيضًا مؤسسو نظرية اقتصادية جديدة: "الاقتصاد الجديد".

ثم عمل لمدة عامين في شركة التدقيق "Modern Business Technologies"، وأخيرًا أسس في عام ٢٠٠٢ مع زملائه شركة "NEOKON"، ليصبح رئيسها. ويتمثل نشاط الشركة في الاستشارات الاقتصادية والتنبؤات.

ميخائيل "خزين" هو مؤسس موقع worldcrisis.ru، حيث ينشر مراجعات وتوقعات عن تطور الاقتصاد العالمي الحديث. كما أنه ألّف عدداً كبيراً من المنشورات حول مواضيع سياسية واقتصادية، منذ عام ٢٠٠٩.

ثم طوّر "خزين" بالتعاون مع Gavrilenkov منهجية ومصطلحات "تحليل المشروع"، كان حجر الزاوية فيه "المشروع العالمي".

يقوم باستمرار بإجراء تنبؤات اقتصادية. ويعود أول توقع له إلى عام ٢٠٠٠، عندما كتب مع غريغورييف مقال: "هل ستصل أمريكا إلى نهاية العالم؟"، وتوقع الأزمة الاقتصادية العالمية المقبلة.

ومع ذلك، لم تكن كل ما تنبئ دقيق. وعلى سبيل المثال، في تشرين الأول (أكتوبر) ٢٠٠٨، تنبأ بالتطور التالي للأزمة الاقتصادية: "سينكمش الاقتصاد الأمريكي بمقدار الثلث، وسينخفض العالم بنسبة ٢٠٪. وسيواجه الكوكب ١٠ سنوات من الكساد الشديد. في أوروبا ودول خليج الولايات المتحدة، كثير من الناس سيصابون بالجوع، وستصبح السيارة سلعة فاخرة".

في أكتوبر ٢٠١٣، اندلعت فضيحة محاولة إزالة مقال "خزين" من الويكيبيديا. حيث قرر موظفو الموقع أن هذا الاقتصادي لا يستحق نشر سيرته الذاتية في الموسوعة الروسية. من المثير للاهتمام أن المقال عن "خزين" كان على الموقع لسنوات عديدة، ثم لسبب ما قرروا إزالته. وكان رد فعل "خزين" على الفور

على هذا الخبر. على موقعه على الإنترنت. فكتب نداءً إلى المجتمع الروسي، أوضح فيه سبب قيام موظفي ويكيبيديا بذلك. وفقا ل "خزين"، إن بيت القصيد في النظرية الاقتصادية، التي طورها مع زملائه. إنه يسمح، على عكس الاقتصاد الليبرالي، بفهم آليات وعواقب الأزمة الاقتصادية. إن ويكيبيديا، مثل الاقتصاد الليبرالي، تمثل مشروعا رئيسيا يهدف إلى تقديم فهم "صحيح" للحياة إلى الجماهير غير المتعلمة. بما في ذلك الاقتصاد "الصحيح". والاختلاف هو أنه لا توجد نظرية أزمة في الاقتصاد. لذلك، يعتقد أتباع علم الاقتصاد أنه بما أنه لا توجد نظرية للأزمة في "النظرية الاقتصادية الصحيحة الوحيدة"، فإنها غير موجودة على الإطلاق.

يعتقد ميخائيل "خزين" أنه عاجلاً أم آجلاً ستتم إزالة المقالة المتعلقة به من ويكيبيديا. ولا يعترف أتباع الاقتصاد بالنظرية الاقتصادية الجديدة، وبالتالي فهم في مواجهة مع "خزين". إنهم يعتبرون "خزين" وزملاءه دجالين وغشاشين ومخادعين يخدعون الناس سعيًا وراء أهدافهم الشخصية.

وبحسب "خزين"، فإن نظرية الأزمة أصبحت شائعة للغاية. في السابق، تجاهل مسؤولو ويكيبيديا وجود "خزين" وزملائه. لكن تدريجيًا، ومع نمو شعبيتها، طوروا تنافرًا معرفيًا. لم يتمكنوا من تقديم تفسير للأزمة الاقتصادية، لذا فإن هجماتهم على النظرية الجديدة قللت من مصداقيتهم بين الناس. يعتقد "خزين" أن مؤلفي ويكيبيديا لم يتصالحوا مع الهزيمة وقاموا ببساطة بحذف المقال عنه.

ومع ذلك، "خزين" متأكد من أن هذا لا يهم. فقد أصبح الاقتصاد الجديد شائعًا للغاية، ولا يمكن لأحد أن يجادله. الآن، على الأقل، يجب أن يؤخذ في الاعتبار، لأنه يشرح ما لا يستطيع علم الاقتصاد الكلاسيكي تفسيره.

عن الأزمة

جنبا إلى جنب مع كوبياكوف وغريغوريف تم تطوير مفهوم الأزمة الهيكلية للاقتصاد الأمريكي.

اشتهر عام ٢٠٠١ في نشر كتاب "انهيار نظام الدولار العالمي: آفاق فورية"، سيناريو حول انهيار نظام الدولار العالمي. وقد حظي كتاب خزين وكوبياكوف "انحدار إمبراطورية الدولار ونهاية السلام الأمريكي"، الذي نُشر عام ٢٠٠٣، باهتمام كبير وأهمية كبيرة. ومنذ نشر الكتاب، أصبح الكثير مما كشفه المؤلفون أكثر وضوحًا.

ويعتقد "خزين" ٢٠٠٨ أن خطأ سلطاتنا هو السياسة النقدية الخاطئة التي تهدف إلى قمع التنمية الأكبر لمنتجي السلع المحليين. بادئ ذي بدء، يمكن ملاحظة ذلك من خلال حالة تشديد السياسة الضريبية فيما يتعلق برواد الأعمال. أحد الأخطاء، بحسب "خزين"، وكذلك استحالة حصول الرواد على قرض بالروبل لتطوير عملهم، مما أدى إلى تطور التضخم. كل هذا يتم من قبل السلطات لخلق قاعدة مواتية لترويج السلع الأجنبية. إضافة إلى ذلك، وبدل المنافسة الصحية بين رواد الأعمال، هناك تراجع وبيروقراطية.

ل "خزين" رأي خاص حول اللحظات التاريخية الحالية؛ فهو يعتقد أن نظام القيم الغربي، الذي يحاولون إدخاله إلى الشعب الروسي، يتعارض بشكل أساسي مع القيم الثقافية للشعب الروسي.

وقد ابتكر "خزين" عدداً من المفاهيم؛ كمفهوم الأزمة الهيكلية للاقتصاد الأمريكي، ومفهوم سيناريو الانكماش للأزمة العالمية، ومفهوم العالم النقدي والعالم متعدد العملات، إضافة لمفهوم البعد البشري للاقتصادات المكتفية ذاتيًا.

وهو يعتقد أنه بفضل الانكماش، سيتمكن الأمريكيون من التخلص من ديونهم والبدء في عملية إعادة بناء مدخراتهم. واليوم، حتى المواطن الأمريكي العادي ينفق أموالاً أكثر مما يكسب.

وهو يعتقد أن الربح في كثير من البلدان لا يتم تحقيقه من خلال إنتاج البضائع، ولكن من خلال بيعها، فانخفاض قيمة الدولار سيؤدي إلى خسائر فادحة في العديد من البلدان.

هكذا تحاول الأزمة الناشئة تدمير النظام النقدي والمالي، لكن الجدير بالذكر أن نظام الدولار خلق منذ نصف قرن، ومن سيحل محله، بحسب "خزين"، إما الذهب، وإما سيكون هناك حاجة لتقسيم الدولار إلى قسمين: أمريكي ودولي. لكنه يقترح أيضًا أنه بدلاً من نظام الدولار، يجب أن يأتي نظام آخر يتكون من عدة عملات. وسيكون هناك من ٣ إلى ٥ عملات. والشيء الرئيس هو أن كل واحد منهم سيتم ربطه بالذهب. ولن يكون تبادل العملات ممكنًا إلا من خلال هذه العملات. لذا طرح "خزين" الافتراض بأن العملات الثلاث الرئيسة ستكون اليورو والدولار واليوان والروبل والدينار الذهبي سيشار إليها على أنها عملات افتراضية. وهذا بدوره يمكن أن يجعل من الممكن إنشاء منطقة روبل وخلق مساحة اقتصادية واحدة (في الواقع، على غرار الاتحاد السابق). والمشكلة (وفقًا ل "خزين") هي ما إذا كانت روسيا ستكون قادرة على إنشاء منطقة الروبل الخاصة بها.

يتم إعطاء مكانة كبيرة وأهمية للاقتصاد ككل لموضوع الأزمة العالمية. لذلك يجادل "خزين" بأنه لا يهم كيف حدثت الأزمة (استفزازاً متعمداً أو بحد ذاتها)، لكن من المؤكد أنه سيكون لها تأثير مدمر على النظام النقدي والمالي. لذلك فما صرحه الكتاب حول موضوع الأزمة كان صريحًا للغاية وذو مغزى. حيث لا يمكنك فقط اتخاذ التدابير اللازمة للقضاء على الأزمة، فالمتطلبات الأساسية لذلك قد وُضعت منذ سنوات عديدة. لذلك، ومن الممكن حل هذه المشكلة في المدى الطويل، والمشكلة الأخرى تتمثل في أن نموذج الائتمان تم بناؤه على أساس ائتمان بالدولار ميسور التكلفة، والذي أصبح ممكنًا من خلال الاحتفاظ بدولارات إضافية صادرة.

وفي أحد تصريحاته، أشار "خزين" إلى أن الأزمة لن تمر من تلقاء نفسها، بل ستزداد سوءاً. في هذا الصدد، تم اقتراح أن الاقتصادات الأوروبية والأمريكية سوف تتقارب من أجل الانتعاش العام.

هل ستحقق الولايات المتحدة الأمريكية نهاية العالم؟

عندما أعد مؤلفو هذا المقال، في نهاية عام ١٩٩٧، المعلومات الأولى حول الأزمة الروسية الوشيكة لرئيس الاتحاد الروسي، لفتوا الانتباه إلى بعض التشابه بين العمليات الجارية في روسيا والولايات المتحدة. ومع ذلك، كان من غير المجدي تطوير موضوع الأزمة المالية العالمية القادمة في التقارير الرسمية في ذلك الوقت – في ذلك الوقت كانت تسبب فقط الابتسامات. لكنها اليوم تحظى بشعبية كبيرة بالفعل، ويمكن مناقشتها بكل جدية.

لسوء الحظ، اليوم، عند الحديث عن الاقتصاد العالمي، تنظر الغالبية العظمى من المصادر حصريًا في ظاهرة ما يسمى بالاقتصاد الجديد، وتحللها حصريًا على المستوى التجريبي. يبين **نهج التفضيل التجريبي بأن التاريخ القصير للاقتصاد الجديد لا يجعل من الممكن بناء نماذج مناسبة له، وبالتالي لا يمكن للعلم الحديث اليوم أن يحدد على وجه اليقين ما إذا كان الاقتصاد الجديد قد اقترب من خط خطير، سواء تجاوزه، أو لا يزال لديه هامش أمان كبير.**

ومع ذلك، هناك شيء آخر غير واضح: يُنظر إلى الاقتصاد الجديد في عزلة.

تقريبا جميع الثورات التكنولوجية الجديدة التي غيرت الاقتصاد العالمي بشكل خطير، عملت وفقًا المخطط القياسي نفسه. يكمن جوهرها في حقيقة أن الصناعات التي ظهرت فيها منتجات جديدة بشكل

أساسي، والمخصصة للسوق الاستهلاكية، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الأرباح، في وقت قصير إلى حد ما، من خلال التفاعل الوثيق مع القطاعات القديمة، نقلت ابتكاراتها إليها. نتيجة لذلك، تم تشكيل نظام تكنولوجي جديد شامل، يضمن نمو الإنتاجية والدخل في الاقتصاد بأكمله تقريباً (حتى الاختراق التالي).

ومع ذلك، فإن أحدث ثورة مرتبطة بتطور تكنولوجيا المعلومات لم تتطور بهذه الطريقة. لم يحدث حتى الآن تأثير ملحوظ لقطاع المعلومات الجديد على القطاع التقليدي، بمعنى زيادة كبيرة في إنتاجية العمل ومعدلات الربح. لا نعني آليات الإدارة أو تقنيات التسويق التي تغيرت كثيراً، نحن نتحدث عن التقنيات الصناعية، لكنهم بقوا على حالهم. في رأينا، السبب الرئيس لهذه الظاهرة هو الاختلاف الهائل في الوقت المميز لإدخال الابتكارات في قطاعات الاقتصاد الجديدة والتقليدية. تصبح أي محاولة لإعادة بناء الإنتاج الصناعي وفقًا لآخر تطورات "تقنيي المعلومات" قديمة بالفعل في مرحلة التصميم، حيث تم استبدال عدة أجيال من أجهزة الكمبيوتر خلال هذا الوقت، وتغيرت منتجات البرامج ومجال المعلومات بشكل كبير، وما إلى ذلك. ونتيجة لذلك، لا يوجد "ربط" "مادي" وتكنولوجي للمعلومات والقطاعات التقليدية للاقتصاد ببعضها البعض، فكل منها يتطور في اتجاهه الخاص وتستمر الفجوة بينهما في النمو. إن وجود هذه الفجوة معترف به بالفعل (على الرغم من عدم إدراكه بالكامل) من قبل المجتمع الدولي. في الواقع، هذا هو بالضبط سبب تقسيم الاقتصاد إلى قسمين: الجزء القديم، حيث ظل نمو الإنتاجية والربحية على نفس المستوى، والجديد. لاحظ أنه لم يكن هناك مثل هذه المعارضة في سياق الثورات التكنولوجية السابقة.

بالإضافة إلى عدم تغلغل الاقتصاد الجديد في الاقتصاد القديم، وهو أمر ضروري لتشكيل نظام تكنولوجي شامل، فشل الأول في الضغط على الأخير بشكل كافٍ في مجال الاستهلاك. إنه الاقتصاد القديم الذي يستمر في تلبية الاحتياجات الأساسية لأشخاص معينين. علاوة على ذلك، يمكن لجزء كبير من أولئك الذين يستخدمون منتجات قطاعات المعلومات، بشكل عام، رفضها دون الإضرار بأنفسهم. لذلك، اضطر الاقتصاد الجديد للبحث عن تطبيقات أخرى لنفسه. هذا له تأثيران مثيران للاهتمام.

فشل تحسين سعر الفائدة في احتواء التضخم في الولايات المتحدة، لكنه حفز مزيداً من الانخفاض في ربحية القطاع الحقيقي.

الأول أنها أصبحت هي نفسها المشتري الرئيس لخدمات الاقتصاد الجديد. بدأت الفقاعة الافتراضية الضخمة في النمو، تجاوز حجمها حجم "الحبل السري" الذي ربطها بالاقتصاد القديم الحقيقي.

أما الأثر الثاني فكان أن المنتج الرئيس للاقتصاد الجديد كان بيع آليات جديدة لبيع منتجات الاقتصاد القديم. نتيجة لذلك، يتم إعطاء الاستثمارات الرئيسة في الاقتصاد الجديد لتقنيات التسويق الجديدة القائمة على الإنترنت.

نظرًا لأن القيمة الحالية للسلع يتم تحديدها من خلال ميزان العرض والطلب، فلا يمكن تغييرها بشكل كبير بوساطة خدمات الوسيط، حتى لو كانت الأكثر تقدمًا. لذلك، يتم تقييم جميع الشركات في الاقتصاد الجديد تقريبًا على أساس الأرباح المستقبلية، مع مراعاة المكون الاحتكاري في كثير من الأحيان.

تم اختيار هذا النموذج لتحديد قيمتها ودعمه بالإجماع العام. ويرجع ذلك إلى حقيقة أنه نظرًا لأن شبكات مبيعات الشركات تتطور بشكل عام، وتعتمد الأرباح المستقبلية على نموها بشكل كبير، فيمكن لجميع المستثمرين إصلاح الأرباح الزائدة. كان هذا النموذج هو الأساس للنمو الهائل للاقتصاد الجديد.

وبالتالي، فإن الآليات الاقتصادية البحتة للاقتصاد الجديد تختلف عن تلك التي تعمل في الاقتصاد القديم، مما يسمح لها بتوفير معدلات ربح بترتيب أكبر مقارنة بالهياكل القديمة، وبالمقارنة مع ما يتوافق مع حالة الاقتصاد الجديد من حيث الجوهر.

ومع ذلك، فإن هذا الوضع يقوض الاقتصاد الجديد نفسه، لأنه مشابه جداً للهرم المالي، والذي يعتمد استقراره إلى حد كبير على أسباب نفسية بحتة. لتحييد "الإخفاقات النفسية" المحتملة، تم تمويل إنشاء "اتجاه" جديد في الاقتصاد، مما يثبت أن البلدان المتقدمة قد شرعت في طريق التنمية الخالية من الأزمات.

نحن نعتبر ظاهرة عدم التناسب بين القطاعات المعلوماتية الجديدة والتقليدية للاقتصاد السبب الرئيس لأزمة محتملة في الاقتصاد العالمي.

انتهت الدورة منذ فترة طويلة:

هناك عامل آخر يجب أخذه في الاعتبار عند تحليل الوضع الحالي. إن التنمية الاقتصادية بطبيعتها دورية – فالارتفاع يتم استبداله دائمًا بالانحدار. من الناحية النظرية، كان من المفترض أن تبدأ مرحلة الركود

في الاقتصاد الأمريكي في الخمسينيات، ولكن بعد أن أصبح الدولار العملة العالمية، تأخرت الأزمة بتوسيع منطقة الدولار.

أدى انهيار النظام الاشتراكي العالمي والاستيلاء على الأسواق التي كان يسيطر عليها الاتحاد السوفياتي في السابق من قبل الولايات المتحدة وحلفائها إلى تمديد مرحلة نمو الاقتصاد الأمريكي لعدة سنوات أخرى. ومع ذلك، استنفد هذا الاحتياطي نفسه بسرعة كبيرة، وفي أوائل التسعينيات كان هناك كل الأسباب لتوقع حدوث أزمة. لكن ازدهار الاقتصاد الجديد في الوقت المناسب، والذي سحب فائض الموارد المالية، جعل من الممكن تكرار ظاهرة العشرينات – النمو السريع بدون تضخم عمليًا وتأجيل مرحلة الإنهاك لعشر سنوات أخرى. ومع ذلك، فقد انتهى هذا الوقت بالفعل.

زناد الأزمة:

أدى النمو السريع للاقتصاد الجديد بحلول منتصف التسعينيات إلى زيادة كبيرة في توقعات الدخل لكل من الأفراد (الأسر) والمؤسسات المالية. نتيجة لذلك، نمت التكلفة الحقيقية للائتمان للصناعة بشكل كبير. نتيجة لذلك، بدأت في التحول إلى أنماط نشاط أكثر وأكثر اقتصادا، تباطأت بشكل كبير سرعة تطورها على حساب مواردها الخاصة.

في مارس /أبريل ٢٠٠٠، كان معدل التضخم مساويًا لمستوى الربحية العادية للإنتاج الصناعي، ثم زادت التكاليف. وأصبح من الصعب جذب المهنيين الشباب المؤهلين، حيث اندفعوا إلى القطاعات الأكثر جاذبية من الناحية المالية في الاقتصاد الجديد. بدأ هذا يتجلى بقوة خاصة في تلك البلدان التي كان الاقتصاد الجديد يتطور فيها بنشاط أكبر.

ونظرًا لأن المعيار الرئيس لعمل المديرين في الولايات المتحدة كان سعر أسهم الشركات التي يديرونها لبعض الوقت، فقد نجحوا في "إخفاء" هذه المشكلات في الميزانيات العمومية لفترة من الوقت.

كانت ربحية الصناعة في جميع أنحاء العالم تتراجع أكثر فأكثر، مما أدى إلى زيادة كبيرة في الحد الأدنى لحجم الإنتاج الذي يضمن الربح. ظلت حصة الأموال الخاصة فيما يتعلق بالأموال المقترضة من الشركات في تناقص مستمر. من أجل توفير الموارد المتاحة، بدأت موجة من اندماج الشركات ذات المجالات المماثلة من النشاط؛ تم إنشاء مخاوف الاحتكار الدولي في جميع الأسواق تقريبًا. وقد تفاقمت هذه العملية بسبب إدخال تقنيات التسويق التي جاءت من الاقتصاد الجديد.

الانخفاض المستمر والثابت في ربحية الاقتصاد القديم الحقيقي، وقبل كل شيء الصناعة، في رأينا، هو الدافع للأزمة الاقتصادية العالمية المستقبلية.

تأثير الأزمة الآسيوية:

بشكل منفصل، من الضروري التركيز على انهيار سوق الأوراق المالية في جنوب شرق آسيا في خريف عام ١٩٩٧ والأزمات الإقليمية الأخرى. كما لوحظ بالفعل، أصبحت الصناعة في جميع البلدان المتقدمة تقريبًا أقل ربحًا في العالم. نتيجة لذلك، تم تقويض استقرار جميع الأسواق ذات العائد الأدنى من سوق الأسهم الأمريكية، وفي وقت ما "انهار" أقلها استقرارًا، وفي المقام الأول سوق الأسهم.

في الواقع، لعبت هذه الأسواق دور صمام الأمان للاقتصاد الأمريكي، ومع أزمتها كانت الطريقة الوحيدة لتأجيل الأزمة في الولايات المتحدة هي الآليات غير الاقتصادية (مثل العدوان في يوغوسلافيا). ومع ذلك، بعد يوغوسلافيا، يمكن وضع علامة مساوية بين أزمة الاقتصاد العالمي وأزمة الاقتصاد الأمريكي.

علامات الانهيار الوشيك:

إن النمو الهائل لفقاعة الاقتصاد الافتراضي لا يمكن إلا أن يتسبب في زيادة متسارعة (مقارنة بنمو الصناعة) في الاستهلاك. أدت فترة النمو الطويلة ونجاح الاقتصاد الجديد إلى انخفاض حصة المدخرات بين المواطنين الأمريكيين، الذين بدؤوا في الإنفاق أكثر، مع زيادة التزامات ديونهم بشكل كبير.

مع الأخذ في الاعتبار معدلات النمو الائتماني، كان لا بد من الشروع في عمليات تضخمية. ظهرت أولى بوادرهم في عام ١٩٩٨، عندما أغلقت الولايات المتحدة ميزانيتها، لأول مرة منذ عدة عقود، بفائض. لكن على أسعار السوق لم تنعكس هذه العمليات لفترة طويلة بسبب السياسة المختصة التي يتبعها نظام الاحتياطي الفيدرالي. ومع ذلك، بحلول نهاية عام ١٩٩٩، لم تعد قادرة على احتواء التضخم. تم الوصول إلى النقطة الحرجة في مارس – أبريل ٢٠٠٠. في هذه المرحلة، وصل معدل التضخم في الولايات المتحدة، المعاد حسابه للسنة، إلى مستوى الربحية العادية للإنتاج الصناعي. بدأ مزاحمة البضائع الأمريكية من السوق الوطنية، ونمت الواردات بسرعة. أدت محاولات بنك الاحتياطي الفيدرالي لكبح التضخم عن طريق رفع معدل الحسم إلى تقويض الوضع المالي للصناعة.

يشهد التدهور الأساسي في حالة الصناعة على شيء واحد – لم تكن هناك عوامل موضوعية تسمح بنمو مؤشر داو جونز. المؤشر، الذي كان ينمو باطراد على مر السنين، كان في الواقع في حدود ١٠–١١ ألفًا

منذ بداية عام ٢٠٠٠ . انخفضت ربحية الاستثمار في سوق الأوراق المالية بشكل حاد، ولكن في الوقت نفسه نشاط المضاربة للمهنيين زاد عدد المشاركين، مما أدى إلى زيادة اتساع وتواتر تقلباتها. منذ تلك اللحظة فصاعداً، بدأ حجم الخريف التالي يعتمد على مجموعة من الأرقام المختلفة من العوامل الأصغر والأكثر عشوائية، وفي نفس الوقت أصبحت التقلبات في مؤشر الأسهم أهم علامة على مدى قرب الولايات المتحدة من بداية الانهيار.

توقيت الأزمة:

لذلك، بدءاً من أبريل ٢٠٠٠، ازداد احتمال حدوث أزمة بشكل كبير. دعنا نحاول عمل توقعات أكثر دقة.

اللحظة الحاسمة هي الانتخابات الرئاسية الأمريكية، التي ستجرى في أوائل تشرين الثاني (نوفمبر): فهي تحدد سيناريوهين محتملين. الأول يتحقق إذا سيطرت الأوليغارشية (الأقلية) المالية الأمريكية على كلا الحزبين الرئيسن. في هذه الحالة، لن يحدث شيء قبل الانتخابات، وبعدها مباشرة، معلومات موضوعية عن الوضع الحقيقي للأمور، والتي ستظهر حتما في وسائل الإعلام في أوائل نوفمبر، عندما يبدأ نشر الميزانيات لربعين من السنة المالية.، ينبغي أن يتسبب في إغراق نشط لأسهم المؤسسات الصناعية.

لاحظ أن القلة المحلية تستعد للأزمة. في خريف عام ١٩٩٩، ألغت الولايات المتحدة قانوناً يحظر الجمع بين أي نوعين من أنواع الأنشطة الثلاثة: التأمين والبنوك والأسهم. تم اعتماد هذا القانون كنتيجة لأزمة عام ١٩٢٩ من أجل حماية مصالح المستثمرين العاديين وحظر المضاربة غير المنضبطة في أموال الآخرين. سيسمح إلغاء هذا القانون لأصحاب ومديري المؤسسات المالية بالحفاظ على رأس مالهم الشخصي بعد اندلاع الأزمة (مثلما حدث في خريف عام ١٩٩٨ في روسيا).

السيناريو الثاني يتحقق إذا كانت قيادة الحزب الجمهوري في الولايات المتحدة مستقلة نسبيًا. ثم يمكن أن تذهب لتسريع الأزمة، أولاً، لتحقيق نصر مضمون في الانتخابات، وثانيًا، حتى تتخذ إدارة كلينتون الإجراءات الأولى والأكثر رفضًا بعد اندلاع الأزمة. يشار إلى هذا الخيار من خلال التصريح الأخير لرئيس الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي ألان جرينسبان حول بداية الأزمة في الأسابيع القليلة المقبلة (أو بالأحرى، في العشرينات من أغسطس).

عواقب الأزمة :

سيؤدي الانهيار الحاد في سوق الأسهم إلى خسارة أصول تبلغ قيمتها الإجمالية حوالي ١٠ تريليون دولار (كلفت أزمة ناسداك في أبريل / نيسان حوالي ٢ تريليون دولار) . سيؤدي هذا إلى تكثيف العمليات التضخمية بشكل حاد، مما سيؤدي إلى عودة الدولارات المتراكمة خارجها إلى الولايات المتحدة .

سيكون هناك إفلاس هائل للمؤسسات المالية، وجزء كبير من أصولها عبارة عن أوراق مالية لصناديق الاستثمار وشركات التأمين ورأس المال الاستثماري وصناديق التقاعد .

الأموال المجانية التي يمكن للمستثمرين سحبها من القطاعات الأكثر تضرراً في الاقتصاد (نحن نتحدث عن تريليونات الدولارات) سيتم استثمارها في أي أصول طويلة الأجل متاحة . وسيؤدي ذلك إلى ارتفاع حاد في قيمة الذهب والمعادن النفيسة الأخرى ومنتجاتها والعقارات والقيم "الأبدية" الأخرى .

بالنسبة لمعظم البنوك، لا تشكل الأوراق المالية جزءاً مهماً من الأصول، ولكنها تستخدم لإدارة السيولة . بالإضافة إلى ذلك، يتم ضمان قدر كبير من القروض القائمة عن طريق حزم الأوراق المالية المملوكة من قبل المقترضين .

إن إفلاس بعض المؤسسات المالية والصعوبات الخطيرة التي تواجهها المؤسسات المالية الأخرى ستؤدي بشكل كبير إلى تقويض الاقتصاد الأمريكي والعالمي .

ووفقًا لأهم التقديرات الأولية للمؤلفين، من المتوقع أن ينخفض متوسط الاستهلاك في العالم بمقدار ١.٥٣ مرة، الأمر الذي سيتطلب إعادة هيكلة كبيرة للصناعة العالمية والتقسيم الدولي للعمل ويؤدي إلى ركود طويل الأجل في الصناعة في اقتصاد العالم .

لن تتمكن الهيئات الإدارية للشركات الدولية من أن تعكس بشكل ملائم حالة الأزمة المتغيرة بسرعة . ونتيجة لذلك، سيبدؤون في إغلاق منشآت الإنتاج، الأمر الذي سيؤدي إلى احتجاج جاد من السلطات الوطنية غير المهتمة بزيادة عدد العاطلين عن العمل في مواجهة تقليص البرامج الاجتماعية . سيؤدي هذا حتما إلى انهيار نظام منظمة التجارة العالمية وإعادة إنشاء الآليات التقليدية لحماية الأسواق الوطنية . سيتم تحفيز هذه العملية أيضًا من خلال حقيقة أن الدولار الأمريكي سيفقد بسرعة وظيفته كعملة دولية، ولن يتوفر لليورو الوقت الكافي لاحتلال مكانته بسرعة .

لدعم الصناعة الوطنية، التي تعاني من نقص القروض خلال الأزمة الحادة للمؤسسات المالية العالمية، ستتحول العديد من دول العالم إلى إقراض الميزانية للمؤسسات المحلية. سيؤدي هذا إلى تحفيز التضخم، لكنه سيزيد من القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية في الأسواق العالمية.

في رأينا، إن تفاعل آليات حماية الأسواق الوطنية هو الذي سيحدد تطور الاقتصاد العالمي في السنوات الأولى بعد الأزمة.

ستُحدث الأزمة تغييرات خطيرة للغاية في ميزان القوى في الساحة الاقتصادية العالمية. سيؤدي ضعف الاقتصاد الأمريكي (الذي تضخَّم بسبب الاضطرابات الاجتماعية القوية) إلى حقيقة أن المناطق التي تتلقى جزءاً كبيراً من دخلها من المبيعات في الولايات المتحدة ستتأثر. بادئ ذي بدء، هذه هي اليابان والصين وجنوب شرق آسيا.

يهيمن المضاربون على سوق الأسهم. عندما تفشل أعصابهم، لن يمنع أي شيء الاقتصاد الأمريكي، ومعه الاقتصاد العالمي من أزمة مثل أزمة عام ١٩٢٩.

كما أن هناك ركوداً خطيراً ينتظر أوروبا أيضًا، والتي في الوقت نفسه – بسبب توسع اليورو – ستوفر لنفسها إمكانات استثمارية قوية. سيتم توجيه جزء منه إلى أمريكا اللاتينية.

لاحظ أنه بعد تدمير نظام منظمة التجارة العالمية واستعادة آليات الحماية، فإن الوضع في الاقتصاد العالمي سوف يشبه إلى حد كبير صورة أوائل الثلاثينيات. عدد ضئيل للغاية من الشركات الدولية الضخمة – المحتكرة، متعددة العملات، عدد كبير من العاطلين عن العمل، التوتر الاجتماعي المتزايد، التضخم والركود – كل هذه الظواهر ستحدد صورة الاقتصاد العالمي في بداية القرن الجديد.

سيكون وضع ما بعد الأزمة في روسيا مختلفًا بشكل لافت للنظر عن الوضع العالمي. يبدو أن انهيار أسواق الأسهم العالمية بالنسبة لنا هو حدث مجرد إلى حد ما، والمشكلة الوحيدة هي فقدان مدخرات السكان (ومع ذلك، هذا بعيد كل البعد عن الأول).

الاختلاف الرئيس بين الوضع الروسي مختلف. رأس المال الحر الذي يبلغ إجمالي حجمه تريليون دولار على الأقل سوف يبحث بشكل محموم عن مكان الاستثمار. في الوقت نفسه، سيكون المستثمرون المحتملون مستعدين لتكبد خسائر كبيرة جداً (ولكن ثابتة)، لأنه ليس من السهل العثور على أصول تعادل قيمتها تريليون دولار.

تمكن المؤلفون من العثور على قيمة واحدة فقط – باطن أرض الاتحاد الروسي. في الوقت نفسه، في ظروف الانخفاض الحاد في الطلب على الموارد، لن يهتم أحد بتنميتها المباشرة. نحن نتحدث عن شراء حقوق طويلة الأجل (ثلاثين إلى خمسين سنة) من أجل تنميتها في المستقبل.

هناك عامل آخر في جاذبية الاستثمار لروسيا مرتبط بحقيقة أنه في بيئة الأزمة المتغيرة بسرعة، ستحتاج الشركات إلى مرونة عالية في العمل مع الأفراد. نتيجة لذلك، ستبدأ العديد من الشركات الصناعية الكبرى في الاستثمار المباشر في البلدان التي لديها قوانين عمل أكثر ليونة، مع وجود سكان مؤهلين ومتعلمين إلى حد ما. يستوفي عدد من دول أمريكا اللاتينية وروسيا (لكن ليس الهند وليس الصين) هذه الشروط.

لسوء الحظ، يتطلب تسخير كل هذه الإمكانات عملاً دقيقًا وجادًا لم يبدأ بعد. مع الأخذ في الاعتبار عامل الوقت، لا يمكن تنفيذه إلا بمشاركة شريك أجنبي كبير. تشير التقاليد التاريخية لتنمية الأعمال الروسية، وعلاقات روسيا مع الدول الغربية في العقود الأخيرة، وحجم الاستثمارات المالية بشكل لا لبس فيه إلى أن ألمانيا يجب أن تصبح مثل هذا الشريك.

فيما يتعلق بالحماية الإضافية لمصالح المستثمرين، يجب أن يؤخذ في الاعتبار أن الأشخاص العاديين المشكوك فيهم لا يمكنهم العمل كضامن للحفاظ على رأس مالهم، بغض النظر عن مدى قربهم من السلطات. لن تكون الحكومة نفسها قادرة على إرضاء المستثمرين إلا إذا عمل ممثلوها وفقًا للقوانين، وليس بناءً على طلب رعاتهم غير الرسميين. يمكن الافتراض أنه اعتبارًا من خريف عام ٢٠٠٠، ستخضع السلطات الروسية لأقوى ضغط دولي، الأمر الذي يتطلب حملة مبدئية لمكافحة الفساد.

بين حساب الحقل في النفط والغاز وحساب البيدر لشركات التنقيب

تساؤلات وهواجس لبنان في دخول نادي منتجي النفط

معن البرازي

مراقب ومدقق شرعي

هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية AAOIFI

أسئلة كثيرة تواكب عملية ترسيم الحدود الجنوبية البحرية اللبنانية، أهمها هل تتحقق آمال لبنان في «دخول نادي منتجي النفط» وإدارة هذا المرفق الحيوي للاقتصاد الوطني؟ وما هي فرص لبنان في أن يصبح منتجاً في هذه المرحلة؟ وما هي التكاليف والمخاطر الكاملة للاستخراج، من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، سياسيا وبيئيا؟ كيف يساهم إنتاج وتصدير النفط والغاز في التنمية وتنويع الاقتصاد؟ كيف يمكن أن يقوضهم؟ ما مدى إمكانية التنبؤ بالنتائج؟ ما هي حصة الفرد من ارباح الاستخراج والبيع؟

منذ الإعلان عن التوصل لاتفاق حول ترسيم الحدود البحرية بين لبنان وإسرائيل، بوساطة أميركية، (قطرية) بدأت، على المستوى اللبناني، حملة واسعة من المزايدات حول النتيجة التي تم التوصل إليها، بسبب الخلافات حول الخط ٢٩، مترافقة مع تحليلات تتناول ما قد يحققه لبنان على هذا الصعيد، لا سيما أن هناك من ذهب إلى تبني الرواية التي تتحدث عن أن حقل قانا صغير. ورغم أن عدد سكان لبنان القليل نسبيًا، فإن عائدات النفط والغاز يمكن أن تترجم إلى بضع مئات من الدولارات للفرد الواحد بينما لا يمكن للقطاع توظيف أكثر من بضعة آلاف من الأشخاص بشكل مباشر على الأكثر. إلا أن توزيع الحصص الأخير كشف أن توتال قد تمكنت من إدخال شريك جديد وملىء قادر على تحمّل نسبة جيّدة من النفقات الاستثماريّة في حقول الغاز اللبنانيّة المحتملة، أي شركة قطر للطاقة. كما ستكون قد وسّعت شراكتها الاستراتيجيّة مع قطر في مجال الطاقة، والتي بدأت أساسًا بتوسّع توتال في استثماراتها في قطاع الغاز داخل قطر نفسها. أمّا قطر للطاقة، فستكون قد وجدت موطئ قدم مهم على الشاطئ الشرقي للبحر الأبيض المتوسّط، وهو هدف وضعته الشركة لنفسها منذ فترة، في ظل تسابق الشركات البترولية على الرخص البترولية في المنطقة.

على الرغم من ذلك، يبقى الأهم هو الإطار التنفيذي لهذا الاتفاق، أي كيفية الاستفادة اللبنانية منه، خصوصاً أن الحظر على عمليات الاستكشاف كان يشمل البحر اللبناني كله، وعليه رفع هذا الحظر ليكون هذا هو الإنجاز الأبرز الذي تحقق، نظراً إلى أن الشركات كانت ممنوعة من العمل.

وبين حساب الحقل في استكشاف النفط واستخراج الغاز وحساب البيدر يتمثل في الواقع الاقتصادي لشركات التنقيب وكيفية إدارتها للحقول الجديدة. أما التساؤلات من الجانب الإداري فيمكن إيجازها بالآتي:

١. بانتظار الإفصاح عن عقد شركة توتال مع الدولة اللبنانية، فإن المعلومات الصحفية عن قرارات توزيع الحصص الأخيرة تفيد بأن وزارة الطاقة والمياه عملت خلال الأيام الماضية على مجموعة من القرارات التي استبقت عمليّة توقيع اتفاق ترسيم الحدود في الناقورة، بالتنسيق مع شركة توتال، ومنها القرار الذي صادقت عليه الحكومة مؤخرًا:

- لإخراج شركة (توتال لبنان) من معادلة البلوك رقم ٩، ستتنازل الشركة عن حصّتها في الرخصة البترولية في هذا البلوك لشركة دوليّة مملوكة من (توتال فرنسا)، تحمل اسم "داجا ٢١٥"، علمًا أن هذه الحصّة تبلغ اليوم ٤٠٪ تقريبًا.
- لإخراج الدولة اللبنانيّة من معادلات البلوكين ٤ و ٩ معًا، ستتنازل الدولة عن حصصها لشركة دوليّة مملوكة من (توتال فرنسا) أيضًا، تحمل اسم "داجا ٢١٦" (وهي غير "داجا ٢١٥" المذكورة أعلاه، والتي ستتملّك حصّة توتال لبنان). علمًا أن هذه الحصّة تبلغ ٢٠٪ من رخص البلوكين.
- لن تسدد "داجا ٢١٦" أي بدل في الوقت الراهن للدولة اللبنانيّة، لقاء حصولها على نسبة ٢٠٪ من رخصتي البلوكين ٤ و ٩. لكن بعد أن تقوم "داجا ٢١٦" ببيع الحصّة لشركات بترولية أخرى، ستسدد للدولة اللبنانيّة قيمة الأتعاب والمصاريف التي تحمّلتها شركة نوفاتيك في الماضي، والتي تمثّل عمليًّا القيمة الحاليّة لهذه الحصّة.
- ستحتاج "داجا ٢١٦" إلى القيام بهذه العمليّة، أي بيع الحصّة لشركات دوليّة والسداد للدولة اللبنانيّة، خلال ثلاثة أشهر، تحت طائلة استعادة الدولة لملكية الحصّة في حال عدم القيام بهذا الأمر.

٢. التوزيع الأخير للحصص: يتنازل لبنان عن حصّته البالغة ٢٠٪ في البلوكين ٤ و ٩ لشركة داجا ٢١٦، والتي ستتنازل بدورها عن الحصّة لشركة قطر للطاقة. كما ستحصل قطر للطاقة على حصّة إضافيّة قدرها ١٠٪ في البلوكين، من الشركاء المالكين للرخص البترولية حاليًّا (أي توتال وإيني)، وبالنتيجة سيكون التوزيع الأخير للحصص على الشكل التالي:

- ٣٥٪ من الحصص بإسم داجا ٢١٥ (المملوكة من توتال).
- ٣٥٪ من الحصص بإسم شركة إيني الإيطاليّة.
- ٣٠٪ من الحصص بإسم قطر للطاقة.

٣. وكنتيجة، سيحصل لبنان على المبلغ الذي ستدفعه قطر للطاقة لقاء حصولها على حصّة الدولة اللبنانيّة في رخص البلوكين ٤ و ٩، على أن ينطلق بعدها التحالف الثلاثي في أعمال التنقيب في البلوكين. أمّا حصة (الكيان الإسرائيلي) من الأرباح المتعلّقة بأي أعمال استخراج مستقبليّة في حقل قانا المحتمل، فستحدد وفقًا للاتفاق الذي سيُعقد مع شركة توتال، فيما يتم ذلك وفقًا لكميّة الغاز الموجودة جنوبي الخط ٢٣، الذي تم الترسيم على أساسه.

٤. لا يوجد تأكيد من توتال وإيني ونوفاتيك علنًا فيما إذا كانت بلوكات ٤ و ٩ ستحتاج إلى عنصر غاز للتصدير حتى يكون مجديًا تجاريًا. ومع ذلك، فإن الاقتصاد اللبناني لديه عدد قليل نسبيًا من الروابط الأمامية للغاز الطبيعي. الأسمدة والبتروكيماويات و يتم استيراد جميع المواد البلاستيكية ؛ لا يتم استخدام غاز الأنابيب في الطهي أو التدفئة أو الصناعات الثقيلة.

٥. تقدر الدراسات الحديثة أن طلب لبنان على الغاز سيصل إلى ٩١.٨ مليار قدم مكعب بحلول عام ٢٠٢٠. ويرتبط الطلب على الغاز الطبيعي بارتفاع الطلب على الكهرباء في البلاد ولا يزال هناك نقص كبير في الكهرباء والطاقة. هذا سيترك قطاع الكهرباء الفوضوي في البلاد كعميل رئيس – صعب حتى في الأسواق الأقل اضطرابًا، ناهيك عن لبنان، حيث المشتري الرئيس ستكون شركة كهرباء لبنان (مؤسسة كهرباء لبنان)، والمرافق المملوكة للدولة التي تتم إدارتها بشكل سيّء والمتعثرة بشكل دائم.

٦. هل لبنان في وضع جيد للاستفادة من خيارات تصدير الغاز الطبيعي من خلال خطوط أنابيب الغاز القائمة والمخطط لها ومشاريع الغاز الطبيعي المسال. حيث سيكون الغاز هو الوقود المهيمن في مزيج

الطاقة المستقبلي للبلاد – افتراض أدناه – قد تتردد الشركات في مواصلة البحث عنها في الخارج؛ إذ قطاع الطاقة هو مصدر عائدهم الوحيد الممكن.

٧. أن التوجه نحو مصادر الطاقة المتجددة سيؤدي أيضًا إلى خفض أسعار النفط على المدى الأطول. ولا أحد يعرف كيف سيتطلع الطلب العالمي على النفط إلى الأمام، سواء كان وصل العالم بالفعل إلى "ذروة النفط"، أم مقدار الطلب الذي سيكون بشكل دائم ضائع. وعلى الرغم من أن الأسعار سترتفع على الأرجح في السنوات القليلة المقبلة، إلا أن عدداً متزايداً من المحللين وشركات النفط الدولية يخفضون توقعات المدى الطويل – خفضتها توتال إلى حوالي ٥٠ دولاراً للبرميل، على سبيل المثال، وإيني إلى ٦٠ دولاراً. إذ كان استهلاك النفط العالمي سيتقلص بما يكفي لإبقاء ظاهرة الاحتباس الحراري تحت ٢ درجة مئوية، قد يهبط السعر طويل الأجل في مكان ما إلى ٤٠ دولاراً.

٨. إن إضافة الغاز إلى الشبكة، كما أشرنا سابقًا، سيتطلب مليارات الدولارات في الإنفاق المسبق على البنية التحتية. اعتماداً على التصميم، يمكن أن تكون العناصر باهظة تشمل شبكة خطوط أنابيب جديدة، والبنية التحتية لمعالجة الغاز، والتعديلات التحديثية لبعض المعامل الحرارية القائمة وبناء محطات جديدة مع دير عمار الزهراني ومن المقرر أن تبلغ تكلفة مرفق سلعات ٢ مليار دولار.

٩. وضعت شركة الكهرباء الفرنسية (EdF) التكاليف الرأسمالية لعشر سنوات لإضافة ١٧٥٤ كيلوواط ساعة من الطاقة التي تعمل بالغاز للنظام بين ٤.٩–٥.٢ مليار دولار أو نصف مليار دولار في السنة. وعليه لن يكون لبنان قادراً على تمويل كل هذا البناء بنفسه وسيحجم المستثمرون الأجانب عن المخاطرة في الاستثمار في قطاع الطاقة والاقتصاد بشكل عام.

١٠. ما هي خيارات لبنان في تسويق نفسه موردا للغاز والنفط؟ فهو متصل بالفعل بخط الغاز العربي الذي يمكنه من خلاله إمداد سوريا والأردن ومصر ولدى لبنان أيضًا خيارات أخرى، مثل التصدير إلى الأسواق الآسيوية والأوروبية. ويتمثل أحد الخيارات في تزويد تركيا عبر خط أنابيب بحري، حيث يصل الغاز الطبيعي في النهاية إلى السوق الأوروبية عبر الشبكات التركية والأوروبية. اعتماداً على حجم الموارد الهيدروكربونية المكتشفة، وعلى كمية وتكلفة إنتاج الغاز؛ فالمطلوب أن يكون لبنان قادراً على تحديد خطة سوق التصدير المناسبة لتزويد الأسواق الأوروبية والآسيوية، سواء من خلال مصانع الغاز الطبيعي المسال.

١١. لم تتحقق آمال لبنان في « دخول نادي منتجي النفط ». فرص البلاد في أن تصبح منتجاً غير مؤكدة إلى حد كبير. وأسباب ذلك خارجة عن إرادته. ومن المرجح أن تكون الفوائد الاجتماعية والاقتصادية لأي إنتاج للنفط والغاز أقل مما ادعى السياسيون. التركيز المفرط على حرق الغاز للكهرباء يهدد بتقويض الطاقة الشمسية وطاقة الرياح كمصادر للطاقة، مما قد يكون له فوائد وإمكانيات أكبر على المدى الطويل. إن لبنان بحاجة لرؤية جديدة أكثر واقعية لما يمكن أن يفعله النفط والغاز لاقتصاده وشعبه. وتوفر اللحظة الحالية، على الرغم من كونها مؤلمة للغاية، للقادة فرصة لبناء استراتيجية طاقة جديدة للتنفيذ عندما تتحسن حظوظ لبنان الاقتصادية والسياسية.

١٢. حتى لو كان النفط والغاز يمكن إنتاجها ونقلها بسعر رخيص بما يكفي للعثور على مشترين أجانب، تعمل معظم شركات النفط الدولية (IOCs) بالفعل على تحويل تركيزها بعيداً عن زيادة الاحتياطيات لخفض التكاليف ودعم عوائد المساهمين، والتي كانت تتراجع لسنوات.

١٣. من المحتمل أن يواجه استخراج دعوات من المستثمرين ومجتمع المناخ وبعض الحكومات لخفض انبعاثاتها. وحتى الآن، لا تتماشى التزامات شركات النفط والغاز المناخية مع أهداف اتفاقية باريس للتغير المناخي التي تدعو لمواجهة مشكلة انبعاثات الغازات الدفيئة، وكيفية إيجاد الحلول للتكيف معها، والتخفيف من حدة ضررها علي البيئة، والنظر بجدية للآثار الواضحة للتغيرات المناخية، والحد من ارتفاع الحرارة لأقل من درجتين مئويتين. وستقطع شركة إيني حوالي خُمس إنتاجها في غضون ١٥ عامًا ولن تعطي الضوء الأخضر لمشاريع جديدة إلا بعد عام ٢٠٢٥. لقد حان الوقت لإعادة التفكير في التوقعات.

١٤. وعليه هنالك ثلاثة اتجاهات على وجه الخصوص يمكن أن تؤدي إلى تآكل تراجع آمال الإفادة من النفط والغاز اللبناني: فالشركات تختار مشاريع أرخص بأسعار منخفضة وسريعة. وقد قالت شركة توتال مؤخراً إنها تعيد النظر ببعض المشاريع مع "احتياطيات تزيد عن ٢٠ عامًا وتكاليف إنتاج عالية"، وتوقعت أن الطلب سيكون على النفط قد بلغ ذروته "بعد عام ٢٠٣٠"، يبدو أن العديد من الشركات الكبرى مستعدة لذلك الحفاظ على ميزانيات الاستكشاف منخفضة هذا العقد، ومعظم الإنتاج الجديد سيأتي من الحقول المطورة بالفعل.

١٥ . في هذا العقد، ستوافق الشركات على عدد أقل من المشاريع بشكل عام. فلقد انخفضت الموافقات إلى أدنى مستوى لها منذ ٤٠ عامًا في عام ٢٠٢٠ . بين الربع الرابع ٢٠١٩ والربع الثاني ٢٠٢٠، وبلغت قيمة الأصول لشركات النفط الدولية مستوى غير مسبوق بلغ ٨٧ مليار دولار، بما في ذلك ٩.٣ مليار دولار من توتال و ٤.٧ مليار دولار من إيني.

أخيراً وبعيدا عن الأمور المالية، يبقى السؤال:

هل هناك أية سياسات وحوافز حكومية محددة تهدف إلى تلبية الاهتمامات البيئية المرتبطة باستكشاف وإنتاج النفط والغاز؟

لقد أجرت الحكومة اللبنانية تقييماً بيئيًا استراتيجيًا (SEA) لقطاع البترول البحري في لبنان في عام ٢٠١٢ . وكان الغرض من تقرير التقييم البيئي الاستراتيجي هو تقييم الآثار البيئية والاجتماعية لتطوير أنشطة النفط والغاز في لبنان على وجه التحديد . ونتج عن التقييم البيئي الاستراتيجي عدد من التوصيات لتشكيل خطة عمل لمراحل العمل التالية التي تقوم بها هيئة إدارة قطاع البترول اللبنانية (LPA)، بما في ذلك: تطوير تشريعات خاصة بقطاع الصحة والسلامة والبيئة (HSE)، وإدارة بيانات خط الأساس للصحة والسلامة والبيئة والاستعداد للطوارئ والاستجابة لها والتخطيط للطوارئ. والدعم الفني والتدريب وبناء القدرات. **فأين نحن من هذه التوصيات؟**

الاقتصاد السياسي

لمحات عن المفهوم والمنهج والنظريات والانتقادات الموجهة لها

حافظ لصفر

بكالوريوس في الفلسفة وعلم النفس وعلم الاجتماع

ماجستير في إدارة الموارد البشرية وماجستير في الإدارة التربوية وماجستير في القيادة المجتمعية

باحث دكتوراه في الفلسفة

الحلقة (٢)

الفصل الثاني: تطور الفكر والنظم الاقتصادية

المبحث الأول الاقتصاد السياسي في الفكر الرأسمالي

● **نظرية القيمة**: تستمد القيمة مصدرها من العمل، وتقاس بكمية العمل المبذول (ومن روادها: " آدم سميث "و"دافيد ريكاردو") الخاص بالقيمة كأساس لتحديد الأثمان، وعرفت باسم نظرية القيمة في العمل، فقد اعتبر "آدم سميث" أن العمل هو أفضل مقياس يمكن أن نعبر به عن القيمة حاضرا ومستقبلا، وذلك لاعتقاده أن قيمة العمل لا تخضع للتغير عبر الزمن، فمثلا عندما نقول: إن قيمة سلعة ما هي عشر وحدات ساعات من العمل، فإن ذلك العمل يبقى سليما مهما انتقلنا عبر الزمن والمكان، والقيمة في العمل عند " ريكادو تنطلق من أن التغير ات في قيمة النقد لا تسمح له بأن يكون معبرا ملائما عنها، لأن التحولات في قيمة النقد قد تؤدي من خلال التغيرات في مستوى الأسعار إلى إخفاء آثار التغيرات في كميات العمل الضرورية لإنتاج السلع والخدمات، فالرأسمالي يدفع للعامل ما يجعله قادرا على إنتاج القيمة، ولكنه يأخذها منه، ويستأثر بفائض القيمة[1].

● **نظرية الأجور**: ارتبط مفهوم الأجور عند الكلاسيكيين بمفهوم الأجر الطبيعي أو نظرية حد الكفاف، وذلك بافتراض أن ما يحصله العامل هو نفس ما كان يتقاضاه العبد في ظل العبودية، وطور "شومبيتر"

[1] "Antony Montchrestien "Traité de l'économie politique" (1615), semis to have been the first to Publisher a book Under the titille of Po - Sieur de Waterville.

و"آدم سميث "نظرية تكاملية حول الأجور، حيث ركز" سميث "على دراسة قوانين توزيع القيمة بين العمال وصاحب الملكية، واعتبر أن الأخرين لهم مقابل، أما العمال فيأخذون الباقي، فتصوروا أن أجور العمال هي أحد تكاليف الإنتاج وتخفيضها سيؤدي إلى انخفاض أسعار السلع والخدمات، وهذا ينتج عنه زيادة في الطلب على هذه السلع والخدمات، مما يشجع أصحاب العمل على زيادة إنتاجهم، ومن ثمة يتضاعف الطلب على العمل، وعلى أساس أنه مثل سلعة في السوق، فإن مستوى الأجر هو الذي يوازن بين العرض والطلب على العمل.

- **نظرية الريع**: لقد ارتبطت في إطار الفكر الكلاسيكي" بريكاردو الذي اعتبر أن الأجر الذي يدفع لمالك الأرض في مقابل استغلالها في الزراعة يسمى ريعا، ويختلف باختلاف درجة خصوبة الأرض وموقعها، فالأراضي الزراعية، ولذلك فإن رؤوس الأموال الموظفة فيها سوف تعطي بالضرورة أرباحا متفاوتة، ولذلك فإن أصحاب الأراضي الأكثر خصوبة يحصلون على معدلات أرباح أعلى من غيرهم، وهذا ما سمي فيما بعد "بالريع التفاضلي"[1].
- **نظرية السكان**: لقد تعرض الكلاسيكيون إلى المسألة السكانية من حيث ارتباطها بالوضعية الاقتصادية، من منطلق تركيزهم على دور الأفراد في استغلال الموارد المتاحة، حيث أكد" آدم سميث "أن للإمكانات الغذائية المتاحة تأثير في الكثافة السكانية، كما حاول" ريكاردو "أن يبرهن على وجود علاقة بين الحركة السكانية وحركة رأس المال وتطوره، إلا أن أبرز النظريات السكانية التي عالجت العلاقة بين السكان والموارد هي نظرية الاقتصادي الانكليزي"مالثوس" في كتابه" حول قانون السكان"، والتي لازالت موضع جدل ونقاش في الدراسات الاقتصادية، فلقد اعتبر" مالثوس" أن قدرة الإنسان على الإنجاب تفوق إنتاج ضروريات الحياة، ففي نظره أن قدرة السكان على التزايد أعظم من قدرة الأرض على إنتاج وسائل العيش، وصاغ ذلك حسابيا معتبرا تزايد السكان يتم وفق متوالية هندسية، بينما لا تزيد وسائل العيش إلا وفق متوالية حسابية ضعيفة، وبناءً عليه قال بأن العالم مقبل عاجلا أم آجلا على أزمة حادة ومجاعة مخيفة، واضطرابات عنيفة تهدد البشرية وأمن العالم وتعصف باستقرار[2]، إلا أن أصحاب هاته النظرية

[1] سلام جبار شهاب "الدول الريعية وصياغة النظم الاقليمية دول الخليج نموذجا" مجلة العلوم السياسية العدد 21 سنة 2012

[2] Principe of population sixth edition in two volumes London John Murraw Albemrale street. mdcccxxvi p. 25.

التشاؤمية نسوا أن مصمم الكون، وما فيه مقدر لها رزقها، وهذا طرح يخدم أجندات تصنع وتتحكم في اتخاذ وصنع القرار العالمي مما جعله يقترح ما يسمى بسياسة تحديد النسل ومنعه، والرسول صلى الله عليه وسلم يحث على التكاثر الطبيعي لتفاخره بأمته يوم القيامة، وسياسة منع الحمل وتحديده مخططات تنافي العقائد السماوية، وتضر بتكاثر النوع البشري، أما مقدرات خيرات الأرض وأقواتها دبرها الله سبحانه بإحكام وتقديرات دقيقة، يعجز عقل البشر أن يفهمها، ومن ثمة فقول مقدرات وثروات الأرض لاتكفي تعدادا معينا من سكان العالم، ماهو إلا مكر في الخفاء تقوده نخبة عالمية تسيطر على بنوك العالم، وتوظف العلم الحديث والآلية الإعلامية "حرب ناعمة وسلسة" لتتحكم في خيرات الأض، وتخطط للتلاعب بالنوع البشري وبمصيره المستقبلي من النواحي الوجودية والقيمية والإنسانية.

- **نظرية التخصص وتقسيم العمل**: نعني بتقسيم العمل تجزئة العملية الإنتاجية إلى عمليات فرعية وتوزيعها على عمال متخصصين، للقيام بأعمال مختلفة ومتشعبة ومتكاملة، واصطلاح التخصص في العمل شاع استعماله في الصناعة والزراعة والتجارة وفي حقل الخدمات التي يمكن تقسيمها إلى أعمال بسيطة يؤديها الاختصاصيون والمهنيون ذوو الممارسة والمهارة والخبرة والمؤهلات العلمية، وقد نادى الكلاسيكيون وعلى رأسهم تايلور بضرورة تقسيم العمل، لما يترتب عليه من زيادة في الإنتاج ومهارة في إتقان العمل.

- **نظرية التجارة الدولية**: نادى الكلاسيكيون بحرية التجارة وعدم فرض رسوم جمركية على الصادر ات والواردات، وبالاستناد إلى مفهومهم للقيمة يبنون نظريتهم في التجارة الخارجية التي تقوم على مبدأ التقسيم الدولي للعمل، ولقد افترضوا حول التجارة وجود دولتين وسلعتين، والتبادل يأخذ شكل مقايضة، وعوامل الإنتاج متوفرة بكميات محدودة، ذلك أن نمو الإنتاج لا يرجع إلى الزيادة في أحد العوامل،وانما إلى تحسين إنتاجية العوامل والأعمال المتاحة التي تتمثل في العمل، كذلك افترضوا ثبات التكاليف مع زيادة السلع المنتجة كالنقل أو الرسوم الجمركية مع التوظيف الكامل لعوامل الإنتاج وحرية حركتها بصورة مطلقة داخل الدولة الواحدة مع عدم قابلية التنقل بين الدول، وهذه الفرضيات تكون دائما في إطار سيادة المنافسة التامة بين جميع الأسواق الداخلية والخارجية[1].

[1] مطانيوس حبيب "الاقتصاد السياسي" الموسوعة السياسية المجلد10 جامعة دمشق 1990 - 1991

● **دور النقود في الفكر الكلاسيكي**: انطلاقا من نظرية القيمة في العمل اعتبرالكلاسيكيون أنه من الخطأ اعتبار النقد وحدة للعد ومقياسا للقيم، كما تصورباتيست ساي النقود ما هي إلا أداة لتسهيل المبادلات، وأن الكمية التي يحتاجها أي بلد تتحدد بمجموع المبادلات التي تستوجبها ثروته ونشاطه الصناعي... فقيمة النقد المتداول في أي بلد، وبغض النظر عن المادة المصنوع منها، تتولد عن استعمالاته، وهو يمثل جزءا من ثروة البلد، تماما مثل أي سلعة أخرى، فالنقود بالنسبة للكلاسيكيين أداة لتسهيل المبادلات ولإتمام المعاملات التجارية، وليست غاية للحصول على السلع والخدمات لاستهلاكها وتحقيق المنفعة، أواستثمارها لجمع الثروة، ومن هذا المنطلق، فإن الطلب على النقود مستمد من الطلب على السلع والخدمات، فإذا ارتفع الطلب على السلع والخدمات، ازداد الطلب على النقود أيضا، لأن وظيفة الأخيرة هي الوساطة في عملية تبادل الثروة، ويثمن الكلاسيكيون الموارد الاقتصادية للدولة كافة من عمل ورأس المال والأرض، وكذلك الأعمال الحرة، وأهم عوامل الإنتاج هما: التبادل والعمل اللذان يخلقان الثروة، فضلا عن جميع الأنشطة الاقتصادية من زراعة وتجارة، وتصوروا أن كل ذلك يساهم في تنمية ثروة الأمة، لذا فالثروة الحقيقية في نظرهم تتمثل في السلع الاستهلاكية والاستثمارية، لا في كمية النقود التي يمتلكها الفرد.

الانتقادات الموجهة للفكر الاقتصادي الكلاسيكي:

وجهت له العديد من الانتقادات نشير إلى بعض منها فيما يلي:

ا – أسلوب البحث: اعتقد الكلاسيكيون بوجود قوانين عامة تنطبق على الاقتصاد في شتى الأمكنة والأزمنة دون تمييز، كما لم تهتم هذه المدرسة بدراسة التاريخ الاقتصادي، واتبعت طريقة الاستقراء، واعتبروا أن كل مرحلة من مراحل التطو ر الاقتصادي للأمم تخضع لقوانين خاصة بها، ولما كانت المجتمعات تتغير فإن القوانين الاقتصادية تتبدل، ولهذا لا يمكن الاستناد في البحث عن الطريقة التجريبية التي طبقها الكلاسيكيون.

ب – أسلوب التحليل الاقتصادي: في إطار نظرية القيمة إضافة إلى العمل كعنصر إنتاج هناك الثروات الطبيعية ورأس المال، كما لا يمكن إيعاز بقية هذه العناصر الإنتاجية إلى عنصر العمل، كما أهملت المنفعة التي يحصل عليها المستهلك، وفيما يخص نظرية التوزيع اتجه الفكر الاقتصادي الحديث إلى النظر للتوزيع على أنه يتحدد طبقا للنظرية الحدية، فالأجر يتعين على أساس الإنتاجية الحدية للعمل وسعر

الفائدة يتحدد على أساس الإنتاجية الحدية لرأس المال، إلا أن الفائدة ضررها أكثر من نفعها، لما تسببه من تضخم مالي يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع في السوق واستفحال ظاهرة عدم سيادة العدالة الاجتماعية، وسيادة القوي وبقاء هيمنته، ولا يسمح للضعيف بمنافسته وإنهاك الاقتصاد، وبروز الفوارق الطبقية الفاضحة لغياب العدالة الاجتماعية والاقتصادية، وكأننا أمام النظرية التطورية الداروينية التي توهم الناس بأن الطبيعة انتقت فئة على أخرى لتهيمن وتستحوذ وتسيطر، والإسلام حرم سعر الفائدة للاعتبارات السالف ذكرها، وبالرجوع إلى النظرية النقدية أهملت أيضا وظيفة النقود كمخزن للقيمة، مع أنها تقوم بدور الوسيط للمبادلة، أما نظرية التجارة الخارجية للكلاسيكيين لم تدخل النقود والأسعار في بحثهم للتجارة الخارجية، كما لم يهتموا بالآثار السلبية التي تحدث لاقتصاديات البلدان المتخلفة صناعياً كنتيجة للتجارة الدولية التي تستغل ثروات هاته الأخيرة وببشاعة، حيث قدمت التجارة الخارجية خدمات جمة للاقتصاد البريطاني والامريكي(كاقتصاد صناعي)، بينما كانت باقي اقتصاديات العالم متخلفة صناعيا.

بعض مدارس علم الاقتصاد السياسي

المدرسة الكلاسيكية – الجديدة

نشأت المدرسة الكلاسيكية – الجديدة في علم الاقتصاد نتيجة أعمال عدد من علماء الاقتصاد ينتمون إلى جنسيات متعددة، تمتد عبر العقود الثلاثة الأخيرة من القرن التاسع عشر والعقد الأول من القرن العشرين، عالجوا ضمنها نفس الموضوع المتعلق بالمنفعة الحدية، فالمدرسة الكلاسيكية – الجديدة محاولة فكرية للاستمرار في نشر مبادئ النظام الاقتصادي الرأسمالي، وينقسم الفكر الكلاسيكي الجديد إلى عدد متنوع من المدارس، أبرزها المدرسة النمساوية التي أسسها" كارل منجر"، والمدرسة الفرنسية التي أسسها" فاليراس"، والمدرسة البريطانية التي أسسها" جيفونز "و"مارشال"، وللأخيرة أتباع أمريكان من أمثال "جون بيتس كلارك"، فالمدرسة النمساوية جزء من الاتجاه الكلاسيكي الجديد، وتكتسب أهميتها من كونها تمثل البدايات الأولى لهذا الاتجاه منذ صدور كتاب" كارل منجر"، كما أن أتباع الاتجاه الكلاسيكي الجديد طوال القرن العشرين ظلوا يأخذون أعمال المدرسة باعتبارها مصدرا رئيساً يعتمدون عليه في تلمس الأسس النظرية لتحليلاتهم، وتكمن أهميتها في أنها ساهمت في تقدم علم الاقتصاد وتطوير أدواته التحليلية، وتفسير الغموض الذي يكتنف السلوك الاقتصادي للأفراد، وركزت المدرسة

الكلاسيكية – الجديدة على المفهوم الحدي كمتغير في تفسير الظواهر الاقتصادية، واهتمت بالوحدة الاقتصادية أو الفرد بدلا من الاهتمام بالمجتمع ككل في تحليل السلوك الاقتصادي، وافترضت أن الأفراد يتصرفون تصرفا حكيما وعقلانيا فيما يتعلق بقياسهم للمنفعة الحدية من استهلاكاتهم وعند مقايستهم للحاجات والمنافع المستقبلية.

الانتقادات الموجهة للفكر الكلاسيكي الجديد

تعرض لانتقادات همت مضمون التحليل الاقتصادي، فعلى صعيد الفكر وجدت المدرسة الكلاسيكية الجديدة نفسها عاجزة عن مواجهة مشكلات الاقتصاد الكلي، لأنها اعتمدت في تحليلاتها على الوحدة الاقتصادية، فكان لزاما أن تحدث الأزمة الاقتصادية لسنة ١٩٢٩ حتى أدرك الاقتصاديون الحديون أن المشكلة الرئيسة هي تلك الخاصة بأداء الاقتصاد الكلي في مجموعة في ظل إطار هيكلي محدد، وليست في سلوك الوحدة الاقتصادية معزولة عن بقية أجزاء الاقتصاد القومي، دون إهمال للسلوك الجزئي في صورته الاجتماعية وفي سياق الهيكل الاقتصادي في كليته.

المدرسة الماركسية

لا يقتصر تكوين اقتصاد مرحلة الانتقال من الرأسمالية إلى الاشتراكية على مختلف أشكال وطرق التعميم الاشتراكي لوسائل الإنتاج إجراءات لذاتها تشكل منطلقات للتحولات الاشتراكية، إلا أنه لا يوجد عنصر تنظيم الإنتاج وجرد وتوزيع منتوجات العمل، لأنه لا يمكن بدونه ممارسة إدارة الاقتصاد، أي تحقيق مشاركته فعلا، ففوضى الإنتاج السلعي تظل مستمرة في اقتصاد المرحلة الانتقالية، ولذلك يتسم بأهمية كبيرة للغاية إلى أن يتم إخضاع العلاقات السلعية النقدية لمبادئ التخطيط واستخدامها لأغراض بناء الاشتراكية، ولهذا الغرض تؤم الطبقة العاملة البنوك، وتكون نظامها النقدي والمالي والتسليف وتصفية الطابع العفوي في تحديد أسعار الأنواع الأساسية من المنتوجات، وبذلك تفرض رقابتها على السوق الداخلية، وفي الوقت ذاته تحتكر التجارة الخارجية، تلك هي الإجراءات الأساسية في المجال الاقتصادي التي تقوم بها دولة دكتاتورية البروليتاريا على إثر قيام سلطة جماهير الشغيلة، فاتخاذ هذه المجموعة الكاملة من التحولات الاقتصادية يتيح إمكانية إزاحة الشكل الرأسمالي لإدارة اقتصاد البلاد،

وتكون الطبقة العاملة عوضا عنه شكل الإدارة الخاص بها[1]، وفعلا وصلت حكومات تتزعمها البروليتاريا "كالأحزاب الشيوعية" ، فحكمت بقبضة حديدية، وسحقت من يخالفها في العقيدة والرؤية، كما في الصين التي تسحق المسلمين الإيغور المخالفين لمبادئ الحزب الشيوعي الملحد .

لا توجد نظرية اقتصادية تفسر النشاط الاقتصادي لكل المجتمعات، ولكل الأزمنة إلا في النظام الإسلامي الذي يوازن بين العرض والطلب، ويراعي جانب الربح غير الضار بمصلحة المستهلك، ففي التصور المادي المقتصر على خدمة مصلحة أصحاب المصانع مهما اختلاف الشكل الاجتماعي للنشاط الاقتصادي وقوى الإنتاج المستخدمة فيه، ومن مجتمع لآخر، وبالمجتمع الواحد من فترة تاريخية لأخرى[2]، فالاقتصاد الإسلامي يرتكز على ثلاثة أسس وهي: الملكية المزدوجة والحرية الاقتصادية ضمن مجال الشرع والعقل وأساس العدالة الاجتماعية لا ضرر ولا ضرار بين البائع والمشتري، وهذا عكس الطرحين الليبرالي الذي ركز على الجانب الرأسمالي وأهمل الزبون، والطرح المادي الماركسي الذي اهتم بالمادة، وأقصى الجوانب المعنوية، واهتم بالطبقة الكادحة فقط دون نظرة شاملة معتدلة .

منهج الاقتصاد السياسي

تدل كلمة منهج أو طريقة لغة على الوجهة العلمية أو على الطريق الذي يسلكه العلم للوصول إلى الحقيقة، أي أن المنهج الاقتصادي السياسي هو دراسة الأساليب، وخاصة المنهج العلمي، فيما يتعلق بالاقتصاد، بما في ذلك المبادئ التي يستند إليها المنطق الاقتصادي، ففي اللغة الإنجليزية المعاصرة يشير"المنهج" إلى الجوانب النظرية أو أي طريقة (أو عدة طرق)تتناول الاقتصاد، إذ انتقل المنهج الاقتصادي من الانعكاسات الدورية للاقتصاديين على الأسلوب إلى حقل بحث متميز في الاقتصاد منذ السبعينيات، عندما نفحص الاقتصاد السياسي لبلد نبدأ بسكانه أي بتوزيعهم بين الطبقات، بالمدن والأرياف، والبحر، وفروع الإنتاج المختلفة، ونبدأ كذلك بصادراته وارداته، والإنتاج والاستهلاك السنوي وأثمان السلع... فمن العدل أن نبدأ بالحقائق الملموسة للمسلمات الحقيقية الصحيحة، وهكذا نبدأ بالسكان الذين هم أساس موضوع الظاهرة الاجتماعية التي هي عملية الإنتاج، ولكن إذا نظرنا إلى هذه الطريقة في البحث عن قرب ثبت بطلانها، فلو حذفنا مثلاً الطبقات التي يتكون منها السكان فلن

[1] مجموعة من الأساتذة، السوفيات الاقتصاد السياسي للاشتراكية ترجمة مكتب الشيوعيين العرب، دار التقدم، موسكو، الطبعة الأولى 1984

2 محمد عادل زكي، نقد الاقتصاد السياسي، الناشر مؤسسة هنداوي، الطبعة الأولى سنة 2020

يكونوا سوى تجريد فكرة خالية من المعنى إذا لم أعرف العناصر التي تقوم عليها الطبقات، مثل: العمل الأجير ورأس المال... وهذه العوامل تفترض وجود التبادل وتقسيم العمل الخ... فرأس المال مثلاً لا يكون له وجود بدون عمل الأجير والقيمة والنقود والأثمان الخ... ومن ثمَّ إذا بدأت بالسكان فسوف تنتج صورة تسودها الفوضى، إلى أفكار بسيطة بصورة متزايدة تبدأ من عروض ملموسة إلى صيغ مجردة الأصل من جديد إلى السكان، ولكن لا أصل هذه المرة إلى صورة لمجموعة تسودها الفوضى، وإنما الأصل إلى مجموعة غنية بحقائق وعلاقات عديدة. الطريق الأول هو الذي اتبعه عبر التاريخ (من حيث نشأة علم الاقتصاد)الاقتصاديون من أهل القرن السابع عشر، يبدأون على سبيل المثال دائما بمجموع السكان؛ والشعب والدولة ودول عدة وهكذا دواليك، ولكنهم من خلال التحليل الذي يقومون به ينتهون دائما باكتشاف عدد معين من علاقات عامة محددة ومجردة، مثل: تقسيم العمل، والنقود، والقيمة التبادلية، لتصل إلى الدولة والتبادل بين الشعوب والسوق العالمية، ومما لا شك فيه أن هذا المنهج هو الأفضل من الناحية العملية، فالمحسوس هو المحسوس نظرا لكونه التأليف بين أحوال عديدة وكونه وحدة الكثرة، ومن ثم يبدو من وجهة النظر المنطقية كأنه عملية تأليف أي كنتيجة وليس كنقطة بداية برغم كونه نقطة البداية الحقيقية، وكذلك بالمثل نقطة بداية الفهم والتمثيل، فلو اتبعنا الطريق الأول لتبخر التمثيل المحسوس إلى تعاريف مجردة، ولو اتبعنا الثاني فإن التعاريف المجردة تقود بطريق العقل إلى تحديد إنتاج المحسوس، ونتيجة لهذا وقع هيجل في الوهم الذي جعله ينظر إلى الحقيقي على أنه نتيجة للفكر المكثف الذي يتجدد بلا انقطاع، بينما المنهج الذي ينحصر في الانتقال من المجرد إلى المحسوس ليس بالنسبة إلى الفكر سوى طريقة للوصول إلى المحسوس وإعادة إنتاجه بوصفه محسوسا في الفكر، ولكن هذا لم يكن أصل المحسوس نفسه، لنقل إن أبسط فئة اقتصادية، وهي القيمة التبادلية التي تفترض وجود مجموعة سكانية تنتج في ظروف محددة، وتفترض فئات معينة من الأسر والمجتمعات أو الدول. . فلا يمكن وجود القيمة التبادلية إلا في ظل شكل علاقة مجردة ومن طرف واحد لمجموعة محسوسة، وبالعكس فالقيمة التبادلية بوصفها فئة، تحيا حياة واقعية.

ومن بين أهم مناهج الاقتصاد السياسي عموما هناك:

المنهج الاستنتاجي / الاستنباطي: أساس هذا المنهج انطلاقه من العام إلى الخاص، ويرجع في توجهه إلى تحكيم العقل، لأنه يشك في وضوح المبادئ العامة، فلا يعتقد بصحتها، ولذلك يفحصها فحصا دقيقا

ويستنتج منها بالتفكير والمنطق القواعد التي يريد الوصول إليها لجعلها أساسا ثابتا للعمل بها في الأمور الاقتصادية، ولقد كانت هذه الطريقة التي سار عليها في بادئ الأمر رجال الاقتصاد أمثال ريكاردو، مالتوس، ستيورات ميل، لأنهم استرشدوا بها في وضع نظرياتهم، وكذلك استعان أنصار المذهب العلمي بهذه الطريقة في بحوثهم، فاستنتجوا بوساطتها جملة من المبادئ ذات أهمية منها: الانسان يسعى دائما للحصول على أفضل أغراضه بأقل جهد، وقانون تناقص الفوائد، وقانون زيادة تعداد السكان.

المنهج الاستقرائي: عكس المنهج الاستنتاجي أي أنه ينطلق من الخاص الى العام، ويستعين بدقة الملاحظة قبل الاعتماد على التفكير، فنلاحظ الحوادث الخاصة، ونحصرها لتصل بنا إلى وضع مبادئ اقتصادية عامة تسمى بالطريقة الحقيقية، وهي ملاحظة أشياء معينة للاستدلال بها على أمور عامة والمنهج الاستقرائي في الاقتصاد السياسي هو عبارة عن ملاحظة دقيقة لجميع الأمور للظواهر الاقتصادية والاجتماعية الماضية والحاضرة، كما يشرحها لنا التاريخ والإحصاء، وغيرها من المعلومات الخاصة المتوفرة، وذلك لوضع القواعد الاقتصادية العامة الثابتة، وعند التركيز على الحوادث التاريخية يدعى المنهج الاستقرائي التاريخي، وكلا المنهجين يستفيد منهما الاقتصاد السياسي، ويقول شارل جيد: لا يوجد إلا طريقة اقتصادية واحدة ذات ثلاث درجات هي:

- ملاحظة الحوادث الاقتصادية والاجتماعية دون التمسك بفكرة جازمة معينة.
- افتراض تفسير عام يوصل إلى معرفة الأسباب والنتائج.
- التحقق من صحة تطبيق هذا الافتراض بوساطة التجربة والملاحظة للوصول إلى معرفة ما إذا كان هذا الافتراض موافقا للواقع أو غير موافق له.

وإذا كان الانشغال بطرق الإنتاج الرأسمالية يفرض نفسه أولا بحكم أنه في خضم طريقة الإنتاج هذه نشأ الاقتصاد السياسي كعلم، وبدأ عملية تطوره مع تطور المجتمع الرأسمالي، بل ومع محاولات هذا الأخير البحث عن بديل تنظيمي (أي عن تنظيم اجتماعي) للرأسمالية، كما يفرض نفسه ثانيا بحكم الواقع الذي نعيشه في جزء متخلف من الاقتصاد الرأسمالي العالمي، حيث اللحظة التاريخية التي تعيشها بعض

المجتمعات التي شهدت منذ الحرب العالمية الأولى بعض محاولات الانتقال للمجتمع الاشتراكي كلحظة في عملية البحث التاريخي عن البديل الأرقى للتكوين الاجتماعي الرأسمالي[1].

خاتمة: الاقتصاد السياسي هو تحليل المجتمع الحديث من خلال إطار يجمع بين العوامل السياسية والاقتصادية، وبما أننا جميعنا تقريبا متفقون على وجود ارتباط معقد بين السياسة والاقتصاد، فلا يمكن معه فصل أحدهما عن الآخر، لأن السياسة تؤثر على الاقتصاد وبدوره يتحكم في القرار السياسي، فإن هذا النهج يبدو طبيعيا، فقد ثبتت فعاليته في فهم سياسات الحكومات وتوجهات المجتمعات، كما يمثل أداة فعالة للراغبين في تغييرهما للأفضل أو للأسوأ، وينبغي في الوقت الحالي أن يعي صناع السياسات هذه الدروس المهمة في تعاملهم مع جائحة كوفيد ١٩، وما خلقته من أزمة اقتصادية عالمية طالت تداعياتها جميع المجالات، ومازالت ترخي بضلالها على السياسة الاقتصادية لجميع دول العالم وخاصة المتخلفة منها التابعة لسياسات واقتصاديات المركز، وبالنسبة للدول العربية والاسلامية فما عليها سوى التخلص من تبعيتها للقوى الامبريالية، ومنعها من استغلال ثرواتها، مع ضرورة الاهتمام بتأهيل مواردها البشرية للنهوض باقتصادياتها بكل جرأة وشجاعة.

المراجع بالعربية

١. كانتر بري راي، موجز تاريخ علم الاقتصاد، ترجمة: سمير كريم، القاهرة: المركز القومي للترجمة، ٢٠١١.
٢. ستانلي جيفونس ويليام، الاقتصاد السياسي، ترجمة: أبو الفتوح علي وآخرون، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٥.
٣. محمود عبد العزيز عمارة رانيا، مبادئ علم الاقتصاد، القاهرة: مركز الدراسات العربية للنشر والتوزيع، ٢٠١٦.
٤. البيلاوي حازم، تاريخ الفكر الاقتصادي، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٧.
٥. حسين عمر، مبادئ علم الاقتصاد: المشكلة الاقتصادية والسلوك الرشيد، مصر: دار الفكر العربي، ١٩٨٩.
٦. دويدار محمد، مبادئ الاقتصاد السياسي، الإسكندرية: منشأة المعارف، ١٩٩٣.
٧. عبد الرحمان يسري أحمد، تطور الفكر الاقتصادي، مصر: دار الاسكندرية، ١٩٩٩.
٨. العبيدي سعيد علي محمد، الاقتصاد الاسلامي، الأردن: دار الدجلة، ٢٠١١.
٩. بن محمود سكينة، مدخل لعلم الاقتصاد، الجزائر: دار المحمدية، ٢٠٠٠.

المراجع بالإنجليزية

10. Adam Smith, “The Theory of Moral Sentiments”. London: A. Millar, 1790.
11. Adam Smith, “The Wealth of Nations”. New York: Barnes & Noble, 2004.
12. A. Camron , Y. Collymore , “The Science of Food and Cooking”. London: E. Arnold, 1979.
13. Alfred Marshall, “Principles of Economics”. London: Macmillan and Co., Ltd. 1920.

المراجع بالفرنسية

14. Jacques généreux« économie politique » 4 édition hachette supérieur 2020 p. 56 – 89.

[1] drake johnson: The Struggle for Power and Welth, (florida: Harcourt Brace & Company, 1997 P294 - 298

قوة الدولار تؤثر على الأسواق الصاعدة بثلاثة طرق

مارسيلو استيفاو[1]

المدير العام لقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار

يشهد الدولار الأمريكي موجة صعود، إذ ارتفع سعره نحو ١١٪ منذ بداية العام، ووصل –للمرة الأولى في عقدين– إلى مستوى التعادل مع اليورو.

وفي الواقع، انخفضت أسعار عدد هائل من العملات مقابل الدولار، مُخلِّفةً آثاراً وتداعيات كبيرة على بلدان العالم النامية. وبالنظر إلى العدد الكبير من العناوين في هذا الصدد، أردتُ بيان بعض الآثار الرئيسة لصعود الدولار على بلدان الأسواق الصاعدة.

الانحدار نحو الهاوية: هوت أسعار معظم العملات الرئيسة مقابل الدولار الأمريكي

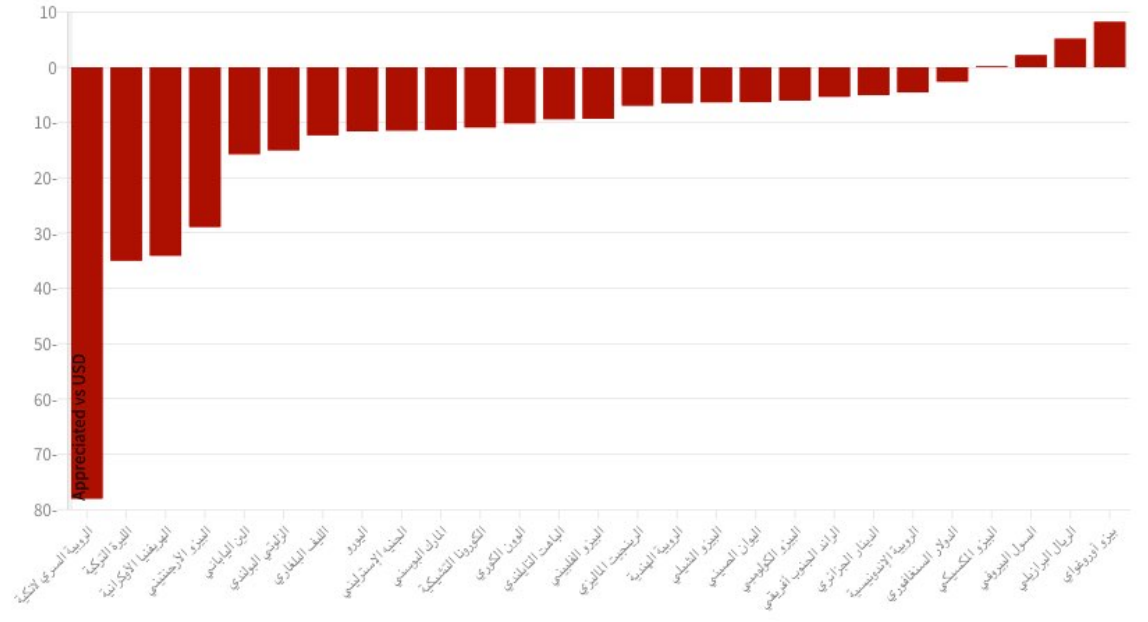

المصدر: بيانات بلومبرغ، مجموعة البنك الدولي - (رسم بياني) لقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار • الأسعار الفورية خلال التعامل بعد ظهر (بتوقيت شرق الولايات المتحدة)، الثالث من أغسطس/آب

أولاً، ما السبب في ارتفاع قيمة الدولار؟

السبب الرئيس لارتفاع قيمة الدولار هو قوة الطلب على الدولارات. وتشير تقارير الآفاق الاقتصادية لمعظم البلدان إلى اتجاهها نحو تراجع شديد للنمو. وفي الوقت نفسه، خلقت الحرب في أوكرانيا مخاطر

[1] مدونة البنك الدولي، ٨-٤-٢٠٢٢، رابط

جيوسياسية وتقلبات في الأسواق. علاوةً على ذلك، دفع التضخم الذي بلغ مستويات تاريخية مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي الأمريكي) إلى إجراء زيادات كبيرة لأسعار الفائدة.

تدفع هذه العوامل ضمن جملة أشياء أخرى إلى الجنوح نحو الاستثمارات الآمنة، حيث يتخارج المستثمرون من مراكزهم الاستثمارية في أوروبا والأسواق الصاعدة وأماكن أخرى ويبحثون عن ملاذ آمن في أدوات استثمارية مقومة بالدولار الأمريكي وهو ما يتطلب قطعاً شراء دولارات.

شهد الدولار موجة صعود خلال العام المنصرم

بالمقارنة مع سلة من العملات، زادت قيمة الدولار الأمريكي نحو ١٤٪ منذ مثل هذا الوقت من العام الماضي

وهذه ظاهرة ليست جديدة. فقد تسبَّب غزو أوكرانيا في ارتفاعٍ أولي لقيمة الدولار الأمريكي مقابل عملات بلدان الأسواق الصاعدة كان أكبر من الزيادات في سعر الدولار الناجمة عن الاضطرابات التي صاحبت إعلان خطط التراجع عن التوسع النقدي في الولايات المتحدة عام ٢٠١٣ ، والأحداث السابقة المرتبطة بالصراع في بلدان مصدرة للنفط.

ولا تزال الأسواق تتوقع زيادات سريعة لأسعار فائدة مجلس الاحتياطي الاتحادي. وفي أوضاع مماثلة، شهدت زيادات سريعة لأسعار الفائدة فيما مضى، واجهت بلدان الأسواق الصاعدة أزمات. وكان هذا هو

الحال في ثمانينات القرن الماضي في أمريكا اللاتينية، في أزمة "العِقد المفقود"، وفي التسعينات في أزمة "تاكيلا" المالية في المكسيك (التي امتدت إلى روسيا وشرق آسيا). إذا كنتَ مهتماً بمعرفة مخاطر الديون المصاحبة للركود التضخمي.

مخاوف الديون

بناء على ما سبق، يمكنك توقع أن تشهد مزيدا من الإجهاد في مجال الديون السيادية الذي يمر بالفعل بوضع متأزم.

فبلدان كثيرة –لا سيما أشد البلدان فقرا– عاجزة عن الاقتراض بعملتها بالقدر أو آجال الاستحقاق التي تريدها. والمقرضون عازفون عن تحمُّل الخطر الذي ينطوي عليه سداد قروضهم بالعملات المتقلبة لهؤلاء المقترضين. وبدلاً من ذلك، تلجأ هذه البلدان في العادة إلى الاقتراض بالدولار، متعهدةً بسداد ديونها بالدولار، مهما كان سعر الصرف. وهكذا مع ارتفاع قيمة الدولار بالنسبة للعملات الأخرى، تزداد كثيرا تكلفة دفع أقساط الديون بالعملة المحلية. وهذا ما نُسمِّيه في مصطلحات الديْن العام "الخطيئة الأولى".

فمن سيكون أفضل حالاً؟ إن نسبة الديون المقومة بالدولار الأمريكي منخفضة نسبيا لدى بلدان شرق آسيا، وسجَّلت البرازيل أداء جيدا في الأشهر الأخيرة. فقد استفادت الأخيرة من حيازات البنك المركزي الكبيرة من الدولارات، وحقيقة أن القطاع الخاص استطاع فيما يبدو أن يحمي نفسه جيدا من تقلبات العملات، وأنه مُصدِّر صافٍ للسلع الأولية.

هواجس النمو

حينما يرفع مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي) الأمريكي أسعار الفائدة، تضطر البنوك المركزية للبلدان الأخرى إلى رفع أسعار فائدتها للحفاظ على قدرتها التنافسية والدفاع عن عملتها. بعبارة أخرى، يجب إعطاء المستثمرين سبباً (ارتفاع العوائد) حتى يستثمروا في بلدٍ من بلدان الأسواق الصاعدة بدلاً من استثمار أموالهم في أصول أمريكية أقل خطورة.

وينطوي هذا على معضلة. فمن ناحية، يريد البنك المركزي لأي بلد طبعا حماية الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد المحلي. ولكن من ناحية أخرى، زيادات أسعار الفائدة ترفع تكلفة الاقتراض المحلي، ويكون لها تأثير مُثبِّط للنمو أيضا.

وأوردت صحيفة فاينانشال تايمز نقلا عن بيانات لمعهد التمويل الدولي في الآونة الأخيرة أن "المستثمرين الأجانب سحبوا أموالاً من الأسواق الصاعدة لمدة خمسة أشهر متتالية في أطول موجة سحب للاستثمارات على الإطلاق." وهذه استثمارات حيوية تتخارج من الأسواق الصاعدة بحثا عن ملاذ آمن.

وأخيرا، سيضر تباطؤ نمو الاقتصاد المحلي بمرور الوقت بالإيرادات الحكومية، وقد يؤدي إلى تفاقم مشكلات الديون المذكورة آنفاً.

المشكلات التجارية

في الأمد القصير، قد يؤثِّر صعود الدولار أيضا على التجارة. فالدولار الأمريكي يُهيمن على المعاملات الدولية. وتستخدمه الشركات العاملة في اقتصادات لا تتعامل بالدولار في التسعير وتسوية معاملاتها. ولتنظروا على سبيل المثال إلى سلع أولية أساسية مثل النفط تباع وتشترى بالدولار.

علاوةً على ذلك، هناك اقتصادات نامية كثيرة تتأثر بالأسعار ولا تؤثر فيها (سياساتها وإجراءاتها لا تؤثِّر على الأسواق العالمية)، وتعتمد اعتمادا كبيرا على التجارة العالمية، ومن ثمَّ قد تكون لصعود الدولار آثار كبيرة عليها، محلياً، ومن ذلك زيادة معدلات التضخم.

ومع ارتفاع الدولار تزداد تكلفة الواردات (بالعملة المحلية)، وهكذا تضطر الشركات إلى تقليص استثماراتها أو زيادة الإنفاق على الواردات الحيوية.

وبالنسبة لبعض البلدان تبعث صورة التجارة على الأمد الطويل على قدر أكبر من التفاؤل لكنها بوجه عام صورة ذات ملامح متباينة. صحيح أن الواردات تصبح أكثر تكلفة عند صعود الدولار، لكن الصادرات تكون أرخص نسبيا بالنسبة للمشترين الأجانب. وقد يُمكِن للاقتصادات القائمة على التصدير الاستفادة، حيث تؤدي زيادة الصادرات إلى تعزيز نمو إجمالي الناتج المحلي واحتياطيات النقد الأجنبي، الأمر الذي يساعد على تخفيف كثير من المشكلات المُبيَّنة فيما يلي.

تخفيف الآلام

لسوء الحظ، ليس أمام البلدان خيارات تذكر لمعالجة هذه المشكلات في الأمد القصير. وهي مشكلات أفضل سبيل لمعالجتها هو التصرف بشكل استباقي وليس كرد فعل.

وللحيلولة دون وقوع الأزمة التالية، يجب على البلدان الآن أن تعزز أوضاع ماليتها العامة وأن تعتمد على الاقتراض المستدام. وحتى في الأوقات العصيبة، يمكن لواضعي السياسات إيجاد فرص للتشجيع على

الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي وفي الوقت ذاته تخفيف الضغوط على المالية العامة. ويجب على المجتمع الدولي من جانبه أن يبذل مزيدا من الجهد للتعجيل بإعادة هيكلة الديون. فالقيام بهذا العمل سيقطع شوطا طويلا في الطريق إلى إعادة البلدان إلى مسار أكثر استدامة للمالية العامة.

مركز الفقه المالكي في مدونة الأوقاف المغربية

رقية بلكوس

طالبة باحثة بسلك الدكتوراه - كلية الشريعة جامعة ابن زهر بالمغرب

الحلقة (١)

يعتبر الوقف من التبرعات التي يرجى فيها ثوابٌ في الدنيا والآخرة، وهو يحقق مصالح العباد بدءا بالضروري ثم الحاجي ثم التحسيني، وتميزت أوقاف المسلمين على مر الزمان بخدمتها لجميع مجالات الحياة والتي يسعى من خلالها الواقفون إلى تحقيق مقاصد الشريعة، ويعتبر الوقف دليلا قويا على التراحم الاجتماعي بين المسلمين.

وبالنظر للأهمية التي يتميز بها الوقف كنظام قائم بذاته، فإن المشرع قام في سنة ٢٠١٠ بتجميع قواعد الوقف في الفقه الإسلامي – خاصة الفقه المالكي باعتباره مذهب المملكة – في مدونة خاصة أطلق عليها مدونة الأوقاف، ومواصلة في إصلاح منظومة الوقف قام في مارس من سنة ٢٠١٩ بتعديلات مهمة على هذه المدونة مما يدل على أهمية هذا الأخير وضرورة الحفاظ عليه وحمايته حتى يستمر في ذاته وفي منفعته.

تعدُّ مدونة الأوقاف الأولى من نوعها في العالمين العربي والإسلامي، التي عملت على تجميع أحكام الوقف الفقهية المتناثرة في قالب قانوني عصري متميز، يضمن الشمول في مقتضياتها، والانسجام في مبادئها، والوحدة في مرجعيتها بما من شأنه الحد من الاختلاف والتأويل عند التطبيق، وانعكاساته على المستوى القضائي بصفة خاصة وخلق حركية لرأس المال المحبس، والعمل على تطوير مداخيله بهدف المساهمة في البناء الاقتصادي.

فإذا كان المذهب المالكي من الثوابت الدينية للمملكة، وكان المشرع يحيل عليه في بعض القوانين الوضعية منها مدونة الحقوق العينية، مدونة الأسرة، مدونة الأوقاف.... فإن هذه الإحالة تختلف مرتبتها من قانون إلى آخر، لنجد أنفسنا وارتباطا بمدونة الأوقاف أمام الإشكالية التالية:

ما مدى تقيد المشرع المغربي في مدونة الأوقاف بأحكام وضوابط الوقف في المذهب المالكي؟

بدأنا نلاحظ أن المشرع مؤخرا يحيل على أحكام الفقه المالكي في بعض التشريعات إحالة تختلف من قانون إلى آخر، ليتم إقصاؤه في بعضها نهائيا خاصة ما تعلق بالقوانين التي لها ارتباط بالعلاقات الدولية، الأمر الذي يستدعي الوقوف وتمعين النظر والدراسة، ونحن نعلم أن بعض الدراسات أثبتت أن التشريعات

الغربية لها أصول فقهية، يعني أنها بدورها اعتمدت في قوانينها على أصول وقواعد فقهية وأخص بالذكر هنا الفقه المالكي.

وقيام المشرع المغربي مؤخرا بتخصيص الوقف بمدونة دليل على وعيه بضرورة الحفاظ عليه وحمايته – خاصة ما تعرض له من تعد واستيلاء وسوء استغلال في إطار الضوابط الحبسية السابقة – مستحضرا فيها ضوابط الوقف وقواعده في الفقه .

فمن خلال هذا البحث سنحاول التوصل إلى معرفة مركز الفقه المالكي في التشريع الوقفي خاصة ما تعلق بتلك الضمانات التي وضعها الفقهاء للحفاظ على الوقف وحمايته والتي أخذ بها المشرع في مدونة الأوقاف، بالإضافة إلى استقراء أقوال الفقهاء في مسألة كانت باب نقاش واسع بينهم سواء داخل المذهب أو خارجه والتي هي معاوضة الوقف، لننتهي إلى الموقف الذي أخذ به المشرع في هذه المسألة.

المبحث الأول : القواعد العامة لحماية الوقف في الفقه المالكي والتشريع المغربي

تناول الفقهاء مجموعة من القواعد الحمائية التي لعبت دورا مهما في حماية الأموال الوقفية والمحافظة عليها، حيث منعوا إجراء أي تصرف فيها، ونصوا على عدم الحجز عليها لأنها تدخل في ملك الله تعالى وتملكها بالحيازة أو التقادم ووعيا من المشرع بحماية الأموال الوقفية حاول تقنين هذه القواعد في مدونة الأوقاف.

القواعد العامة لحماية الوقف في الفقه المالكي

وضع فقهاء المالكية مجموعة من القواعد لحماية الوقف من قبيل منع التصرف فيه والحجز عليه وتملكه بالتقادم ونزع ملكيته.

منع التصرف في الوقف عند المالكية

يعتبر الوقف قربة مندوبا إليها لحديث مسلم في صحيحه، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم، قَالَ: (إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة: صدقة جارية، أو علم ينتفع به، أو ولد

صالح يدعو له)[1]، قال الترمذي: "حديث حسن صحيح" والصدقة الجارية محمولة عند العلماء على الوقف. ويحكى أن الوقف اختص به المسلمون عن غيرهم، قال الشافعي(ت ٢٠٤ هـ): "ولم يحبِّس أهل الجاهلية فيما علمته دارا ولا أرضا وإنما حبس أهل الإسلام"[2].

والوقف يستلزم حبس العين والتصرف بمنفعتها، – ولا يقتضي التأبيد عند المالكية –[3]. لكن الحبس عند الإطلاق لا يقيد بمدة فيكون مؤبدا وهذا هو الأصل في الأحباس أنها دائمة النفع ومستمرة الأجر لا تنقطع[4]. ما يفيد عدم جواز التصرف في أصل العقار الموقوف وهذه القاعدة مستفادة من النص الشرعي الذي صرح به الرسول صلى الله عليه وسلم بالتحبيس لعمر رضي الله عنه. فعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه قال: (أصاب عمر بخيبر أرضا، فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال: أصبت أرضا لم أُصب مالا قط أنفس منه، فكيف تأمرني به؟ قال: " إن شئت حبست أصلها، وتصدقت بها"، فتصدق عمر أنه لا يُباع أصلها، ولا يوهب ولا يورّث، وإنّما هي صدقة في الفقراء والقربى والرقاب وفي سبيل الله والضيف وابن السبيل، ولا جناح على من وليها أن يأكل منها بالمعروف، أو يطعم صديقا غير متمول فيه)[5].

---

(1) رواه مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: 261ه)، المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، نشر دار إحياء التراث العربي – بيروت، - واللفظ له - في كتاب الوصية، بَابُ مَا يَلْحَقُ الْإِنْسَانَ مِنَ الثَّوَابِ بَعْدَ وَفَاتِهِ،ج3، ص 1252 حديث رقم 1631. قال الشيخ محمد فؤاد عبد الباقي في شرحه لهذا الحديث: " (إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله) قال العلماء معنى الحديث أن عمل الميت ينقطع بموته وينقطع تجدد الثواب له إلا في هذه الأشياء الثلاثة لكونه كان سببها فإن الولد من كسبه وكذلك العلم الذي خلفه من تعليم أو تصنيف وكذلك الصدقة الجارية وهي الوقف"..

(2) إعانة الطالبين على حل ألفاظ فتح المعين (هو حاشية على فتح المعين بشرح قرة العين بمهمات الدين)، أبو بكر (المشهور بالبكري) عثمان بن محمد شطا الدمياطي الشافعي (المتوفى: 1310ه)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة: الأولى، 1418 ه/ 1997 م، ج3، ص 186.

(3) قال المالكية: " لا يشترط في صحة الوقف التأبيد أي التخليد بل يصح ويلزم مدة سنة، ثم يكون بعدها ملكا" ورغم قولهم بجواز الوقف المؤقت إلا أن الوقف المطلق عندهم يحمل على التأبيد والدوام، فإذا قال فلان: داري وقف، ولم يزد على ذلك أصبح الوقف لازما.(أنظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي (المتوفى: 1230ه) نشر دار الفكر بيروت، بدون طبعة،ج 4،ص87/ شرح مختصر خليل للخرشي، أبو عبد الله محمد الخرشي المالكي (المتوفى: 1101ه)، دار الفكر للطباعة – بيروت، بدون طبعة وبدون تاريخ، ج7، ص 91).

(4)مدونة الفقه المالكي وأدلته، الصادق عبد الرحمان الغرياني، مؤسسة الريان للطباعة والنشر والتوزيع بيروت، الطبعة الأولى 1423ه/ 2002 م، ج 4، ص 240.

(5) أخرجه البخاري في كتاب الشروط باب الشروط في الوقف، رقم الحديث 2737،ج 3، ص 198/ومسلم في كتاب الوصية باب الوقف، رقم الحديث 1632، ج 3، ص 1255،/وأبو داوود في كتاب الوصايا باب ما جاء في الرجل يوقف الوقف، رقم الحديث 2878، ج4، ص 503، /والترمذي في كتاب الأحكام عن الرسول صلى الله عليه وسلم باب الوقف، رقم الحديث 1375،ج 3، ص 52.

ومن خلال هذا الحديث قرر الفقهاء أنه لا يجوز التصرف في أموال الوقف تصرفا ناقلا للملكية بغير مسوغ شرعي كان الوقف مؤبدا أو مؤقتا، لذلك فإنه لا يجوز بيع الوقف أو هبته أو التصالح عليه أو رهنه[1]، لاسيما إذا تعلق الأمر بعقار. قال الإمام مالك رحمه الله: "ولا يباع العقار المحبس ولو خرب، وبقاء أحباس السلف دائرة دليل على منع ذلك"[2].

فلا يجوز إذن بيع الحبس أو رهنه أو قسمته قسمة بتية ... لأن مثل هذه التصرفات تتنافى مع الهدف المبتغى منه وهو تمليك المنافع وليس تمليك الذوات[3].

منع الحجز على الوقف في الفقه المالكي

الحجز في اللغة: حجز الشيء أي حازه ومنعه من غيره، وحجز المال يفيد منع صاحبه من التصرف فيه حتى يؤدي ما عليه، والحاجز هو الفاصل بين الشيئين، قال تعالى: **وَجَعَلَ بَيْنَ ٱلْبَحْرَيْنِ حَاجِزًا**[4] أي حاجزا بين ماء ملح وماء عذب لا يختلطان[5].

وأموال الوقف من الأموال التي تتمتع في الفقه بعدة ضمانات من بينها عدم جواز الحجز والتنفيذ عليها، فالمساجد هي محبوسة عينها داخلة في حكم ملك الله تعالى ولا يحق التصرف فيها ولا تملكها ولا الحجز عليها، فاتخاذ إجراءات الحجز والتنفيذ على المساجد لا يجوز شرعا لأنها ملك الله تعالى، لقوله عز وجل: **وَأَنَّ ٱلْمَسَٰجِدَ لِلَّهِ فَلَا تَدْعُوا۟ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا**[6] وهذا باتفاق جمهور الفقهاء، لذلك لا يستطيع الدائن للوقف بشكل عام الحجز عليه أو التنفيذ، ويكون بهذا الفقه قد سبق القانون الوضعي في تنصيصه على عدم جواز الحجز على المال الموقوف، مما يعد أهم قواعد الحماية المدنية للأوقاف التي منحها الفقه للأموال الوقفية إذ لا يتصور عقلا الحجز أو التنفيذ على هذه الأموال وبالأخص دور العبادة كالمساجد[7] لما في

---

(1) الحماية المدنية للوقف: دراسة في القانون الكويتي، أحمد أنور راشد الفزيع، نشر جامعة الكويت - مجلس النشر العلمي، مجلة الحقوق، العدد الثاني يونيو1999، ص 98.

(2)مدونة الفقه المالكي وأدلته، م س، ج 4، ص 236.

(3)الحماية القانونية للتصرفات الحبسية، محمد زيلاجي، مقال ضمن أشغال المؤتمر العلمي الوطني 33 حول موضوع " توثيق التصرفات العقارية"، نشر كلية الحقوق بجامعة القاضي عياض مركز الدراسات القانونية المدنية والعقارية بمراكش، فبراير 2005، ص 475.

(4) سورة النمل من الآية 61.

(5) لسان العرب، م س، ص331.

(6) سورة الجن الآية 18.

(7) المساجد نوعان إما تلك التي شيدتها الدولة فهي تعتبر مالا عاما غير قبل للحجز عليه، أو المساجد التي هي وقف تتمتع بشخصية معنوية وتقوم إدارة الأوقاف بالسهر على الحفاظ عليها وإدارتها فهي بذلك تعد مالا عاما لا يجوز التصرف فيه أو الحجز عليه أو تملكه بالتقادم.

ذلك من منع الصلاة جراء ديون له على الوقف حتى يتم استيفاء هذا الدين، حتى إذا لم يوف الدين حجز على المسجد ليباع فهذا أمر غير متصور عقلا ولا شرعا[1].

فتكون بذلك الأملاك الوقفية تتمتع بالضمانات التي تتمتع بها الأملاك العامة فلا يجوز مصادرتها ولا الحجز عليها، لذلك قرر الفقهاء قاعدة عدم جواز الحجز على أموال الوقف وخاصة المساجد منها بحكم تأبيدها.

منع تملك الوقف بالتقادم في الفقه المالكي

لا يعتبر التقادم المكسب في الفقه الإسلامي سببا من أسباب الملكية، وإنما هو مجرد مانع من سماع الدعوى بالحق الذي مضى عليه زمن بعيد[2]، والتقادم يسري في الحكم الفقهي على الحقوق الخاصة ومدته العادية ١٥ سنة، فإذا مرت مرورا معتبرا دون ادعاء بالمال من قبل صاحبه لا تسمع دعواه بعدها، أما حكم التقادم في الأموال العامة ففي مدته تفصيل[3]:

١. طائفة منها لا يتقادم الحق فيها أبدا، فإذا استولى على شيء منها أحد يجوز في كل وقت الإدعاء به لرده إلى أصله وذلك في كل ما هو مخصص للمنفعة العامة كالطريق العام والنهر ....

٢. طائفة منها يسري عليها التقادم لكن مدته فيها تختلف عن مدة التقادم في الأموال الخاصة، ففي الأموال الموقوفة وأموال بيت المال فمدة التقادم المانعة لسماع الدعوى هي ست وثلاثون سنة، إلا الأراضي الأميرية فمدة التقادم فيها عشر سنوات.

كما أن الإسلام لا يقر كذلك بمبدأ التقادم المُسقِط على أنه مسقط للحق بترك المطالبة به مدة طويلة، فاكتساب الحقوق وسقوطها بالتقادم حكم ينافي العدالة، لكن الإمام مالك يرى إسقاط الملكية

---

(1) الحماية القانونية لأموال الوقف في الفقه الإسلامي والقانون اليمني، صدام سعد أحمد محمد مراد، رسالة لنيل درجة الماستر في الفقه المقارن، كلية الدراسات العليا بجامعة أم درمان الإسلامية بالسودان 1432ه/2011 ص 117.

(2) الفقه الإسلامي وأدلته، وهبة الزحيلي، دار الفكر - سوريَّة - دمشق، الطبعة الرابعة، ج 4، ص 2906.

(3) المدخل إلى نظرية الالتزام العامة في الفقه الإسلامي، مصطفى أحمد الزرقا، نشر دار القلم دمشق، الطبعة الأولى 1420ه – 1999 م، ص 243.

بالحيازة[1]، كما يرى تملك الشيء بالحيازة، وقد اختلف أصحابه في تحديد مدتها إلى آراء عدة، لعل أبرزها رأي مالك – رحمه الله – الذي لم يحدد مدتها بسنين معينة بل ترك ذلك لاجتهاد الحاكم.[2]

وفي الأوقاف ذهبوا إلى عدم جواز تملكها بالحيازة لأنها من حقوق الله التي لا تسقط بالحيازة بقولهم: "وأما حق الله فلا يفوت بالحيازة ولو طالت المدة كحيازة طريق المسلمين أو قطعة منها فلا تملكها ولو طال الزمان وتقبل الشهادة فيها بأنها طريق ومثلها لو حاز مسجدا أو محلا موقوفا على غيره فلا يملكه الحائز ولو طال الزمان؛ لأن الحيازة لا تنفع في الأوقاف ..."[3].

نزع ملكية الوقف للمصلحة العامة عند المالكية

اختلف فقهاء المالكية في مسألة نزع ملكية الأملاك الخاصة لأجل مصلحة الوقف، فإذا تقررت مصلحة الوقف كتوسعة مسجد أو مقبرة مثلا وتنازل أصحاب الأرض المجاورة طوعا بمقابل أو بدون مقابل فلهم الأجر والثواب، أما في حالة الرفض فقد ذهب الباجي إلى القول بأن الفقهاء أجمعوا على جبرهم على البيع، بينما ذهب ابن رشد الجد إلى أن المسألة فيها خلاف وذلك في قولين:

القول الأول: يجوز جبرهم على البيع.

وبهذا القول أفتى ابن رشد وحجته في ذلك ما يلي[4]:

- ما رواه ابن عبدوس قال سحنون في نهر إلى جانب طريق الناس وإلى جانب الطريق أرض لرجل فمال النهر على الطريق فهدمها، قال: إن كان للناس طريق قريب يسلكونها لا ضرر عليهم في ذلك فلا

---

(1) عرف الفقه المالكي الحيازة بأنها " وضع اليد على الشيء والاستيلاء عليه والتصرف فيه بواحد من أمور سكنى أو إسكان أو زرع أو استغلال أو هبة أو بيع..."أنظر حاشية الدسوقي على الشرح الكبير، م س، ج 4، ص 233.
أما في القانون فقد عرفها الأستاذ السنهوري بأنها "سيطرة فعلية من طرف شخص على حق، أو واقعة مادية بسيطة من شانها أن تنتج آثارا قانونية" (أنظر الوسيط في شرح القانون المدني، عبد الرزاق للسنهوري، ج 9،الطبعة الثالثة سنة 2000،ص 784 - 785.)

(2) أنظر:
- المدونة، مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني، نشر دار الكتب العلمية، الطبعة الأولى، 1415ه - 1994م، ج4، ص 49.
- تبصرة الحكام في أصول الأقضية ومناهج الأحكام، ج 2، ص 100.

(3) حاشية العدوي على شرح كفاية الطالب الرباني، أبو الحسن, علي بن أحمد بن مكرم الصعيدي العدوي، تحقيق يوسف الشيخ محمد البقاعي، نشر دار الفكر – بيروت، بدون طبعة، ج 2، ص 371.

4 مسائل أبي الوليد ابن رشد، أبي الوليد بن رشد القرطبي(المتوفى 520ه)، تحقيق محمد الحبيب التجكاني، دار الجيل، بيروت - دار الآفاق الجديدة، المغرب، الطبعة الثانية، 1414 ه - 1993 م، ج 1، 216 .

أرى لهم على هذا الرجل طريقا وإن كان يدخل عليهم ذلك الضرر رأيت أن يأخذ لهم الإمام طريقا في أرضه يعطيه قيمتها من بيت المال.

- قول مالك وغيره من أهل العلم: أن الطعام إذا غلا، واحتيج إليه، وكان في البلد طعام، أن الإمام يأمر أهله بإخراجه إلى السوق، وبيعه من الناس لحاجتهم إليه.
- قول ابن الماجشون في مسألة: " إذا ضاق المسجد الجامع عن أهل الموضع، واحتيج إلى الزيادة فيه، ولم يكن حوله ما يزاد فيه إلا من الحوانيت التي أبى أربابها من بيعها"، قال: فالواجب في ذلك أن تؤخذ منهم بالقيمة، ويحكم عليهم بذلك، على ما أحبوا أو كرهوا، لمنفعة الناس بذلك وضرورتهم إليه، وهذا القول بناء على ما قضى به عثمان بن عفان رضي الله عنه على من أبى البيع من أرباب الدور التي زادها في مسجد النبي عليه السلام المحبسة وغيرها.

القول الثاني: لا يجوز للإمام أن يجبر أحدا على بيع داره للزيادة في الجامع.

وحجتهم في ذلك ما رواه ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم: (لا يحل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه)[1]. لكن لم تسلم هذه الحجة من المعارضة بدليل أن هذا الحديث ليس على عمومه، وإنما هو مخصوص بما يخصصه من أدلة الشرع، وكذلك ما كان في معناه، مما ورد في القرآن والسنة بألفاظ عامة، فقد قضى بالشفعة للشفيع على المبتاع، فلم يكن اخذ الشفيع الشقص من المبتاع بغير طيب نفس منه إن رفض أن يعطيه بقيمته ليس معارضا للحديث بل كان مفسرا له، ومبينا لمعناه، فقد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الشفعة حقا للشفيع على المشترى، لعلة الانتفاع بحظ شريكه وإزالة ضرر الشركة عن نفسه[2].

أما إذا كانت الأملاك المراد نزع ملكيتها موقوفة فما حكم نزعها لتوسعة مسجد؟

اختلف فقهاء المالكية في مسألة جبر من امتنع من الموقوف عليهم أو الناظر على الوقف وقد احتاج الناس إليه من أجل توسيع مسجدهم الذي ضاق بهم إلى قولين[3]:

القول الأول: تؤخذ العين الموقوفة منهم بالقيمة جبرا.

---

[1] أخرجه البيهقي في سننه الكبرى، كتاب الغصب، باب من غصب لوحا فأدخله في سفينة أو بنى عليه جدارا، رقم الحديث 11325.

[2] مسائل أبي الوليد ابن رشد، م س، ج 1، ص 217.

[3] البيان والتحصيل، م س، ج12، ص 231.

اختلف الشيوخ المتأخرون في هذه المسألة فقال أكثرهم تؤخذ منهم بالقيمة جبراً على ما أحبوه أو كرهوا، وهو الذي يأتي على قياس قول مالك في هذه الرواية وما روي عن ابن القاسم أيضاً من أنه لا يحكم عليهم بجعل الثمن في دار أخرى تكون حبساً مكانها لأنه إذا كان الحق يوجب أن تؤخذ منهم بالقيمة جبراً صار ذلك كالاستحقاق الذي يبطل الحبس، فلا يجب صرف الثمن المأخوذ فيه في حبس مثله.

القول الثاني: لا تؤخذ العين الموقوفة إلا برضاهم.

وهو قول ابن الماجشون: يحكم عليهم أن يجعلوا الثمن الذي باعوها به في دار أخرى تكون حبساً مكانها أنه لا يقضي عليهم ببيعها إذا أبوا، لأنهم إذا باعوها باختيارهم في موضع لا يحكم عليهم به لو امتنعوا منه كان الحكم عليهم بصرف الثمن في دار تكون حبساً مكانها واجباً لما في ذلك من الحق لغيرهم.

ويظهر لنا من خلال هذه الأقوال أن الحكم الشرعي الذي ينبغي العمل به حسب التوجه الراجح في مذهب المالكية كوجه من وجوه فهم الشريعة هو جواز النزع الإجباري للملكية من اجل توسيع المساجد التي ضاقت بالمسلمين، على أن يدفع لأصحابها تعويضا يعادل قيمة المنزوع، لا فرق أن تكون الملكية خاصة أو تابعة للأوقاف.[1] والخلاف الذي وقع بين فقهاء المالكية كان أساسا حول ما إذا كان الأمر يتعلق بكل مسجد يحتاج إلى توسعة، أم هو مخصوص بمساجد الجوامع فقط، أي تلك التي تقام فيها صلاة الجمعة؟

"قال محمد بن رشد: ... ذلك جائز في كل مسجد، مثل ما في نوازل سحنون..، بخلاف ما حكى ابن حبيب عن مطرف وابن الماجشون وابن عبد الحكم وأصبغ من أن ذلك لا يجوز إلا في مساجد الجوامع إذا احتاج إلى ذلك، وأما مسجد الجماعات فلا، إذا ليست الضرورة في ذلك مثل الجوامع، وفي النوادر لمالك أن ذلك في كل مسجد"[2].

وعلى اعتبار أن الملكية الوقفية إنما تنزع من أجل منفعة عامة لا خاصة، قال الباجي: وذلك في مثل الجوامع، وأما مساجد القبائل فإنها خاصة ويصح أن يكون في البلد الواحد منها كثير فمتى ضاق مسجد

[1] حكم نزع الملكية لتوسيع المساجد في مذهب الإمام مالك، محمد المهدي، مجلة الوعي الإسلامي، نشر وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية المغربية، العدد 514، جمادى الآخرة 1329/ يونيو 2008، ص 31 - 32.
[2] البيان والتحصيل، م س، ج 12، ص 230 - 231.

بني بالقرب منه مسجد يتسع فيه ولا يصح ذلك في الجوامع، وأما على تجويز مالك ذلك في الطرق فيصح ذلك في مساجد القبائل وغيرها[1].

المطلب الثاني: القواعد العامة لحماية الوقف في التشريع المغربي

وعيا من المشرع بأهمية الوقف في المنظومة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد، فقد عمل على وضع مجموعة من القواعد العامة لحمايته آخذا بما ذهب إليه فقهاء المالكية في هذا الشأن، ليعيد صياغة هذه القواعد في قالب قانوني.

عدم جواز الحجز على الوقف وكسبه بالحيازة أو التقادم

لّما كان الوقف العام يتمتع بنفس مميزات الملك العمومي فإنه بذلك يتقرر عليه ما يتقرر على هذا الأخير من قبيل عدم قابلية حجزه أو كسبه بالتقادم أو الحيازة.

أولا: عدم جواز الحجز على الوقف العام.

الحجز في التشريع المغربي هو: "وضع عقار المدين تحت يد القضاء إلى أن يتم بيعه بالمزاد العلني لاقتضاء حق الحاجز من ثمنه ".[2]فالحجز يرمي بالإضافة إلى ضبط المال المحجوز، بيع هذا المال حتى يحصل الدائن على حقه من ثمنه،[3] وقد عرفه يونس الزهري بأنه: " أحد طرق التنفيذ الجبري بمقتضاه يتم وضع عقار الملتزم بأداء الدين مدينا أو كفيلا شخصيا أو عقاريا تحت يد القضاء ونزع ملكيته جبرا، وذلك بهدف بيعه واقتضاء مبلغ الدين من منتوج عملية البيع"[4].

فإذا كانت الأملاك الوقفية وقفا عاما شأنها شأن الأملاك العمومية، لا يجوز تفويتها معاوضة أو تبرعا ولا قسمتها، فإنه لا يجوز الحجز عليها أيضا لأن الغرض من هذا الأخير هو بيع المحجوز للتنفيذ عليه، وقد نص المشرع على هذا المقتضى من خلال المادة ٥١ من مدونة الأوقاف التي جاء فيها ما يلي: " يترتب على اكتساب المال صفة الوقف العام عدم جواز حجزه..." فايقاع الحجز عليها يتناقض وطبيعة الوقف العام

[1] المنتقى شرح الموطإ، أبو الوليد سليمان بن خلف بن سعد بن أيوب بن وارث التجيبي القرطبي الباجي الأندلسي (المتوفى: 474ه)، مطبعة السعادة - بجوار محافظة مصر، الطبعة الأولى، 1332 ه، ج 6، ص 130.

[2] التنفيذ الجبري في التشريع المغربي بين النظرية والتطبيق، الطيب برادة، شركة بابل الرباط، الطبعة الأولى1988، ص 297.

[3] التنفيذ الجبري قواعده وإجراءاته، نبيل عمر وأحمد هندي، دار الجامعة الجديدة 2003، ص 375.

[4] الحجز التنفيذي على العقار في القانون المغربي، يونس الزهري،، المطبعة والوراقة الوطنية، الطبعة الأولى 2007، ج 1، ص 56.

باعتباره يتمتع بشخصية اعتبارية قائمة بذاته منذ إنشائه،[1] كما أن الموقوف عليه لا يملك إلا حقي الاستعمال والاستغلال دون حق التصرف لأن الوقف جوهره تمليك المنافع وليس تمليك الذوات[2]، ومن خلال هذا المبدأ يتبين لنا أنه لا يجوز ترتيب حقوق عينية تبعية على الوقف العام ضمانا للديون المترتبة بذمته كالرهن بنوعيه الحيازي والرسمي والامتيازات[3].

ثانيا: عدم جواز كسب الوقف بالحيازة أو التقادم.

نص الفقه سابقا على عدم جواز كسب الوقف بالحيازة أو بالتقادم وتبعه في ذلك المشرع المغربي في المادة ٥١ من مدونة الأوقاف[4]، وهذا النص يشكل حماية مسبقة للأملاك الحبسية ضد الاستيلاء عليها لما تؤديه القاعدة التشريعية من تأثير نفسي يجعل كل من ينوي الاستيلاء على علم مسبق بأن حيازته لهذه الأملاك سوف لن تفيده في مواجهة الحبس مهما طال أمدها، ما سيدفعه إلى التراجع عن فعله قبل الإقدام عليه من أساسه[5]. كما نص في المادة ٢٦١ من القانون ٠٨. ٣٩ المتعلق بمدونة الحقوق العينية[6]: "لا يكتسب بالحيازة الأملاك المحبسة" وذلك نظرا لمنفعتها العامة، فإن كانت الحيازة من خلال هذا القانون سببا من أسباب الملكية[7] فإنها لا تؤثر في العقارات الموقوفة مهما طالت مدة حيازتها، فمن حاز عقارا محبسا فإنه لا يمكن أن يتملكه ولو حازه المدة المقررة شرعا وقانونا، لأن "الحبس يحوز ولا يحاز عليه"،ويعني ذلك أنه إذا حازت الأوقاف مثلا عقارا مدة عشر سنوات أو أكثر دون منازعتها خلال هذه المدة فإنه لا تسمع دعوى من ادعى ملكيته بعدها، ويقضى لصالح الأوقاف العامة، في المقابل إن حاز

---

(1) تنص الفقرة 3 من المادة 50 من مدونة الأوقاف على أنه" يتمتع الوقف العام بالشخصية الاعتبارية منذ إنشائه، وتتولى إدارة الأوقاف تدبير شؤونه وفقا لأحكام هذه المدونة، وتعتبر ممثله القانوني."

(2) الأوقاف العامة بالمغرب: أي منظومة حمائية؟، لحسن العيوض، أعمال الندوة العلمية الوطنية التي نظمها مختبر الدراسات القانونية المدنية والعقارية بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بمراكش يومي 04 و05 ماي 2018، تحت عنوان مدونة الحقوق العينية بين الواقع والمأمول، منشورات كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة القاضي عياض، العدد 58 - السنة 2019، المطبعة والوراقة الوطنية، الطبعة الأولى 2019، ص 441.

(3) بالرغم من أن المشرع في المادة 43 من مدونة الأوقاف أجاز للموقوف عليه أن يرتب على العقار الموقوف حقوقا عينية تزيد من قيمته واعتبرها وقفا عاما. فلفظ الحقوق العينية الوارد في هذه المادة جاء مطلقا إذ يشمل الحقوق العينية الأصلية والتبعية.

(4) تنص المادة 51 من مدونة الأوقاف: " يترتب عن اكتساب المال لصفة الوقف العام عدم جواز حجزه أو كسبه بالحيازة أو بالتقادم...".

(5)المقتضيات الجديدة لمدونة الأوقاف ومتطلبات النجاعة القانونية والقضائية، م س، ص 110.

(6) ظهير شريف رقم 1.11.178 صادر في ذي الحجة 1432(22 نونبر 2011) بتنفيذ القانون رقم 39.08 المتعلق بمدونة الحقوق العينية.

(7)تنص المادة 239 من مدونة الحقوق العينية: " تقوم الحيازة الاستحقاقية على السيطرة الفعلية على الملك بنية اكتسابه، ولا تقوم هذه الحيازة لغير المغاربة مهما طال أمدها"

شخص ملكا وقفيا ولو طالت مدة حيازته فإنه لا يقضى لصالحه[1]. وقد كرست المادة ٥١ من مدونة الأوقاف هذا المبدأ لتصبح بذلك الحيازة غير عاملة في مواجهة العقارات الحبسية.

وهذا ما أكده القضاء في عدة قرارات من بينها قرار للمجلس الأعلى الذي جاء فيه ما يلي: " إن الحبس لا يحاز عليه، لذا فدعوى الحوز أو الملك اتجاه الملك الحبسي مسموعة، وناظر الأوقاف غير ملزم بالإدلاء باستمرار التصرف، لذلك يكون القرار المطعون فيه معللا تعليلا والوسيلة غير مبنية على أساس"[2].

فإذا كان العقار الوقفي لا يمكن تمليكه بالحيازة قانونا وقضاء، فإن ملكيته لا تكتسب أيضا بالتقادم[3] وبذلك لا تسري عليه أحكام التقادم المنصوص عليها في قانون الالتزامات والعقود[4] تطبيقا للقاعدة التي تقول: " كل ما لا يجوز التصرف فيه لا يجوز كسبه بالتقادم"وهذا ما نصت عليه المادة ٥١ من مدونة الأوقاف السالفة الذكر.

فالأموال الموقوفة لا تسقط ملكيتها بمرور الزمان عليها وحيازة الغير لها، وقد وافق المشرع المغربي في ذلك الفقه المالكي وضمن للأوقاف حماية قانونية تكفل لها حقها وعدم جواز تملكها بالحيازة والتقادم واعتبرها حقا من حقوق الله فهي بذلك لا تصح فيها دعاوى الحيازة ولا يجوز تملكها بالتقادم، ويكون للجهة المسؤولة عن الأوقاف متى تبين لها حيازة الغير لممتلكاتها أن تستردها دون أن يكون لهؤلاء الحق في مباشرة الدعاوى المترتبة على وضع اليد والتملك بالتقادم المكسب، فإذا كانت هذه الدعوى شرعت لحماية الحيازة القانونية فحيازة الأشخاص للوقف بدون سند شرعي هي حيازة غير مشروعة، لأن من شروط هذه الدعاوى أن يكون الشخص واضعا يده بصفته مالكا، وأموال الوقف لا تقبل التملك، فهي تقتضي التأبيد وتكون على حكم ملك الله وبالتالي لا تحميها هذه الدعاوى[5].

وهذه القاعدة نتيجة حتمية لقاعدة عدم جواز التصرف في الأموال الوقفية، فمادام لا يجوز التصرف في هذه الأخيرة بنقل ملكيتها للغير فإنه لا يجوز كذلك من باب أولى اكتسابها بالتقادم أو بالحيازة. وجميع

---

(1) الأوقاف العامة بالمغرب: أي منظومة حمائية؟، م س، ص 439.

(2) قرار المجلس الأعلى عدد 220 بتاريخ 21/03/1996 في الملف الإداري عدد 445/5/1/95 أوردته زهيرة فونتير، م س، ص 303.

(3) والتقادم إما مكسب أو مسقط، فالأول يؤدي إلى إسقاط الحق أو زواله من ناحية وكسبه من ناحية أخرى وذلك يعني أن التقادم المكسب هو سبب من أسباب كسب الملكية وذلك بحيازة موضوع الحق حيازة مستوفية الشروط، أما الثاني أي التقادم المسقط فهو يؤدي إلى انقضاء الحقوق الشخصية والعينية إذا لم يبادر صاحب الحق إلى استعماله والمطالبة به خلال مدة معينة حددها القانون.

(4) الظهير الشريف الصادر في 9 رمضان 1331 الموافق 12 غشت 1913 بمثابة قانون الالتزامات والعقود.

(5) الحماية القانونية لأموال الوقف في الفقه الإسلامي والقانون اليمني، م س، ص119.

هذه القواعد الحامية للعقار الوقفي راجعة لكون الوقف يتمتع بالشخصية الاعتبارية والتي توفر له الكثير من الحماية سواء من خلال النتائج العامة للشخصية المعنوية أو من خلال النتائج الخاصة لشخصية الوقف الاعتبارية. فالشخص الاعتباري يتمتع بجميع الحقوق إلا ما كان منها ملازما لصفة الإنسان وفي الحدود التي يقررها القانون[1].

عدم جواز التصرف في الوقف ونزع ملكيته

فعلى غرار القواعد السالفة الذكر من عدم جواز الحجز والاكتساب بالحيازة والتقادم للوقف، فإن المشرع قد قرر أيضا قاعدتي عدم جواز التصرف في الوقف العام إلا وفق المقتضيات المنصوص عليها في القانون، كما قرر أيضا عدم إمكانية نزع ملكية الأملاك الوقفية العامة إلا بموافقة السلطة الحكومية المسؤولة.

أولا: عدم جواز التصرف في الوقف:

يقصد بهذه القاعدة منع كافة التصرفات المدنية التي ترد على الأملاك الوقفية ويكون من شأنها نقل ملكيتها أو ترتيب حق عيني عليها[2] يتعارض مع الغرض الذي أنشئ من أجله[3].

وفي هذا الصدد أصدرت رابطة علماء المغرب توصية خاصة بأراضي الأوقاف في مؤتمرها المنعقد بمراكش ١٩٧٢ والمتعلقة بتفويت الأراضي الموقوفة في إطار مشروع الاستصلاح الزراعي الذي قامت به المملكة في سبعينيات القرن الماضي وعهدت من خلاله وزارة الفلاحة بتوزيع الأراضي الفلاحية على الفلاحين بما فيها الأراضي الوقفية، ولمنع ذلك بادروا إلى الإعلان عن موقف الشريعة الإسلامية من هذه المسألة وعبروا عن معارضتهم الشديدة لفكرة تفويت أراضي الأوقاف الإسلامية لأن في تفويتها على الوجه غير المشروع

---

(1) يمكن إجمالها في كون الشخص المعنوي يتمتع ب:
- ذمة مالية،
- أهلية في الحدود التي يعينها عقد إنشائها أو التي يقررها القانون،
- موطن وهو المكان الذي يوجد فيه مركز إدارته،
- نائب يعبر عن إدارته،
- حق التقاضي.

(2) والحقوق العينية قد تكون حقوقا عينية أصلية وهي القائمة بذاتها من غير حاجة إلى أي حق تستند عليه وهي المحددة في المادة 9 من مدونة الحقوق العينية (حق الملكية والحقوق المتفرعة عنه، حق الارتفاق والتحملات العقارية، حق الانتفاع، حق العمرى، حق الاستعمال، حق السطحية، حق الكراء الطويل الأمد، حق الحبس، حق الزينة، حق الهواء والتعلية، الحقوق العرفية المنشأة بوجه صحيح قبل دخول قانون 39.08 حيز التنفيذ) والحقوق العينية التبعية وهي التي لا تقوم بذاتها وإنما تستند في قيامها على وجود حق شخصي يكون ضمانا للوفاء به وهي المحددة في المادة 10 من نفس القانون وهي الامتيازات والرهن الحيازي والرهن الرسمي.

(3) الحماية القانونية لأموال الوقف في الفقه الإسلامي والقانون اليمني، م س، ص 107.

خرقا صريحا لأحكام الشريعة[1]؛ فبناء على ما ذهب إليه الفقه في هذا الصدد فلا يحق لمتولي الوقف أن يبيعه أو يهبه أو غير ذلك من التصرفات الناقلة للملكية إلا وفق المقتضيات المنصوص عليها في القانون[2].

والقضاء بدوره قرر عدم جواز التصرف في العقارات الموقوفة من خلال عدة قرارات. من بينها قرار لمحكمة النقض الذي جاء في حيثياته مايلي: "لكن حيث يتجلى من عناصر الملف وبالأخص صك الإشهاد أن المحبس عليه الطالب حاز مع بقية الورثة المحبَّس عليهم حظه المشاع الذي قام ببيعه إلى الغير رغم علمه بكون العقار المبيع هو عقار محبس وأن بيع العقار المحبس باطل لقول ابن عاصم:

ومن يبع ما عليه حبسا يرد مطلقا ومع علمه أسا

مما يبقى معه هذا الفرع من الوسيلة غير مرتكز على أساس"[3]

وقد جاء أيضا في أحد قرارات المجلس الأعلى: "... إن المقرر فقها العمل على ما نص عليه رسم التحبيس، فإذا ثبت الحبس فلا يصح بيعه أو قسمته قسمة بتية التي هي نوع من أنواع البيوع..."[4].

وبصدور مدونة الأوقاف وعلى غرار الفقه المالكي الذي أقر عدم جواز تفويت الأملاك الوقفية وعدم التصرف فيها ونقل ملكيتها للغير إلا استثناءً، فالمشرع المغربي أخذ بهذا الاستثناء وقننه عن طريق المعاوضة في الوقف العام ليكون المنع من التصرف في الوقف العام ليس بمطلق بل مقيدا بتحقيق مصلحة ظاهرة للوقف[5].

وبالرغم من كون هذه القاعدة – عدم جواز التصرف في الوقف – غير مطلقة إلا أننا أدرجناها من القواعد العامة لحماية الأملاك الوقفية وذلك لأن التصرف في الوقف مقيد غير مطلق إذ لا يتم إلا وفق مقتضيات

---

(1) الوقف في الفكر الإسلامي، م س، ج 2، ص 232.

(2) تنص المادة 51 من مدونة الأوقاف على أنه: " يترتب عن اكتساب المال لصفة الوقف العام عدم جواز حجزه أو كسبه بالحيازة أو بالتقادم، وعدم جواز التصرف فيه إلا وفق المقتضيات المنصوص عليها في هذه المدونة."

(3) قرار لمحكمة النقض عدد 1120 المؤرخ في 15 مارس 2000 في الملف المدني عدد 3088/1/2/1996 منشور بمجلة النظام القانوني للأملاك الوقفية دراسة وأبحاث في ضوء المدونة الجديدة للأوقاف، م س، ص 173 وما بعدها.

(4) قرار رقم 83، بتاريخ 10 فبراير 1998، في الملف الشرعي عدد 601/96 أورده محمد زلايجي، الحماية القانونية للتصرفات الحبسية، ندوة الأملاك الحبسية، أعمال الندوة الوطنية التي نظمها مركز الدراسات القانونية المدنية والعقارية بكلية الحقوق بمراكش يومي 10 و11 فبراير 2006، المطبعة والوراقة الوطنية، الطبعة الأولى 2006، ص 507 .

(5) اقر المشرع بإمكانية معاوضة الوقف العام من خلال المادة 63 من مدونة الأوقاف التي تنص على أنه: " يمكن معاوضة الأموال الموقوفة وقفا عاما بمبادرة من إدارة الأوقاف، أو بناء على طلب مكتوب ممن يهمه الأمر.
ويجب أن تخصص الأموال المتأتية من معاوضة الأموال الموقوفة وقفا عاما لاقتناء بدل عنها أو استثمارها بهدف الحفاظ على أصل الوقف وتنمية مداخيله وقف أحكام المادة 60 أعلاه".

قانونية، ثم إن المصلحة العامة قد تقتضي ذلك، يقول عبد الرزاق أصبيحي: "الأصل هو منع بيع ملكية الأوقاف، إلا أنه اعتبارا للمصلحة العامة المتوخاة أحيانا من نظام الوقف فقد يتم اللجوء إلى تقنية الاستبدال أو المعاوضة وبالتالي التصرف فيها ونقل ملكيتها خروجا عن المبدأ العام القائل بعدم جواز التصرف في الأوقاف تصرفا ناقلا للملكية"[1].

ثانيا: عدم إمكانية نزع ملكية الأوقاف العامة:

بموجب الفصل الأول من قانون ٧.٨١ المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت[2]، فإن قرار نزع الملكية لا يجوز الحكم به إلا إذا أعلنت المنفعة العامة، ويكون ذلك وفق الإجراءات المنصوص عليها في هذا القانون مقابل تعويض تحدده المحكمة،[3] وعلاقة بالعقارات الحُبُسية فقد نص الفصل الرابع من نفس القانون على أنه: " لا يجوز نزع ملكية المباني ذات الصبغة المعدة لإقامة مختلف الشعائر وكذا المقابر والعقارات التابعة للملك العام والمنشآت العسكرية." ومن خلال هذا الفصل فالعقارات المستثناة من حق الدولة في نزع الملكية لأجل المنفعة العامة هي أربعة: (المباني ذات الصبغة الدينية المعدة لإقامة الشعائر، المقابر، العقارات التابعة للملك العام، المنشآت العسكرية).

ومن المعلوم أن جميع عقارات الملك العام هي مستثناة من نزع الملكية، لكن يتضح من هذا الفصل أن بعض العقارات الحُبُسية فقط هي المعنية بالاستثناء، فما لا يجوز نزع ملكيته للمنفعة العامة هي المقابر والمباني ذات الصبغة الدينية المعدة لإقامة الشعائر الدينية أي أن غيرهما من العقارات الحُبُسية يجوز نزع ملكيتها[4].

---

[1] الحماية المدنية للأوقاف العامة بالمغرب، م س، ص 242.

[2] الظهير الشريف رقم 1.81.245 صادر في 11 من رجب 1402(6 ماي 1982) بتنفيذ القانون 7.81 المتعلق بنزع الملكية لأجل المنفعة العامة وبالاحتلال المؤقت.

[3] فيما يخص التعويض عن نزع ملكية العقار عامة والوقفي منه خاصة نلاحظ هزالة هذا التعويض والأكثر من ذلك تقوم الإدارة طالبة النزاع بالطعن في قيمته من أجل تخفيظه بعد قرار المحكمة بشأنه، الأمر الذي نلاحظه في دعوى مقدمة من طرف وزارة التجهيز والنقل واللوجستيك ضد وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية تطعن من خلالها في قيمة التعويض باعتبار المحكمة لم تلتزم باقتطاع نسبة المساهمة المجانية حسب مقتضيات المادتين 37 و82 من قانون التعمير، ولم تلتزم بما حدده لها المجلس الأعلى عند بثه في القضية، علما أن النزاع استغرق كل القطعة الأرضية التي تملكها وزارة الأوقاف مما يبقى معه مالك العقار محقا في التعويض عن كامل مساحة قطعته، ولكن بالرغم من مواصفات العقار موضوع النزاع الذي تبلغ مساحته 1570 متر مربع تم تقدير المحكمة لتعويضه ب (141.300) درهم على أساس 90 متر للمتر مربع (أنظر قرار محكمة النقض عدد 71 بتاريخ 26 يناير 2012 في الملف الإداري عدد 1007/4/1/2010، منشور بمجلة الحقوق - سلسلة أملاك الدولة، العدد 1، يناير 2012، ص 305 - 306).

[4] التجربة المغربية في الأوقاف صرفا وتقنينا واستثمارا، م س، ص 122.

وجاءت مدونة الأوقاف لتؤكد على هذه القاعدة – أي عدم إمكانية نزع ملكية الأملاك الوقفية العامة – في المادة ٥٩[1] منها حيث تنص على أنه: "لا يجوز نزع ملكية العقارات الموقوفة وقفا عاما من أجل المنفعة العامة إلا بموافقة صريحة من قبل السلطة الحكومية المكلفة بالأوقاف، تحت طائلة البطلان" إذ اشترطت موافقة السلطة الحكومية المكلفة بالأوقاف على نزع ملكية العقار الموقوف من أجل المنفعة العامة ومخالفة هذا الشرط يترتب عليه بطلان مسطرة نزع الملكية وبالتالي تجريدها من أي أثر يمكن التمسك به في أي مرحلة من مراحلها وتكون بذلك الجهة المباشرة لها في حكم المعتدية على العقار الحبسي اعتداءا ماديا يعطي للأوقاف الحق في مطالبة بطلان المسطرة وإيقافها بمجرد نشر المرسوم القاضي بإعلان المنفعة العامة والمطالبة بإيقاف الأشغال وإرجاع الحال إلى ما كان عليه إذا ما شرع في إنجاز الأشغال بالعقار الحبسي، ومن ثم الدفع ببطلان دعوى نقل الحيازة ودعوى نقل الملكية فيما إذا بوشرت من طرف الجهة طالبة نزع الملكية.

وقد جاء تتميم هذه المادة بتقرير جزاء البطلان بعدما لم تؤد دورها في الحد من نزع ملكية العقارات الموقوفة وقفا عاما رغم اشتراطها صراحة حصول الجهة النازعة على موافقة السلطة الحكومية المكلفة بالأوقاف، إذ تعمد الجهة النازعة في الكثير من الأحيان إلى مباشرة مسطرة نزع ملكية العقارات الوقفية وقفا عاما دون الحصول على هذه الموافقة لتجد إدارة الأوقاف نفسها أمام الأمر الواقع وأمام تعويضات هزيلة في غياب جزاء قانوني يمكن التمسك به في مواجهة الجهة النازعة إثر مخالفتها لهذا المقتضى.[2]

وبالتالي يترتب عن هذا الشرط إخراج العقار الموقوف من دائرة العقارات التي يمكن نزع ملكيتها بتقرير قاعدة لا نقل لعقار موقوف دون موافقة صريحة لوزارة الأوقاف لفائدة الجهة طالبة نزع الملكية تنتفي معها صبغة النقل الجبري للعقار وتقصى آلية النقل عن طريق القضاء – إلا في فرض قبول البيع وعدم قبول الثمن من طرف الأوقاف – باعتبارها الجهة الحكومية المكلفة بالأوقاف حسب منطوق المادة ٥٩ من مدونة الأوقاف[3].

---

(1) تممت بالظهير الشريف رقم 1.19.46 الصادر بتاريخ 23 جمادى الثانية 1440(فاتح مارس 2019) المتعلق بتغيير وتتميم مدونة الأوقاف والمنشور بالجريدة الرسمية عدد 6759 بتاريخ 11 مارس 2019، ص 1377.

(2) المقتضيات الجديدة لمدونة الأوقاف ومتطلبات النجاعة القانونية والقضائية، م س، ص 32.

(3) الحماية المدنية للوقف العام من خلال مدونة الأوقاف وظهير التحفيظ العقاري، م س، ص 120.

وحول كيفية التعامل مع نزع ملكية الأراضي الوقفية صدرت دورية[1] عن مديرية أملاك الدولة والموجهة إلى السادة المديرين الجهويين لأملاك الدولة بمختلف جهات المملكة أوجبت عليهم ضرورة الحصول على إذن صريح فيما يخص نزع ملكية العقارات الموقوفة وقفا عاما أو مشتركا، وذلك عبر مكاتبة ناظر الأوقاف الخاضع لنفوذه الترابي العقار المراد اقتنائه وتبيان أوجه المنفعة العامة الداعية إلى استصدار مرسوم نزع الملكية.

وبالتالي فبعد صدور مدونة الأوقاف أصبح المبدأ هو عدم جواز نزع ملكية الأحباس العامة إلا بالموافقة الصريحة من وزارة الأوقاف، ومخالفة مقتضيات المادة ٥٩ من مدونة الأوقاف بعد تتميمها مارس ٢٠١٩ يترتب عليه بطلان التصرف مع احتفاظ إدارة الأوقاف بحقها بالتعويض عن الاعتداء الناتج من طرف الجهة النازعة باعتبارها معتدية يتعين عليها دفع التعويض عن فعلها.

.

[1] دورية بتاريخ 17 يونيو 2014 الصادرة عن مديرية أملاك الدولة إلى السادة المديرين الجهويين لأملاك الدولة، حول نزع ملكية الأراضي الوقفية. وقد جاء فيها: "... أطلب منكم مراعاة هذه القواعد القانونية عند مباشرة مسطرة نزع ملكية الأراضي الحبسية والعمل بتنسيق مع مندوبيات الدولة التابعة للنفوذ الترابي للمديرية التي تشرفون عليها على القيام بالتدابير الإجرائية التالية:

- المبادرة إلى تفعيل مسطرة الاقتناء بالتراضي بالنسبة للعقارات الموقوفة أيا كان نوعها، طبقا لمقتضيات المواد 61 و 115 و 129 من مدونة الأوقاف.
- مكاتبة ناظر الأوقاف الخاضع لنفوذه الترابي العقار المراد اقتنائه كلما تعلق الأمر بنزع ملكية عقار موقوف وقفا عاما أو مشتركا، قصد تبيان أوجه المنفعة العامة الداعية إلى استصدار مرسوم نزع الملكية والحصول على الإذن الصريح بذلك.
- فيما يتعلق بالوقف المعقب، فإنه ينبغي مباشرة مسطرة الاقتناء بالمراضاة مع نظارة الأحباس وليس مع المحبس عليهم.وفي حالة رفضها عرض الاقتناء بالتراضي فيتعين مباشرة مسطرة نزع الملكية، علما بأنه ليس في مدونة الأوقاف ما يفيد ضرورة الحصول على إذن إدارة الأوقاف فيما يخص الأحباس المعقبة.

إدارة المؤسسات الزكوية في الجمهورية التونسية

زهراء بن عائشة

طالبة دكتوراه ومساعدة متعاقدة بالمعهد العالي لأصول الدين جامعة الزيتونة تونس

تعتبر الزكاة من أهم العبادات لما تكتسيه من جانب تزكوي أخلاقي وجانب مالي. حيث إنها تساهم في القضاء على الفقر والبطالة. كما تعتبر أداة من أدوات السياسة المالية للدولة تساهم في القضاء على عجز الموازنات. فهي بحاجة إلى مزيد من التنظيم من خلال إضفاء البعد المؤسساتي الإداري عليها الأمر الذي يجعلها تحقق أهدافها التنموية سواء كانت مؤسسة حكومية أم غير حكومية تجمع الزكاة طواعية أو بقوة القانون. وتونس مثلها مثل بقية الدول مدعوة للاستفادة من هذه العبادة بإخراجها من الجانب التنظيمي غير الرسمي إلى الجانب الرسمي. والإشكالات التنظيمية لمؤسسات الزكاة في تونس تكتسي تحديا كبيرا من خلال وجود قوانين غير مفعلة ومؤسسات لا تتمتع بالقبول العام على المستوى المحلي مع غياب الدراسة الكمية الممكنة من النسج عن منوالها على المستوى الوطني.

إن الزكاة من الأركان الأساسية التي بُني عليها الإسلام، وحفّتها الشّريعة الإسلاميّة بالكثير من الأحكام، ورغّبت فيها، كما رهّبت من العدول عن دفعها إلى مُستحقّيها. ونظرا لما تكتسيه الزكاة من أهميّة، كان لتنظيمها وتسهيل إدارتها شأن كبير في تحقيق مقاصدها. ويكتسي البحث أهمّيته من شرف الموضوع وهو الزّكاة باعتبارها عبادة ماليّة، فرضها الله سبحانه وتعالى على عباده في السنة الثانية للهجرة، توجّه اهتمام الكثير من الباحثين إليها باعتبارها أصبحت اليوم تلعب دورا ماليّا كبيرا حدا بالبعض إلى الحديث عن أهمّيتها في التّنمية وإثباته بطرق علميّة وإحصائيّة. كما تبرز أهمّيّة البحث في إعطاء فكرة عن النّظام المؤسّساتي والإداري للزّكاة في تونس مع غياب قانون صريح متعلّق بتنظيمها على المستوى المؤسّساتي والإداريّ.

حقيقة الزّكاة:

تطلق الزكاة في اللغة على عدّة معان من أهمّها: البركة، الطهارة، التزكية[1]، والصلاح: ومنها قوله تعالى: فَأَرَدْنَا أَن يُبْدِلَهُمَا رَبُّهُمَا خَيْرًا مِّنْهُ زَكَاةً وَأَقْرَبَ رُحْمًا (الكهف: ٨١)، وقوله: وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ

[1] ابن منظور، لسان العرب، باب الواو والياء من المعتل، فصل الزاي، مادة زكا، 2/307

وَرَحْمَتُهُ مَا زَكَىٰ مِنكُم مِّنْ أَحَدٍ أَبَدًا وَلَٰكِنَّ اللَّهَ يُزَكِّي مَن يَشَاءُ ۗ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (النور: ٢١). كما تُطلق على المدح، والنماء، والزيادة[1].

أمّا اصطلاحا فقيل بأنّها مال مخصوص، يؤخذ من مال مخصوص، إذا بلغ قدرا مخصوصا في وقت مخصوص، يصرف في جهات مخصوصة[2].

وسمّيت الزكاة زكاة: لأنها تزكو عند الله أي تنمو لصاحبها عنده سبحانه وتعالى. وقيل لأنّها لا تؤخذ إلاّ من الأموال التي يبتغى فيها النّماء لا من العروض المقتنية[3].

حقيقة مؤسّسة الزّكاة:

فُرضت الزّكاة على الأرجح في السّنة الثّانية للهجرة ولقد شهدت تطوّرا على المستوى التّنظيمي من عهد الرسول إلى عهد الدّولة العثمانيّة. وبلغت أوجها في عهد الخليفة عمر بن عبد العزيز حيث حقّقت الزّكاة المقصد منها من خلال إغناء الفقراء من أموال الزكاة. وحرص الخليفة على تأمين الحاجيات الأساسية للمعيشة من خلال تحديد حدّ الكفاية للفقير من مسكن وخادم وفارس وأثاث مثلا. ولكن ضعُف فيما بعد الاهتمام بتنظيم جمع الزكاة وتوزيعها وأُعطيت الإيرادات الأخرى كالخراج والعشور أهمّية كبرى[4].

وتُعرّف مؤسّسة الزّكاة بأنّها مؤسسة خيرية تهدف إلى إحياء فريضة الزكاة، وترسيخها في أذهان المسلمين، وفي معاملاتهم. وتحقيق مجتمع التّكافل والتّلاحم، والوقوف إلى جانب أهل الفقر والحاجة. وقيل في تعريفها نظام سياسي تشرف عليه الدولة، وهي من مهام ولي الأمر، في إطار التواصل بينه وبين الرعية، مما يحقق الثقة والأمن، واستقرار المجتمع والدولة معا. وقيل كيان قانوني تحت إشراف الدولة وسيادتها، يعمل على ترشيد أداء الزكاة جباية وصرفا، في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، مما يحقق رفاهية الفرد وكفايته، واستقرار المجتمع وتوازنه.

وهذا الاختلاف في التّعريفات من نظام سياسيّ بيد الدّولة إلى مؤسّسة خيريّة يرجع إلى الطّبيعة المؤسّساتيّة التي تعتمد عليها الدّول لجمع الزّكاة وتوزيعها.

---

[1] الجرجاني، التعريفات، ص 125

[2] صالح بن عبد السميع الآبي، الثمر الداني على رسالة القيرواني، كتاب الزكاة، باب في زكاة العين والحرث والماشية، ص 343

[3] ابن رشد الجد، المقدمات الممهدات، كتاب الزكاة الأول، ص 271

[4] العمر(فؤاد عبد الله): إدارة مؤسسة الزكاة في المجتمعات المعاصرة، منشورات ذات السلاسل: الكويت 1996، ص 9-19

أنواع مؤسّسات الزّكاة:

مؤسّسات الزّكاة كثيرة وتختلف باختلاف الحيثيّة. فمن حيث إشراف الدّولة ومن ينوب عنها عن المؤسّسة من عدمه: تنقسم الزّكاة إلى مؤسّسات زكوية حكومية ترتبط بوزارة من وزارات الدولة وتتعامل كأحد الإدارات فيها وغير حكوميّة وهي ما لم ترتبط بوزارة من وزرات الدّولة[1]، ومؤسّسات زكويّة غير حكوميّة. وتنقسم المؤسّسات الزّكويّة الحكوميّة بدورها إلى جمعيّات مستقلّة متخصّصة في الزّكاة ولجان شعبيّة وصناديق زكاة وجمعيّات ذات أهداف عامّة وشركات مساهمة نشاطها الأساسي اقتصادي[2].

ومن حيث الإلزام من عدمه: تنقسم الزّكاة إلى مؤسّسات قائمة على جمع الزّكاة بقوّة القانون كمؤسّسات الزّكاة في كلّ من ليبيا والسّعوديّة وباكستان وماليزيا واليمن، ومؤسّسات قائمة على جمع الزّكاة طواعية كمؤسّسات الزّكاة في إيران والأردن وبنغلاديش والكويت والبحرين ومصر وغيرهما من الدّول. فجميع قوانين هذه المؤسّسات تنصّ على أنّ دفع الزّكاة يكون طواعية وأنّ تسليمها للدّولة يكون اختياريّا[3].

إدارة مؤسّسات الزّكاة:

تتمثّل الوظائف الرّئيسيّة للإدارة في: التّخطيط والتّنظيم والتّوجيه والرّقابة. والزّكاة تكتسي اليوم طابعا مؤسّساتيّا يجعلها خاضعة إلى هذه الوظائف الأربع. وسنتناول بالبحث التّخطيط والتّنظيم والرّقابة دون التّوجيه باعتبار التّوجيه عبارة عن إصدار التعليمات والإرشادات من الرؤساء إلى المرؤوسين لبدء العمل وتحديد كيفية إنجازه[4].

ينقسم **التّخطيط** من حيث الشّمول إلى تخطيط جزئيّ مثلا لتنمية الموارد في جمع الزكاة في القطاعات المهمة التي قد تتطلب تركيزا كافيا لتنمية مواردها الزكوية، وتخطيط شامل: يوفر لها رؤية واضحة لأعمالها وتركيزا لأنشطتها وتنسيقا لجهودها.

وينقسم التّخطيط من حيث الفترة الزّمنيّة إلى تخطيط طويل الأجل وتخطيط متوسّط وتخطيط قصير. فيمكن لمؤسسة الزكاة مثلا أن تكون لها خطة طويلة الأمد لمحاربة الفقر في الدولة التي تعمل فيها. ثم

---

[1] ذبيح (محمد دمان): مؤسسة الزكاة ودورها الاقتصادي، بحث مقدم لنيل درجة دكتوراه العلوم في الاقتصاد الإسلامي، 2014/2015 ص 100

[2] قحف(منذر): مبادئ وقواعد لتحديد الهيكل التنظيمي لمؤسسات الزكاة الطواعية، د ط، دت، ص 4-8

[3] بن موسى(بشير): فعاليّة مؤسّسات الزّكاة في دعم التّنمية الاقتصاديّة المحلّيّة "تجربة مؤسّسة الزّكاة لولاية سيلانجور بماليزيا، د ط، دت، ص 90-89

[4] عباس(أنس عبدالباسط): مقدمة في الأعمال، ص 8

تضع لها خطة تفصيلية متوسطة المدى، تحدد فيها مجالات محاربة الفقر ووسائلها في ذلك، مثل تحديد الفئات التي سيتم العمل معها(الأرامل، الأيتام، الفقراء...) والوسائل المتاحة (المساعدات العينية، المشاريع الإنتاجية، التدريب، التوظيف والعمل، توفير فرص التعليم...) وعلى ضوء هذه الخطة المتوسطة الأجل، يمكن لمؤسسة الزكاة أن تضع خططا سنوية، تركز فيها على أهداف كمية واضحة يمكن تحقيقها في سنة واحدة كالقيام بإنشاء عشرين مشروعا إنتاجيا وتوفير فرص تدريب لخمسمائة فقير...) [1].

ويمرّ التّخطيط في مؤسّسات الزّكاة بجملة من المراحل وهي: تشخيص الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية القائمة والمشاكل التي تواجه مؤسسة الزكاة وذلك من خلال جمع وإعداد البيانات داخلية كانت أو خارجية، والتّحديد المبدئيّ للأهداف، وتحديد الوسائل البديلة، والاختيار بين البدائل المختلفة، وتحديد الأهداف بصفة نهائية وإعداد الخطة، ومرحلة التنفيذ، والمراجعة والتقويم بعد التنفيذ[2].

وتتنّوّع النّماذج والهياكل **التّنظيميّة** في مؤسّسات الزّكاة باختلاف الاعتبارات: إلى هيكل وظيفيّ بحسب المهمّات والوظائف الّتي تقوم بها، وهيكل على أساس المنتج يُستخدم عادة في المنظمات الكبيرة التي تتعامل مع مجموعات كبيرة من السلع أو الخدمات، وآخر على أساس العملاء يُستخدم عادة في المحلاّت الكبرى، فتجد هناك أقساما للرجال وأخرى للنساء، بالإضافة إلى أقسام أخرى للأطفال، ونموذج جغرافيّ يصلح في مؤسسات الزكاة ذات الأنشطة المنتشرة جغرافيا، وهيكل تنظيميّ مصفوفي يقوم على الجمع بين النّموذج الوظيفي في التنظيم ونموذج التنظيم على أساس المنتج والسلعة، وهيكل مختلط يقوم على أساس وظيفي وجغرافي وعلى أساس العملاء[3].

وتُعتبر الرّقابة من الوظائف الأساسيّة في الإدارة وهي تنقسم إلى رقابة سابقة للتّنفيذ وأثنائه وبعده. وتختلف باختلاف المُراقَب: المُزكّي والمال المُزكّى، والعاملين على أموال الزّكاة، وعلى الأصناف المُستحقّة. تتمثّل الرقابة السابقة على المزكّي وعلى المال المزكّى في وضع ضمانات لعدم التهرب من دفع الزكاة: ضمانات دينية وأخلاقية ككون جزاء المنفق كبير والله يبارك له في ماله ويضاعفه له، وعقوبة مانع الزّكاة...، وضمانات تشريعية وقانونية: كالنهي عن إخفاء شيء من الأموال، والنهي عن التحايل

[1] العمر(فؤاد عبد الله): إدارة مؤسسة الزكاة في المجتمعات المعاصرة، منشورات ذات السلاسل: الكويت 1996، ص 67-68
[2] المرجع السابق 1996، ص 69-73
[3] المرجع السابق، ص 52-60

والتهرب بشتى أنواعه. وأمّا الرقابة أثناء التنفيذ فتتمثّل من حيث المحلية في إخراج الزكاة في المكان الذي وجبت فيه وعدم نقل الزكاة من موطن وجوبها إلا لمصلحة راجحة وبضوابط، ومن حيث نوعية المال المزكى بعدم إخراج الرديء من الأموال، وإخراج الزكاة من أوسط المال. وتكون الرقابة اللاحقة بتقرير عقوبات في حقّ الممتنع وترتيب إجراءات استدراكية حال الوفاة أو التأخر بإخراج الزّكاة عن السنوات التي لم تؤد فيها(عدم سقوط الزكاة)، أو الضرر بإعطاء الحق في رفع الشكاوى والتظلم.

أمّا الرّقابة على العاملين فتتمثّل الرقابة السابقة في تحديد الكفاية التكليفية فيهم وهي: الإسلام والعقل والبلوغ، والكفاية الأخلاقية وهي: الأمانة والعدالة والمروءة (شرط عند بعض المالكية) والثقة، والكفاية العملية: بأن يكون التعيين من ولي الأمر وتخصيص أجور معلومة وكافية وأن يكونوا أكفاء وقادرين على العمل وأن يكونوا ذكورا (شرط عند بعض الفقهاء من المالكية والشافعية) وأن يكونوا أحرارا (بخلاف الحنابلة) وأن لا يكونوا من بني هاشم، والكفاية العلمية بأن يكون العامل عالما بأحكام الزكاة فقيها (فيها بخلاف الحنابلة لم يشترطوا ذلك في صورة وجود كتاب للزكاة من ولي الأمر). وتشمل الرقابة أثناء التنفيذ إجراءات للتنفيذ كتوعية العامل بأهمية عمله، وبوجوب التحلي بالأمانة، وإجراءات للترك كاستغلال المنصب لأغراض شخصية.

وتتمثّل الرقابة اللاحقة على العاملين في توخّي إجراءات محاسبية بمحاسبة العامل على ما قبض ومحاسبته على ما صرف والتحقق والتأكد مما يرفع على السعاة من شكاوى، وإجراءات تأديبية وعقابية: بتدخل ولي الأمر عند حدوث تعد أو تجاوز، والعتاب والتوبيخ، وتصحيح أمانة العامل، واسترداد المال إذا دفع لغير أهله.

وتكون الرقابة السابقة على الأصناف المستحقة بتحديد المصارف الشرعية للزكاة ومعايير معرفتها، وتحديد مقدار العطاء والحالات التي تستوعبها الأصناف، وتحديد مجالات الصرف والحالات التي تستوعبها المصارف الشرعية، وتحديد من لا يجوز لهم الصرف ومقدار الغنى المانع. وتكون الرقابة على الأصناف المستحقة أثناء التنفيذ: بالتعفف، والتحري والتدقيق في الأصناف، وتوخي الدقة والحذر في أوجه الصرف مع مراعاة مقاصد الشريعة، وتحديد الأولويات في الصرف. أمّا الرقابة اللاحقة فتكون من خلال التأكد من وصول الأموال إلى أصحابها، وإرجاع المال إلى العاملين على الزكاة حال الخطأ[1].

[1]عز الدين(بلمليانى): الرقابة على أموال الزكاة، 2007-2008، ص90-169

المؤسّسات الزّكويّة في الجمهوريّة التّونسيّة:

لا يُوجد في الجمهوريّة التّونسيّة قانون خاصّ بجمع الزّكاة وصرفها في مصارفها الشّرعيّة رغم الأهمّيّة الماليّة والاقتصاديّة لهذه الفريضة. وتُجمع الزّكاة بطريقة عشوائيّة غير مُنظّمة وغير مراقبة. رغم أنّه يوجد قانون غير مفعّل بالاتّحاد التّونسيّ للتّضامن الاجتماعيّ ورغم اضطلاع جمعيّات غير حكوميّة كالجمعيّة التّونسيّة لعلوم الزّكاة بتوعية النّاس بأهمّيّة الفريضة وحساب زكواتهم وتقديم مقترحات كفيلة بالاستفادة من مال الزّكاة. ورغم أنّه تمّ اقتراح إضافة فصل لمشروع قانون المالية ٢٠٢٠ ينص على إحداث "صندوق للزكاة" وقع رفضه. وتستمرّ المحاولات مع وجود قانون يُعنى بالاقتصاد التّضامنيّ الاجتماعيّ تندرج ضمنه الجمعيّات وهو القانون عدد ٣٠ لسنة ٢٠٢٠ المتعلق بالاقتصاد الاجتماعي والتضامني المؤرخ في ٣٠ جوان.

الاتّحاد التّونسيّ للتّضامن الاجتماعيّ:

يشرف الاتحاد التونسي للتضامن الاجتماعي، منذ عشرات السنين على صندوق للزكاة، الذي تم تفعيله منذ سنة ١٩٨٩ بمقتضى ما ورد في الفصل الأول من القانون الأساسي القديم المحدث للاتحاد. والموارد المالية المتوفرة بصندوق الزكاة في سنة ٢٠١٩ تقدر بـ ١٤٠ ألف دينار، لكن لا يمكن للاتحاد التصرف فيها نظرا لإشكالية قانونية تتعلق بالقانون الأساسي الجديد للاتحاد الصادر في سنة ٢٠١٦. حيث لم يتم التنصيص في القانون الأساسي الجديد للاتحاد، على الصندوق بعد حذف اسمه ومهامه، ما جعل الاتحاد امام إشكالية قانونية تجعله غير قادر على استغلال موارد الصندوق بعدما كان وعاء ماليا لجمع موارد الزكاة[1].

الجمعيّة التّونسيّة لعلوم الزّكاة ومُقترحاتها:

الجمعية التونسية لعلوم الزكاة جمعية علمية تعنى بفريضة الزكاة فقها ومحاسبة، تأسست سنة ٢٠١٢. ومقرها بمدينة صفاقس، ولها ثلاثة فروع الأول بتونس العاصمة والثاني بقفصة والثالث بسوسة. وقد وقع بعث نواة لها بنابل[2]. قامت هذه الجمعيّة بعمليّة التّخطيط للإمكانيّات المُتاحة في تونس لإحداث مؤسّسة تُعنى بجمع أموال الزّكاة وصرفها. يتمثّل الجانب التّنظيميّ في إيجاد هيكل رسمي مكلف بجمع

[1] https://halketwassl.com/2019/12/16/, 09/09/2022
[2] http://www.atz.tn/, 09/09/2022

وتحصيل هذه الأموال وتوزيعها حسب الدراسات الاجتماعية الدقيقة. وتتمثّل إمكانيّات التّنظيم القانونيّ في إحداث حساب جار في خزينة الدولة يقع تمويله من أموال الزكاة ويصرف في مشاريع محددة كانت تمول من الميزانية العامة للدولة مثل: إعانات العائلات المعوزة، منح للطلبة الفقراء، بطاقات علاج للفقراء...، أو إحداث صناديق زكاة جهوية بالمجالس البلدية تشرف عليها المجالس البلدية وتتولى جمع الزكاة وإنفاقها حسب المشاريع التي توافق عليها لجنة الزكاة بالمجلس البلدي. مع إمكانية نقل جزء من زكاة بعض المجالس البلدية إلى مجالس أخرى. أو إصدار قانون خاص للجمعيات التي تعنى بجمع الزكاة مع مراقبة خاصة لأموال الزكاة من قبل الدولة وذلك بتمكين الجمعيات من تراخيص سنوية لجمع أموال الزكاة. وإلزامها بتقارير ثلاثية وتقرير سنوي، والمراقبة الدورية لكل جمعية من دائرة المحاسبات وهيئة الرقابة المالية. أو تفعيل صندوق الزكاة بالاتحاد التونسي للضمان الاجتماعي أو إحداث مؤسسة وطنية مستقلة تشرف على الصندوق من خلال إحداث مؤسسة عمومية تكتسي صبغة غير إدارية تتمتع بالشخصية القانونية والاستقلال المالي، يطلق عليها اسم: "مؤسسة الزكاة التونسية" تتولى جمع الزكاة بصفة طوعية ويمكنها أن تنشئ فروعا جهوية[1].

صندوق الزّكاة ببلديّة الكرم:

كانت اقتراحات الجمعيّة التّونسية لعلوم الزّكاة مجرّد حبر على ورق إلى أن أُحدث صندوق زكاة ببلديّة الكرم في سنة ٢٠١٩ بناء على تأصيل ديمقراطيّ وقانونيّ واجتماعيّ. وهو صندوق يباشر مهامه في نطاق ثلاثة مستويات تنظيميّة يتّبع الهيكل التّنظيمي الوظيفي:

- الهيئة الشّرعيّة: وتتكوّن من أهل الاختصاص في الشّريعة الإسلاميّة وفقه الزّكاة وتختصّ بإبداء الرّأي الشّرعيّ في الموضوعات والمسائل الّتي تُعرض عليها.
- الهيئة الإداريّة: وتتكوّن من أهل الاختصاص في القانون والاقتصاد والماليّة والإدارة والشّؤون الاجتماعيّة.
- الهيئة الرّقابيّة: تتكوّن من أعضاء المجلس البلدي برئاسة رئيس البلديّة يوكّل إليها مراقبة أعمال الصّندوق والمصادقة عليها.

[1] الجمعيّة التّونسيّة لعلوم الزّكاة: صندوق الزّكاة من الاستحقاق إلى مقتضيات الحوكمة، ندوة علمية 16 نوفمبر 2019

مع الاستئناس برأي مكوّنات المجتمع المدنيّ من جمعيّات ومنظّمات ولجان تمثّل الشّرائح الاجتماعيّة المختلفة الموجودة بالمنطقة وذلك لضمان الشّفافيّة المطلوبة في عمل الصّندوق تحصيلا وتوزيعا وصرفا[1].

وتكون عمليّة الجمع بصفة تطوّعيّة أي بناء على الإقبال الطّوعيّ للرّاغبين وإرادتهم في هبة أموال زكاتهم وإيداعها ضمن الحساب الخاصّ بالهبات المفتوح لدى القابض البلدي وفق دليل يقع ضبطه للغرض ويوضع على ذمّة المزكّين بمكاتب المصالح البلديّة الموجودة ضمن الدّوائر والقبض الماليّ. وتخضع عمليّة جمع وتحصيل الزّكاة إلى عدّة إجراءات تنظيميّة تتحدّد بحسب نصابها ومقدارها ووقت أدائها يتمّ إعداد دليل خاصّ بها يوضع على ذمّة العموم ويقع تحيينه وفق الظّروف والتّطوّرات الاقتصاديّة والاجتماعيّة. ويتمّ دفع مبالغ الزّكاة إمّا عن طريق: الدّفع المباشر، أو التّحويلات البنكية أو الإداريّة[2].

وأخيرا يتجسّد الطّابع المؤسّساتي في البلاد التّونسيّة في وجود مؤسّسة حكوميّة بحاجة إلى تفعيل دورها في جمع الزّكاة وصرفها بما يتماشى مع التّطوّرات التّكنولوجيّة والنّظريّات الحديثة للإدارة، إضافة إلى وجود جمعيّات تقوم بالجمع والحساب والتّوعية بحاجة إلى رقابة وتوجيه حتى تحقّق أموال الزّكاة المقصد من فرضها. ويتجسّد كذلك البعد المؤسّساتي والإداريّ في إحداث صندوق زكاة تامّ المهامّ التّنظيميّة والتّوجيهيّة والإداريّة على المستوى المحلّي.

[1] المرجع السابق، ص 95-96
[2] المرجع السابق، ص 115-120

الالتزامات المالية على غير المسلمين: دراسة فقهية تطبيقية على مسائل حُكي فيها الإجماع السكوتي

د. محمد لسيق

أستاذ السلك الثانوي بالتعليم العتيق

خطيب وواعظ في المجلس العلمي -بتازا- وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية

عضو جمعية العلماء خريجي جامع القرويين - المملكة المغربية

الحلقة (١)

إن واجب اليوم هو العمل المشترك بين الإنسانية جميعا بمختلف دياناتها ومذاهبها ولسانها وألوانها وأطيافها، وإن مما يمكن التأسيس عليه لبناء علاقة مشتركة بين المكون الإنساني المشترك، هو السير على منهاج النبوة، والسلوك سبيل الرحمة وفق الرؤية العالمية للإسلام، قال تعالى: وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا رَحْمَةً لِّلْعَالَمِينَ [1]، وإن مما ارتأيته وقررت إمكانية البحث فيه هو ما يلزم غير المسلمين من واجبات وحقوق مالية تجاه الدول المسلمة، سواء كانوا مواطنين من أهل تلك البلاد المسلمة التي تجري فيها أحكام الإسلام، أم كانوا وافدين إليها.

لقد حاولت وضع لبنة صالحة في هذا السبيل تنضاف إلى أخواتها من اللبنات العلمية واستشكلت فيها إشكالا صغته في السؤال الآتي: هل يمكن التأسيس لعلاقة التعاون والتضامن المشترك مع غير المسلمين وفق بيان ما يلزمهم من واجبات مالية تجاه الدولة المسلمة من منظور الفقه الإسلامي؟

المبحث التمهيدي: مصطلحات البحث

يأتي الحديث عن الالتزامات المالية الواجبة على غير المسلمين في دراسة فقهية لمسائل الجزية ومن تقبل منهم الجزية، مقدارها الواجب منها، وما يتعلق بقدر ما يؤخذ من المجوس، وحكم أهل الحرب وما أخذه من أموال المسلمين فأدركه صاحبه بعد قسمه، ويليه ما يؤخذ من التجار غير المسلمين إذا دخلوا بلدان غيرهم، وما يؤخذ من التاجر الحربي إذا دخل بلاد المسلمين بأمان، كل هذه المسائل وما يتعلق بها من

(1) سورة الأنبياء: 107.

أقوال الفقهاء وأدلتهم، ومدارك ترجيحاتهم سيتم عرضها في هذا البحث، وذلك دراسة تطبيقية في سياق التطبيق للإجماع السكوتي، وقبل الشروع في بيان ذلك لابد من الإشارة السريعة إلى مسألتين:

المسألة الأولى: الاجماع السكوتي عند الأصوليين

عرَّف جماعة من الأصوليين الإجماع السكوتي بتعاريف كثيرة؛ أهمها:

تعريف البيضاوي للإجماع السكوتي مطلقا عن كل قيد؛ حين قال: "إذا قال البعض وسكت الباقون، ثم حكم عليه أنه "ليس بإجماع ولا حجة"[1].

وكان ممن عرف الإجماع السكوتي الإمام الغزالي فقال: "إذا أفتى بعض الصحابة بفتوى وسكت الآخرون، لم ينعقد الإجماع، ولا ينسب إلى ساكت قول، وقال قوم إذا انتشر وسكتوا، فسكوتهم كالنطق، حتى يتم به الإجماع"[2].

وعليه؛ يكون الإمام الغزالي قد خصص الإجماع السكوتي بالصحابة دون غيرهم.

وزاد الرازي قيدا في تعريفه، ولذلك قال: "إذا قال بعض أهل العصر قولا وكان الباقون حاضرين لكنهم سكتوا وما أنكروه"[3]، وهو قيد يفيد السكوت الاصطلاحي، وذلك حين قيد السكوت بحدوث الرأي بين المجتهدين وعدم إنكارهم.

المسألة الثانية: لمحة عن التعايش مع غير المسلمين

إن من اللافت أن الإنسان يتميز بالنزوع إلى الإنسان، وعلى أساس هذا الميل الغريزي عبرت المجموعات البشرية دروب الزمان، وتطورت خلال ذلك علاقات الإنسان بالإنسان[4].

وإذا كان أولى أولويات في الإسلام هو إقامة سبل التجسير بين الإنسانية الذي يعدُّ السراط المستقيم، فإنه من مبررات الالتقاء؛ وأولويَّة الهدى ودين الحق، السير على الخط، واتباع الخُطى السالف الذي خطه لنا

([1])الابهاج في شرح المنهاج: لشيخ الإسلام علي بن عبد الكافي السبكي (المتوفى: 756 هـ) وولده تاج الدين عبد الوهاب بن علي السبكي (المتوفى: 771 هـ)، دراسة وتحقيق: الدكتور أحمد جمال الزمزمي – الدكتور نور الدين عبد الجبار صغيري، أصل الكتاب: رسالة دكتوراه – جامعة أم القرى بمكة المكرمة، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، ط/1، 1424 هـ – 2004م، 2/379.

([2]) المستصفى: لأبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (المتوفى: 505هـ)، تحقيق: محمد عبد السلام عبد الشافي، دار الكتب العلمية، ط/1، 1413هـ – 1993م، 1/151.

([3]) المحصول: لأبي عبد الله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي الرازي الملقب بفخر الدين الرازي خطيب الري (المتوفى: 606هـ)، دراسة وتحقيق: د: طه جابر فياض العلواني، مؤسسة الرسالة، ط/3، 1418هـ – 1997م، 4/153.

([4]) في معركة المصير العربي، طاهر أبو فاشا، جمهورية مصر العربية، القاهرة، 1963م، 1/25، بتصرف.

أنبياء الله ورسوله –عليهم الصلاة والسلام– قال تعالى: ﴿أُولَٰئِكَ الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ ۖ فَبِهُدَاهُمُ اقْتَدِهْ﴾[1]، فهو بمثابة الأصل الذي دارت عليه رحى التشريعات والأديان والأيدلوجيات، والفصل في التحاكم، والمعيار في الاحتكام[2].

قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا ۚ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ۚ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ﴾[3]، فهو ضرورة ملحة للوجود الإنساني، وتحقيق مصالحه فلا تعايش ولا تساكن ولا تقارب دون بلوغ حد التعارف بين المتساكنين، تلتقي من خلاله البشرية لتحقيق مصالحها[4]، "فإن جلب المنفعة ودفع المضرة مقاصد الخلق وصلاح الخلق في تحصيل مقاصدهم"[5]، وما الشريعة إلا لتحقيق مصالح العباد الضرورية والحاجيَّة والتحسينية، وأحكامها محل تفعيلها وتفاعلها مع المكلف والواقع.

المبحث الأول: في الجزية وما يتعلق بها من أحكام

المسألة الأولى: من تقبل منهم الجزية

يأتي الحديث عن مسألة من تقبل منهم الجزية من خلال أولا؛ عرض التعريف اللغوي والاصطلاحي للجزية إذ فيه إشارة إلى أصل المسألة، ليأتي بعد ذلك الحديث عن ذكر أقوال الفقهاء واختلافهم فيها، والذي يتضح من خلال عرضها في الآتي:

أولا: التعريف بالمسألة

([1]) سورة الأنعام: 90.

([2]) المشترك الإنساني بين سبل التجسير وآليَّات الهدم: د. عبدالله محمود علي سيف عامر، بحث مقدم للملتقى الدولي الثالث للطلبة الباحثين في علم مقارنة الأديان، بعنوان معرفة الآخر خطوة نحو الحوار، كلية الآداب والعلوم الإنسانية سايس، جامعة سيدي محمد بن عبدالله بفاس، 16-17 /مارس/ 2017م، ص2.

([3]) سورة الحجرات: 13.

([4]) المشترك الإنساني بين سبل التجسير وآليَّات الهدم: د. عبدالله محمود علي سيف عامر، ص4.

([5]) المستصفى: للغزالي، 1/174.

الجزية لغة هي جزي الجيم والزاء والياء: قيام الشيء مقام غيره ومكافأته إياه[1]، والجِزْيَةُ: ما يُؤخذ من أهل الذمة، والجمع الجزى، مثل لحية ولحى[2].

واصطلاحا: ما ألزم الكافر من مال لأمنه باستقراره تحت حكم الإسلام وصونه[3].

قال ابن قدامة في المغني: وجملته أن الذين تقبل منهم الجزية صنفان: أهل الكتاب ومن له شبهة كتاب فأهل الكتاب اليهود والنصارى ومن دان بدينهم... وأما الذين لهم شبهة كتاب فهم المجوس، فإنه يروى أنه كان لهم كتاب فرفع فصار لهم بذلك شبهة... فإن أخذ الجزية من أهل الكتاب والمجوس ثابت بالإجماع لا نعلم في هذا خلافا، فإن الصحابة رضي الله عنهم أجمعوا على ذلك، وعمل به الخلفاء الراشدون ومن بعدهم إلى زمننا هذا من غير نكير ولا مخالف، وبه يقول أهل العلم من أهل الحجاز والعراق والشام ومصر وغيرهم مع دلالة الكتاب على أخذ الجزية من أهل الكتاب ودلالة السنة على أخذ الجزية من المجوس بما روينا من قول المغيرة لأهل فارس: «أمرنا نبينا أن نقاتلكم حتى تعبدوا الله وحده، أو تؤدوا الجزية»[4]، إلا إذا كانوا عربا فهل تؤخذ منهم الجزية أو لا؟

حكم المسألة:

اختلف الفقهاء في حكم هذه المسألة على قولين هما:

القول الأول: لا تؤخذ الجزية من العرب لأنهم شرفوا بكونهم من رهط النبي ﷺ وبه قال الحنفية[5].

---

(1) معجم مقاييس اللغة: لأحمد بن فارس بن زكرياء القزويني الرازي، أبو الحسين (المتوفى: 395هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، 1399هـ - 1979م، كتاب: الجيم، باب الجيم والزاء وما يثلثهما، (جزي).

(2)الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية: أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (المتوفى: 393هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين - بيروت، ط/4، 1407هـ - 1987م، باب: الواو والياء، فصل: الجيم، (جزي).

(3) شرح حدود ابن عرفة: لمحمد بن قاسم الأنصاري، لأبي عبد الله، الرصاع التونسي المالكي (المتوفى: 894هـ)، المكتبة العلمية، ط/1، 1350هـ، ص: 145.

(4)الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله ﷺ وسننه وأيامه "صحيح البخاري": لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط/1، 1422هـ، كتاب الجزية، باب: الجزية والموادعة مع أهل الحرب، رقم: 3159.

(5) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق: لعثمان بن علي بن محجن البارعي، فخر الدين الزيلعي الحنفي (المتوفى: 743 هـ)، والحاشية: لشهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد بن يونس بن إسماعيل بن يونس الشِّلْبِيُّ (المتوفى: 1021 هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية - بولاق، القاهرة، ط/1، 1313 هـ، 3/277، والمغني: لموفق الدين أبي محمد عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة المقدسي الجماعيلي الدمشقي الصَّالحي الحنبلي، (المتوفى: 620هـ)، على مختصر أبي القاسم عمر بن الحسين الخرقي، ويليه الشرح الكبير لشمس الدين عبدالرحمن بن محمد ابن أحمد بن قدامة المقدسي (المتوفى: 682هـ)، تحقيق: د/ محمد شرف الدين خطاب، ود/ السيد محمد السيد، أ/ سيد إبراهيم صادق، دار الحديث -القاهر-، 1425هـ - 2004م، 12/659.

الدليل: أما مشركو العرب فلأنه ﷺ نشأ بين أظهرهم والقرآن نزل بلغتهم والمعجزة في حقهم أظهر لأنهم كانوا أعرف بمعانيه وبوجوه الفصاحة فغلظ عليهم قال الله تعالى: ﴿تُقَاتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾[1]، فلا يقبل منهم إلا الإسلام[2].

القول الثاني: تؤخذ من العرب وغيرهم، وهذا ما ذهب إليه الحنابلة واستدلوا عليه بالإجماع السكوتي بعد ذكر القائلين به بقوله: ولا فرق بين كونهم عجما أو عربا وبهذا قال مالك[3]، والأوزاعي والشافعي[4]، وأبو ثور وابن المنذر، ولأن ذلك إجماع فإن عمر رضي الله عنه أراد الجزية من نصارى بني تغلب فأبوا ذلك وسألوه أن يأخذ منهم مثلما يأخذ من المسلمين فأبى ذلك عليهم حتى لحقوا بالروم، ثم صالحهم على ما يأخذه منهم عوضا عن الجزية، فالمأخوذ منهم جزية غير أنه على غير صفة جزية غيرهم، وما أنكر أخذ الجزية منهم أحد فكان ذلك إجماعا[5].

مستند الإجماع السكوتي:

استند في الإجماع السكوتي في هذه المسألة إلى أدلة هي:

- عموم قوله تعالى: ﴿قَاتِلُوا الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَلَا بِالْيَوْمِ الْآخِرِ وَلَا يُحَرِّمُونَ مَا حَرَّمَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَلَا يَدِينُونَ دِينَ الْحَقِّ مِنَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ حَتَّىٰ يُعْطُوا الْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَاغِرُونَ﴾[6].

---

[1] سور الفتح: 16.

([2])الهداية في شرح بداية المبتدي: لعلي بن أبي بكر بن عبد الجليل الفرغاني المرغيناني، أبو الحسن برهان الدين (المتوفى: 593هـ)، تحقيق: طلال يوسف، دار احياء التراث العربي – بيروت – لبنان، 2/379، وتبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشِّلْبِيِّ: للزيلعي، 3/277.

([3]) المدونة: للإمام مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: 179هـ)، دار الكتب العلمية، ط/1، 1415هـ – 1994م، 1/333، والموطأ: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: 179هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية، أبو ظبي– الإمارات، ط/1، 1425هـ – 2004م، باب: الجزية، رقم: 334.

([4])الأم: للشافعي أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان بن شافع بن عبد المطلب بن عبد مناف المطلبي القرشي المكي (المتوفى: 204هـ)، دار المعرفة – بيروت، 1410هـ–1990م، 7/389–390.

([5]) المغني: لابن قدامة، 12/659–660.

([6]) سورة التوبة: 29.

- أن النبي ﷺ بعث خالداً بن الوليد إلى دومة الجندل فأخذ أكيدر دومة فصالحه على الجزية وهو من العرب[1].
- أخذ الجزية من نصارى نجران وهم عرب[2].
- «وبعث معاذا إلى اليمن فقال: إنك تأتي قوما أهل كتاب»[3]، وأمره أن يأخذ من كل حالم دينارا وكانوا عربا[4].

وجه الدلالة: الوجه الأول: قال ابن المنذر: ولم يبلغنا أن قوما من العجم كانوا سكانا باليمن حيث وجه معاذا، ولو كان لكان في أمره أن يأخذ من جميعهم من كل حالم دينارا، دليل على أن العرب تؤخذ منهم الجزية[5].

الوجه الثاني: حديث بريدة فيه أن النبي ﷺ كان يأمر من بعثه على سرية أن يدعو عدوه إلى أداء الجزية ولم يخص بها عجميا دون غيره[6].

الوجه الثالث: وأما قوله لا تؤخذ الجزية من العرب فنحن كنا على هذا أحرص لولا أن الحق في غير ما قال فلم يكن لنا أن نقول إلا الحق، وذلك جزية وإنما الجزية على الأديان لا على الإنسان[7].

المسألة الثانية: مقدار الجزية

لا يخرج الحديث في هذه المسألة، عن عرض حكمها بعد عرض أقوال الفقهاء واختلافهم فيها، وترجيحه في المسألة بالإجماع السكوتي باعتباره من أدلة الترجيح.

([1]) السنن الكبرى: لأحمد بن الحسين بن علي بن موسى الخُسْرَوْجِردي الخراساني، أبو بكر البيهقي (المتوفى: 458هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنات، ط/3، 1424 هـ - 2003 م، كتاب: الجزية، باب: من قال تؤخذ منهم الجزية عربا كانوا أو عجما، رقم: 18641.

([2]) المغني: لابن قدامة، 12/659.

([3])سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السِّجِسْتاني (المتوفى: 275هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، كتاب: الزكاة، باب: في زكاة السائمة، رقم: 1584، الجامع الكبير "سنن الترمذي": محمد بن عيسى بن سَوْرة بن موسى بن الضحاك، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: 279هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، 1998م، كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في كراهية أخذ خيار المال في الصدقة، رقم: 625.

([4]) المغني: لابن قدامة، 12/659-660.

([5])المصدر السابق، 12/660.

([6])المصدر السابق نفسه.

([7]) الأم: للإمام الشافعي، 7/389-390.

حكم المسألة:

ورد في هذه المسألة ثلاثة أقوال وهي:

القول الأول: إنها غير مقدرة بل يرجع فيها إلى اجتهاد الإمام في الزيادة والنقصان، وبه قال أحمد والثوري وأبي عبيد، قال الخلال: العمل في قول أبي عبد الله على ما رواه الجماعة فإنه: لا بأس للإمام أن يزيد في ذلك وينقص، على ما رواه عنه أصحابه، في عشرة مواضع، فاستقر قوله على ذلك، وجعل عمر الجزية على ثلاث طبقات، على الغني ثمانية وأربعين درهما، وعلى المتوسط أربعة وعشرين درهما، وعلى الفقير اثني عشر درهما. وصالح بني تغلب على مثلي ما على المسلمين من الزكاة، وهذا يدل على أنها إلى رأي الإمام، ولولا ذلك لكانت على قدر واحد في جميع هذه المواضع، ولم يجز أن تختلف[1].

الدليل: أولا أن النبي ﷺ «أمر معاذا أن يأخذ من كل حالم دينارا»[2].

ثانيا أنه ﷺ «صالح أهل نجران على ألفي حلة، النصف في صفر، والبقية في رجب»[3].

ثالثا لأنها عوض فلم تقدر كالأجرة[4].

القول الثاني: أقلها مقدر بدينار وأكثرها غير مقدر وهذا قول الشافعي[5].

الدليل: أولا حديث معاذ بن جبل أن النبي ﷺ أمره حين بعثه إلى اليمن أن يأخذ من كل حالم دينارا، وعدله من المعافر[6].

([1]) المغني: لابن قدامة، 12/663-664.

([2]) سنن الترمذي، كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في زكاة البقر، رقم: 623، والسنن الكبرى: لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: 303هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، أشرف عليه: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط/1، 1421 هـ - 2001م، كتاب الزكاة، باب: زكاة البقر، رقم: 2450.

([3]) سنن أبي داود، كتاب الخراج والإمارة والفيء، باب في أخذ الجزية، رقم: 3041.

([4]) المغني: لابن قدامة، 12/664.

([5])الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي: وهو شرح مختصر المزني: لأبي الحسن علي بن محمد بن محمد بن حبيب البصري البغدادي، الشهير بالماوردي (المتوفى: 450هـ)، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض – الشيخ عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط/1، 1419 هـ -1999م، 14/299، والمغني: لابن قدامة، 12/664.

([6]) سنن الترمذي، كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في زكاة البقر، رقم: 623، وسنن النسائي، كتاب الزكاة، باب: زكاة البقر، رقم: 2450.

ثانيا لا نعلم النبي ﷺ صالح أحدا على أقل من دينار فمن أعطى منهم دينارا غنيا كان أو فقيرا في كل سنة قبل منه، ولم يزد عليه، ولم يقبل منه أقل من دينار من غني ولا فقير، فإن زادوا قبل منهم[1].

ثالثا أن الجزية في الذمة عن حقن الدم كالأجرة، فلم تختلف بزيادة المال وكثرته[2]، فيكون الحديث محمولا على القليل.

القول الثالث: هي مقدرة بمقدار لا يزاد عليه ولا ينقص وهذا قول أبي حنيفة[3]، ومالك[4]، والشافعي[5]، وثبت عن عمر أنه ضرب الجزية على أهل الذهب أربعة دنانير، وعلى أهل الورق أربعين درهما، واستدل أصحاب هذا القول بفعل عمر، وأنه فرضها مقدرة بمحضر من الصحابة فلم ينكر فكان إجماعا[6]، وخالف الإمام أحمد في هذه المسألة القول المستدل عليه بالإجماع السكوتي.

مستند الإجماع السكوتي:

ورجع مستند الإجماع السكوتي في هذه المسألة إلى قول النبي ﷺ لمعاذ: «خذ من كل حالم دينارا أو عدله مغافر»[7].

وجه الدلالة: أن النبي ﷺ فرضها مقدرة عن كل حالم دينار أو عدله مغافر، ولو لم تكن كذلك لما أمر معاذا بذلك[8].

المسألة الثالثة: القدر الواجب في الجزية

جاء الحديث عن هذه المسألة في بيان أقوال الفقهاء مرجحا أحدها معتمدا على ذلك الإجماع السكوتي في استفادة الحكم الشرعي.

([1]) الأم: للإمام الشافعي، 4/189، والحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي: للماوردي، 14/299.

([2])المصدران السابقان نفسهما.

([3]) الهداية في شرح بداية المبتدي: للمرغيناني، 2/401.

([4])بداية المجتهد ونهاية المقتصد: لأبي الوليد محمد بن أحمد بن محمد بن أحمد بن رشد القرطبي الشهير بابن رشد الحفيد (المتوفى: 595هـ)، دار العقيدة – الإسكندرية، ط/2، 1434هـ - 2013م، 2/166.

([5]) نسب ابن قدامة هذا القول للشافعي إلا أنني لم أقف عليه، والذي وقفت عليه، أن مذهب الشافعي ما قلناه في القول الثاني للمسألة.

([6]) المغني: لابن قدامة، 12/663.

([7]) سنن الترمذي، كتاب: الزكاة، باب: ما جاء في زكاة البقر، رقم: 623، وسنن النسائي، كتاب الزكاة، باب: زكاة البقر، رقم: 2450.

([8]) المغني: لابن قدامة، 12/ 664.

حكم المسألة:

ذكر في هذه المسألة أقوالا ثلاثة وهي:

القول الأول: أقل الجزية مقدر بدينار، وأكثره غير مقدر، وإليه ذهب الشافعي[1]، كما مر التفصيل في المسألة السابقة.

القول الثاني: إنها في حق الغني أربعون درهما أو أربعة دنانير، وفي حق الفقير عشرة دراهم أو دينار وبه قال مالك[2].

القول الثالث: الواجب في حق الموسر ثمانية وأربعين درهما، وفي حق المتوسط أربعة وعشرين، وفي حق الفقير اثني عشر، وهذا ما فعله عمر، فقد جعل الجزية على ثلاث طبقات، على الغني ثمانية وأربعين درهما، وعلى المتوسط أربعة وعشرين درهما، وعلى الفقير اثني عشر درهما، وهذا ما ذهب إليه الحنابلة واستدلوا عليه بالإجماع السكوتي بعد ذكر القائلين به بقوله: فقدرها في حق الموسر ثمانية وأربعون درهما، وفي حق المتوسط أربعة وعشرون، وفي حق الفقير اثني عشر، وهذا قول أبي حنيفة[3]، قال ابن قدامة: ولنا حديث عمر – رضي الله عنه – وهو حديث لا شك في صحته وشهرته بين الصحابة – رضي الله عنهم – وغيرهم ولم ينكره منكر، ولا خلاف فيه، وعمل به من بعده من الخلفاء – رضي الله عنهم – فصار إجماعا[4].

مستند الإجماع السكوتي:

استند الإجماع السكوتي في هذه المسألة إلى قضاء النبي ﷺ، وأنه أولى بالإتباع من غيره[5].

([1]) الحاوي الكبير في فقه مذهب الإمام الشافعي: للماوردي، 14/299، والدليل عليه كما مر في مسألة مقدار الجزية.

([2]) بداية المجتهد ونهاية المقتصد: لابن رشد، 2/166-167، بتصرف، والدليل عليه كما مر في مسألة مقدار الجزية.

([3]) تبيين الحقائق شرح كنز الدقائق وحاشية الشِّلْبِيِّ: الزيلعي، 3/276، والدليل عليه كما مر في مسألة مقدار الجزية.

([4]) المغني: لابن قدامة، 12/664-665.

([5])المصدر السابق، 12/665.

تكثيف البحث العلمي حول ظاهرة التغير المناخي

د. فادي محمد الدحدوح
خبير في البحث العلمي

أمطار طوفانية، فيضانات مدمرة، موجات من الحر والجفاف، أمراض وأوبئة، عواصف وأعاصير تعصف وتطيح بأرجاء المعمورة تشير قطعا إلى مرحلة حرجة قادمة في عصرنا الحديث، فقد أثارت ظاهرة التغير المناخي وقضاياها الاهتمام العالمي والدولي والمحلي؛ لما لها من تداعيات خطيرة على حياة البشر وأنشطتهم التنموية، وكافة الكائنات الحية والموارد المجتمعية المتاحة واستدامة التنمية في دول العالم، ووفقا لذلك فقد حذرت العديد من الدراسات البحثية من الآثار الهائلة لمشكلات التغير المناخي، حيث تعتبر هذه الظاهرة تهديدا أمنيا لدول العالم كافة، خاصة وأن مفهوم الأمن اتسع ليشمل الأمن البيئي والاقتصادي والإنساني.

تعد ظاهرة التغيرات المناخية من أكثر المواضيع التي تشغل أذهان الباحثين والعلماء وصناع القرار في العالم، وتعد من أخطر التحديات البيئية التي تهدد الدول المتقدمة والنامية في العالم، وللتغيرات المناخية أثر كبير على أنشطة الإنسان مثل: راحة الإنسان، ونقل الأمراض، والبيئة، والإنتاج، ومصادر المياه، ولذلك أصبح موضوع التغيرات المناخية من أكثر المواضيع التي تشغل حديث السياسة الدولية في العالم، خاصة بعد تعاظم حدوث الجفاف والمجاعات والفيضانات الناتجة عن التغيرات المناخية التي تسببت في حدوث أضرار بالغة التأثير لحقت بالإنسان والبيئة.

يجمع العديد من الباحثين على صعوبة تحديد السبب المباشر لظاهرة التغير المناخي، إلا أن المؤكد أن هناك مجموعة من الأسباب التراكمية التي أثرت على المناخ منذ سنوات طويلة، يرجع العلماء حدوث التغيرات المناخية إلي مجموعة من الأسباب الطبيعية التي تعود إلي فترات طويلة من الزمن ليس للإنسان دخل في حدوثها، ومجموعة العوامل البشرية التي يرجع للإنسان الدور الكبير في حدوثها، والتي ينتج عنها انبعاث الغازات مثل: ثاني أكسيد الكربون وغاز الميثان والكلورفلوروكربون، وهذه العوامل قصيرة

المدى التي تؤدي إلي حدوث التغيرات المناخية، حيث لعبت الثورة الصناعية والتكنولوجية دوراً بارزاً في حدوثها وأدت إلى زيادة معدل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري، وزيادة تركيزاتها بالغلاف الجوي وعدم امتصاصها نتيجة التصرفات البشرية، كظاهرة التصحر وتقليص المساحات الخضراء والغابات، وظاهرة الاحتباس الحراري حيث يسرف الإنسان في استهلاك الوقود (الفحم والنفط) سواءً في المصانع أو المناجم أو المعامل، والأدوات التكنولوجية المختلفة.

في الواقع فلم تثير مشكلات تغير المناخ وآثارها البيئية الاهتمام الدولي العالمي فقط، ولكنها أثارت جدلاً وحواراً مستمراً حول التغيرات المناخية وأسبابها وأثارها وطرق مجابهتها والتكيف معها ومع أثارها، كما لوحظ في الفترة الأخيرة اهتماما متزايداً من قبل وسائل الإعلام المختلفة بظاهرة التغير المناخي باعتبارها قضية أصبحت تطرح نفسها، كما أصبحت تنال اهتماما متناميا من قبل الباحثين والمؤسسات التعليمية، وبدأت تتوالى المؤتمرات والندوات العلمية التي تركز وبشكل كبير على موضوعين هما التلوث البيئي وتأثيراته على الإنسان والبيئة، والتغير المناخي باعتباره ناتج عن عوامل عديدة منها ظاهرة الاحتباس الحراري وتأثيراته على الإنسان والحياة على الكرة الأرضية.

ومع هذا الاهتمام الدولي والاقليمي لظاهرة التغير المناخي، يتعاظم الدور والمسؤولية على صناع القرار والباحثين والمؤسسات العلمية والمراكز البحثية في الوطن العربي لتكثيف الجهود البحثية المتعلقة بقضايا بالبيئة والمناخ، والاهتمام في غزارة البحث العلمي المتخصص بشؤون البيئة والمناخ، من حيث إنتاج الكتب والمؤلفات والأبحاث العلمية الرصينة، والعمل على إنشاء لجان متخصصة لدراسة هذه الظواهر ووضع السيناريوهات المحتملة لتأثيرها على الدول العربية والإسلامية، والعمل على عقد المؤتمرات العلمية لمناقشة كيفية مواجهة هذا الخطر والتعامل معه، والتنسيق المشترك الفعال بين الدول والمؤسسات العربية والعالمية، والعمل على توقيع الاتفاقيات المختلفة للحد من أسباب وأثار هذه المشكلات والتكيف معها، ونشر الوعي البيئي والمناخي، وسن القوانين والتشريعات اللازمة، وتوجيه الباحثين بالتعاون مع الهيئات المحلية والدولية لاستنباط نموذج لقياس توقعات آثار التغيرات المناخية خاص بمنطقة الشرق الأوسط، واعتماد نتائج البحث العلمي كأولوية في التخطيط وحسن الإدارة لحماية البيئة والمناخ.

هل تزداد أرباح الشركات عند زيادة التضخم؟

ترجمة[1]: د. سامر مظهر قنطقجي

عندما يرتفع التضخم، قد ترفع الشركات الأسعار لمواكبة ذلك. ومع ذلك، تساءل مراقبو السوق عما إذا كانت الشركات قد استفادت من التضخم المرتفع لزيادة أرباحها. ننظر إلى هذا السؤال من منظور الشركات العامة، ونجد أنه بشكل عام، ترتبط الأسعار المتزايدة في صناعة ما بزيادة أرباح الشركات. ومع ذلك، فإن العلاقة الحالية بين التضخم ونمو الأرباح ليست غير عادية في السياق التاريخي.

ربط التضخم بأرباح الشركة العامة

نحن نستخدم مؤشر أسعار المنتجين PPI المنشور على مستوى نظام تصنيف الصناعة في أمريكا الشمالية NAICS والمكون من ثلاثة أرقام، ونقارن التضخم على مستوى الصناعة بالأرباح الإجمالية للشركات العامة في الصناعات نفسها. نقوم بذلك لـ ٣٦ صناعة، بدءاً من استخراج النفط والغاز (NAICS 211) إلى الاتصالات (NAICS 517). ولا نغطي جميع الصناعات لأننا نقصر التحليل على الصناعات التي تضم أكثر من ١٥ شركة عامة، حتى لا تتأثر النتائج بشكل مفرط من قبل أي شركة بمفردها.

رموز الصناعة NAICS	
211 استخراج النفط والغاز	337 صناعة الأثاث والمنتجات ذات الصلة.
212 التعدين باستثناء النفط والغاز	339 صناعات متنوعة
213 دعم أنشطة التعدين	423 تجار جملة للسلع المعمرة
221 المرافق	424 تجار الجملة، البضائع غير المعمرة
311 صناعة المواد الغذائية	441 تجار سيارات وقطع غيار
312 صناعة المشروبات والتبغ.	448 محل ملابس وإكسسواراتها
315 صناعة الملابس	452 محلًا للبضائع العامة
321 تصنيع المنتجات الخشبية	454 بائع تجزئة غير مخازن
322 صناعة الورق	481 النقل الجوي

[1] Mathias Andler and Anna Kovner, Do Corporate Profits Increase When Inflation Increases?, *Liberty Street Economics*, New York Fed, JULY 13, 2022, Link

324 صناعة منتجات البترول والفحم.	483 النقل المائي
325 التصنيع الكيميائي	484 شاحنة نقل
326 صناعة البلاستيك ومنتجات المطاط.	488 أنشطة دعم النقل
331 صناعة المعادن الأولية	511 صناعة النشر، باستثناء الإنترنت
332 تصنيع المنتجات المعدنية المصنعة.	515 البث باستثناء الإنترنت
333 تصنيع الآلات	517 الاتصالات السلكية واللاسلكية
334 صناعة الكمبيوتر والمنتجات الإلكترونية.	523 الأوراق المالية وعقود السلع والاستثمارات
335 معدات كهربائية. وصبغ الأجهزة.	524 شركات التأمين والأنشطة ذات الصلة
336 صناعة معدات النقل.	721 الإقامة

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على المبيعات والأرباح، ولمعرفة من يستفيد من ارتفاع التضخم، فهذا سؤال صعب. أخذ الباحثون أيضًا في الاعتبار هذه العوامل في تحليل البيانات الإجمالية، على الرغم من صعوبة عزل مدى ارتفاع التضخم بشكل قاطع عن زيادة الأرباح؛ لأن صافي المبيعات يعكس كلاً من السعر والمبلغ ومزيج السلع، مما يعني أن زيادة المبيعات أو الأرباح قد تكون بسبب ارتفاع الأسعار، ولكن أيضًا إلى زيادة السلع المباعة أو التغير في مزيجها.

لفهم العلاقة بين التضخم والأرباح، سنكون قادرين بشكل مثالي على تحليل عدد الوحدات المباعة (ناهيك عن جودة الوحدات المباعة وهامش الربح لكل وحدة)، وعلى الرغم من صعوبة القيام بذلك بالبيانات العامة المتاحة، إلا أن الهامش الإجمالي هو مقياس بسيط للربحية. والهامش الإجمالي هو الفارق بين صافي المبيعات والتكلفة المباشرة للسلع المباعة (COGS) المقاسة من خلال صافي المبيعات. فهو يمثل الفارق بين تكلفة المدخلات وإيرادات الشركة. إن المعايرة من خلال المبيعات للنظر إلى الهامش الإجمالي بالنسب المئوية، بدلاً من إجمالي الربح بالدولار، يخفف من المخاوف بشأن الخطأ في إسناد النمو بالدولار لإجمالي الربح الناتج عن بيع المزيد من السلع.

ارتفع إجمالي الأرباح بشكل أكبر للصناعات ذات التضخم المرتفع

يوضح الرسم البياني أدناه التغير في إجمالي الهامش والتضخم للربع الأول من عام ٢٠٢٢ مقارنة بالربع الأول من عام ٢٠٢١. الميل هو ٠.٢٤، مما يشير إلى أنه في المتوسط لكل زيادة بنسبة واحد بالمائة في الأسعار، زاد هوامش الربح الإجمالي للشركات بمقدار ٢٤ نقطة أساس.

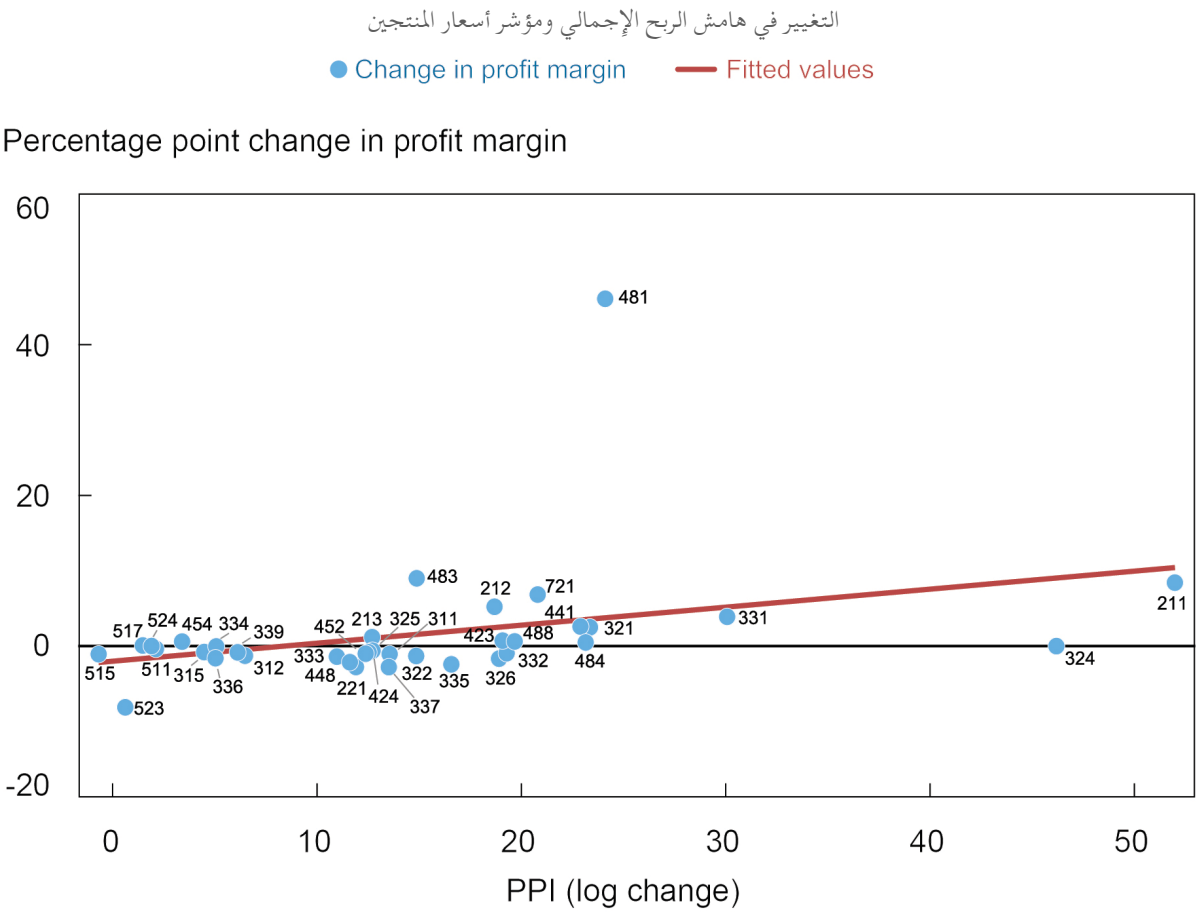

المصدر: حسابات المؤلفين من بيانات Compustat. استناداً إلى ٢٩٣٢ شركة لديها إيداعات SEC في كل من ٢٠٢٢: Q1 و ٢٠٢١: Q1 من ٣٦ صناعة مع أكثر من ١٥ شركة عامة.

ملاحظة: الأرقام = رموز الصناعة NAICS المكونة من ٣ أرقام.

تشمل بعض الصناعات ذات أكبر التغييرات في هوامش الربح النفط والغاز، وصناعات مثل النقل الجوي التي تتأثر بشدة بالتغيرات في الطلب المرتبطة بـ COVID. لتهدئة المخاوف من أن هذه الصناعات تشوه النمط المرصود، لذلك قمنا بإسقاطها من الرسم البياني ووجدنا أن الميل الصاعد باقٍ. يبدو أن الصناعات ذات التضخم المرتفع تحقق بالفعل أرباحًا أعلى.

التغيير في هامش الربح الإجمالي ومؤشر أسعار المنتجين، باستثناء النفط والغاز والصناعات المتضررة من فيروس كورونا

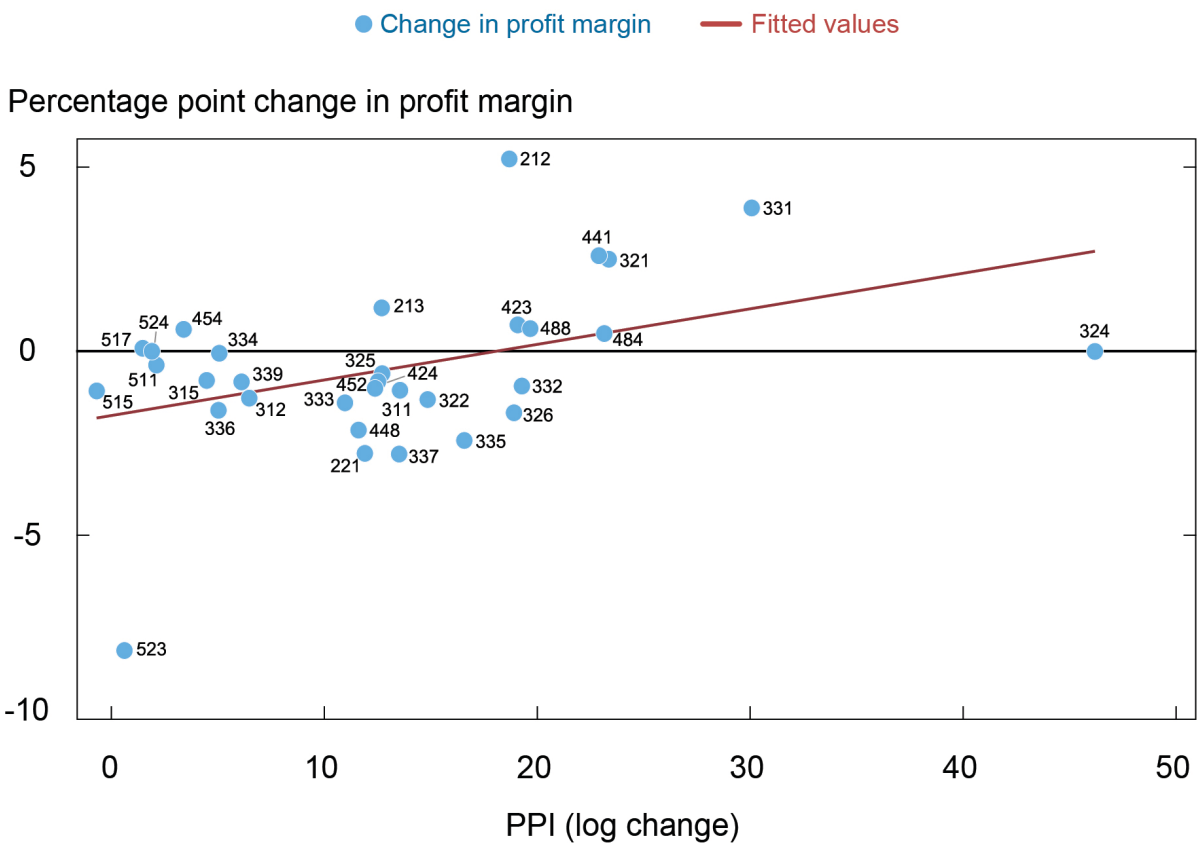

المصدر: حسابات المؤلفين من بيانات Compustat. استناداً إلى ٢٧٢٨ شركة لديها إيداعات SEC في كل من ٢٠٢٢: Q1 و ٢٠٢١: Q1 من ٣٢ صناعة مع أكثر من ١٥ شركة عامة.

ملاحظة: الأرقام = رموز الصناعة NAICS المكونة من ٣ أرقام.

هل هذه المرة مختلفة؟ وهل أدت التغيرات في القوة السوقية إلى زيادة قدرة الشركات على رفع الأسعار؟

نحن ندرس العلاقة بين هوامش الربح والتضخم على مدى العقدين الماضيين (التي لدينا بيانات التضخم الخاصة بمعظم الصناعات) وكذلك على مدى العقود الأربعة الماضية (التي لدينا بيانات تضخم لمجموعة أصغر من الصناعات). نقوم برد التضخم إلى التغيرات في هوامش الربح الإجمالية بناءً على البيانات ربع السنوية، بما في ذلك التأثيرات الثابتة للتغيرات في الهوامش بمرور الوقت وللصناعات في المتوسط.

وبالنظر فقط إلى كيفية مقارنة الفترة الأخيرة بالبيانات التاريخية، تبدو العلاقة بين التضخم والأرباح الإجمالية أعلى بشكل حاد في عام ٢٠٢١ والربع الأول من عام ٢٠٢٢. نحن نقدر معاملاً إيجابيًا ودلالة إحصائية على التفاعل بين التضخم وتغيراته خلال ٢٠٢١–٢٠٢٢ حيث بلغ الميل حوالي ٠.٣٦ خلال

هذه الفترة، مقارنة بـ ٠.٢٩ بين عامي ٢٠٠٤ و ٢٠٢٠. ومع ذلك، يكشف المزيد من الفحص أن العلاقة بين الأرباح والتضخم غير خطية – أي عند تقدير العلاقة بشكل منفصل لأرباع مختلفة من التضخم، نرى أن العلاقة بين التضخم والأرباح تتغير مع مستوى التضخم. يتم تقدير الميل الأكثر حدة عندما يكون التضخم مرتفعًا، ولكن ليس مرتفعًا جدًا (بين ٣٧ نقطة أساس و ٤.٣٪، وهو ما يمثل ٠.٢٥–٠.٧٥٪ للتضخم).

يتضح هذا في الرسم البياني أدناه الذي يقدر ميل العلاقة بين إجمالي الربح ومؤشر أسعار المنتجين عبر الصناعات لكل ربع سنة منذ عام ٢٠٠٤ باستخدام العينة الكاملة، مع التحكم في الوقت والتأثيرات الثابتة للصناعة. في الفترة التي أعقبت ظهور الوباء، كان الميل حاداً بشكل خاص، على الرغم من أنه عاد قريبًا من المتوسط التاريخي مؤخرًا. على مدار العينة الكاملة، كان الميل أكبر من ٠ في كل ربع سنة تقريبًا بمتوسط ٠.٢٥، مما يدل على وجود علاقة إيجابية ثابتة بين التضخم على مستوى الصناعة والتغيرات في الهوامش الإجمالية.

العلاقة بين مؤشر أسعار المنتجين والهامش الإجمالي بمرور الوقت

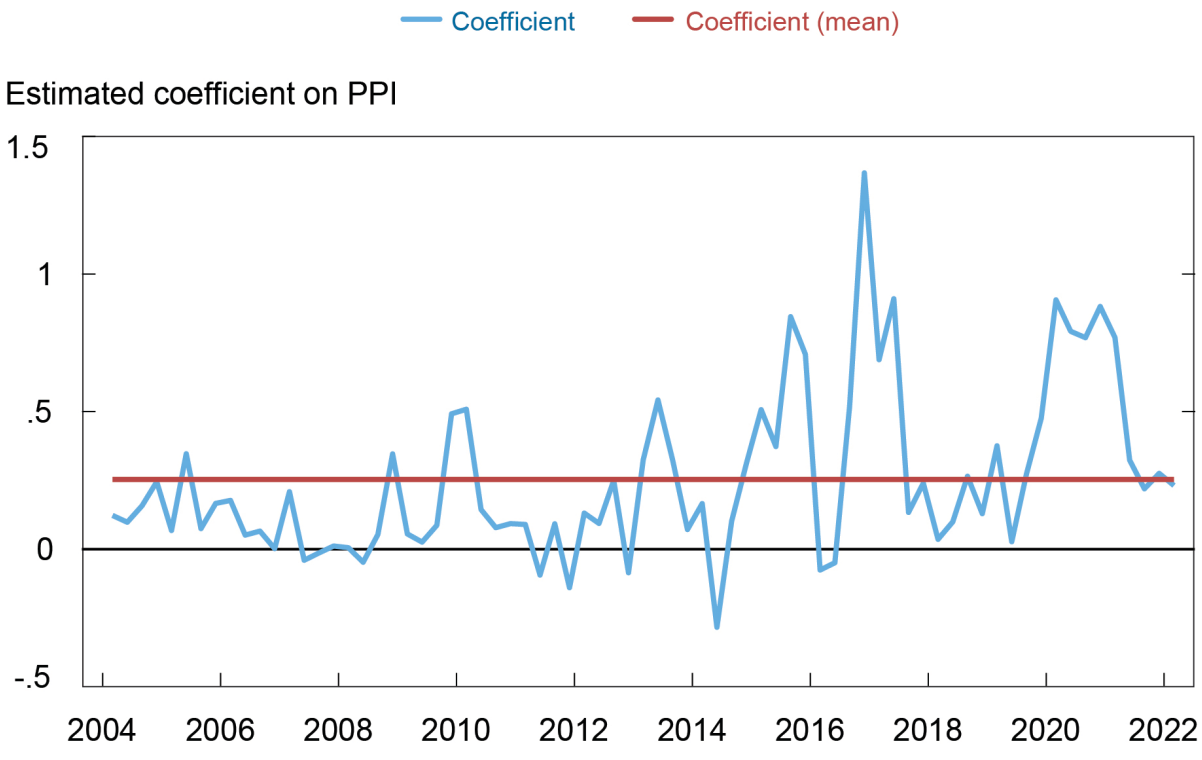

المصدر: حسابات المؤلفين

وبينما لدينا فقط أرقام تضخم لعدد محدود من الصناعات، فإن النتائج متشابهة جداً عند تقديرها في سلسلة زمنية أطول تعود إلى عام ١٩٨٦ . وتبدو العلاقة الأخيرة بين التضخم والأرباح مشابهة لتلك التي تحققت في الماضي عندما كان التضخم شديداً، كما هو اليوم.

تُظهر هذه العلاقة غير الخطية بين النتائج والتضخم عبر عدة أبعاد إضافة إلى الأرباح، وقد لوحظ ذلك في الأصل في عمل الباحثين في بنك الاحتياطي الفيدرالي في نيويورك (Amiti و Heise و Karahan). وهذا يتفق مع نظريات التكامل الاستراتيجي في التسعير، حيث أن معرفة أن المنافسين يغيرون الأسعار فسيشجع الشركات على تغيير أسعارها. تحليلنا لا يعرف سبب تغيير الشركات للأسعار – فنحن ننظر فقط إلى التضخم في صناعة الشركة، وليس التغيرات في أسعار المدخلات.

قد لا يكون التضخم بهذه الضخامة بالنسبة لأرباح الشركات

إن العلاقة بين التغير في أرباح الشركات والتضخم، إيجابية حتى عندما يكون التضخم مرتفعًا بشكل غير عادي. وهذا يعني فقط أن الصناعات ذات التضخم الأعلى قادرة على زيادة الأرباح أكثر من الصناعات ذات التضخم المنخفض، دون وليس معنى ذلك أن الأرباح تتزايد.

إذا نظرنا إلى الرسم البياني الأولي للتغير في الأرباح في عام ٢٠٢٢، نجد أن التغير في مجمل الأرباح في معظم الصناعات (٢٢ من ٣٦) سلبيًا؛ أي تنخفض الأرباح بشكل عام، وكل ما في الأمر هو أن الشركات في الصناعات ذات التضخم المرتفع تحصل على أرباح تنخفض بسرعة أقل. إضافة إلى ذلك، فإن الهامش الإجمالي يفقد العديد من المكونات الرئيسة للربح، وأبرزها المبيعات والتكاليف العامة والإدارية. وإلى الحد الذي تتغير فيه التكاليف الأخرى، قد تتغير أيضًا الربحية الصافية الإجمالية للشركات.

أخيراً، ترتبط التغيرات في الهامش الإجمالي ارتباطًا سلبيًا، مما يعني أن الانخفاض في الأرباح غالبًا ما يتبعه زيادة في الأرباح. هذا يعني أن زيادة الأرباح قد لا يتبعها المزيد من الزيادات في الأرباح.

هذا ما علمته إياه الإدارة

اعتاد جيف بيزوس قلب البرغر في مطعم ماكدونالدز

Jane Thier[1]

علّم العمل في ماكدونالدز جيف بيزوس الكثير عن الأعمال التجارية؛ ومنها كسر البيض بيد واحدة.

في أوائل الثمانينيات من القرن الماضي، يمكنك العثور على جيف بيزوس البالغ من العمر ١٦ عامًا، وهو طالب في مدرسة ميامي بالميتو الثانوية العليا، يعمل كطباخ خلال فترة الفطور في مطعم ماكدونالدز قبل شروق الشمس كل صباح.

ذكّر بيزوس، الذي أصبح الآن ثاني أغنى رجل في العالم بثروة صافية تبلغ ١٥٩ مليار دولار، أتباعه بأصوله المتواضعة عبر تغريدة يوم الأحد. "أول عمل لي. ولا يزال نفس البرجر الرائع. يوم احد سعيد!" كتب، مرفقًا صورة له وهو يأكل برجر ماكدونالدز مع البطاطس المقلية.

ليست هذه هي المرة الأولى التي يكون فيها بيزوس منفتحًا على العمل في ماكدونالدز، والذي بدأ لأنه كان بحاجة إلى وظيفة صيفية. كان والده يعمل هناك في سن مبكرة أيضًا. في المقابلات التي أجريت على مر السنين، لاحظ بيزوس كيف أن تقليب البرغر ساعده على تعلم المهارات الإدارية، واكتساب المسؤولية، والاستمتاع.

بدأ وقته في السلسلة بضجة كبيرة، كما أخبر كودي تيتس، وهو مؤلف Golden Opportunity: Remarkable Careers That Began at McDonald's.

قال: "في الأسبوع الأول لي في العمل، عَلِق موزع الكاتشب المركب على الحائط بسعة ٥ جالون في المطبخ وألقى بكمية هائلة من الكاتشب في كل شق مطبخ يصعب الوصول إليه". "منذ أن كنت الرجل الجديد، سلموني محلول التنظيف وقالوا لي، انطلق!"

أخبر تيتس أن مدير ماكدونالدز الخاص به كان ممتازاً "كان لديه الكثير من المراهقين الذين يعملون معه، وأبقينا مركزين حتى أثناء قضاء وقت ممتع".

[1] نقلا عن مجلة FORTUNE، ٢٩-٨-٢٠٢٢، رابط

وأضاف أنه كان موظفًا خلفيًا تمامًا طوال فترة عمله ولم يعمل أبدًا في السجلات. قال: "كان الشيء الأكثر تحديًا هو إبقاء كل شيء يسير بالسرعة الصحيحة أثناء الاندفاع".

لقد علمته أن وظائف خدمة العملاء من جميع الأنواع "صعبة حقًا"، كما أخبر في عام ٢٠٠١ شركة Fast Company. "كنت طباخًا. لم يسمحوا لي بالعمل في أي مكان قريب من العملاء. كانت هذه مرحلة مراهقتي. كانوا يقولون: "حسنًا، لماذا لا تعمل في الخلف؟"

ومع ذلك، لم يقدم تقليب البرغر الكثير من المهارات العملية. وأضاف أن إحدى أعظم الهدايا التي قدمتها له الوظيفة كانت القدرة على تكسير البيض بيد واحدة.

"كانت ورديتي المفضلة هي صباح السبت. قال بيزوس: "أول شيء سأفعله هو الحصول على وعاء كبير وكسر ٣٠٠ بيضة فيه". "أحد الأشياء الممتعة حقًا في العمل في ماكدونالدز هو أن تكون سريعًا حقًا في كل هذه الأشياء. تعرف على عدد البيض الذي يمكنك تكسيره في فترة زمنية دون أي قشرة فيها".

ومع ذلك، قد يقول البعض أن بيزوس لم ينفذ بالضرورة كل ما تعلمه خلال فترة عمله في ماكدونالدز عندما أصبح الرئيس التنفيذي لشركة أمازون. اتهم النقاد والمشرعون الشركة مرارًا وتكرارًا بطريقة معاملة عمال التوصيل وعمال مستودعاتها بشكل غير عادل. في عام ٢٠١٨، ذهب المؤلف جيمس بلودوورث متخفيًا في أحد مراكز الوفاء في أمازون وذكر أن موظفي المستودعات تمت توصيف عملهم لكل فترات الراحة، بما في ذلك استخدام الحمام. نفت أمازون ذلك، لكن العديد من العمال أكدوا ذلك، وقدمت العديد من منشآت أمازون في جميع أنحاء البلاد طلبًا لتمثيل النقابات.

لكن بيزوس يعتبر تجربته قيّمة. وأخبر تيتس أنه يشجع الشباب على العمل في وظائف مثل طباخ ماكدونالدز.

قال:

- يمكنك تعلم المسؤولية في أي وظيفة، إذا كنت تأخذها على محمل الجد.
- تتعلم الكثير عندما تعمل في سن المراهقة في ماكدونالدز. إنه مختلف عما تتعلمه في المدرسة.
- فلا تقلل من قيمة ذلك.

ألفاظ الكُتّاب لتفقيه الألباب

جمانة محمد مراد

باحثة في الدراسات اللغوية والإسلامية

لغتنا العربية كانت ومازالت وستبقى معجزةً إلهيةً كبرى، اختارها الله لتكون اللغة التي نزل بها القرآن الكريم فحفظت من التغييرات بحفظ الله لكتابه.

وإذا نظرنا إلى إعجازها فإنه لا يكاد يحيط بها وبعلومها عالِمٌ، ولا يستوعبها إلا عقلُ نبيّ.

وقد يقضي النحويُّ شطراً عظيماً من حياته وهو يبحث في كنائزها ويتلألأ مع ركائزها، فلا ينقل من مياه بحارها إلا كما يعلق بالمخيط إذا غمسته بالماء.

فضل اللغة العربية:

أما عن فضلها فأولُ ما يطالعنا نزول ديانة الأنبياء جميعاً بها في اللوح المحفوظ، ونزولها بوساطة جبرائيل عليه السلام بلسان عربي مبين، وأما الأنبياء ما سوى سيدنا محمدٍ فكانوا يترجمونها بلغة أقوامهم كالسريانية والعبرية والفرعونية وغيرها وهي تتفوّق في فضلها على كل لغات العالم إذ إنَّ عدد مفرداتها يتفوق على اثني عشرَ مليوناً من الألفاظ غير المكررة.

بينما الإنكليزية لا تصل إلى ستمئة ألف مفردة، والفرنسية إلى مئة وخمسين ألفَ لفظة والألمانية إلى مئة وستين لفظةً, والروسية إلى مئة وثلاثين ألفاً فقط, وأكثر من ٤٢٢ مليون ألف نسمة يتكلمون اللغة العربية في أنحاء العالم، لذلك كانت العربية هي القالب الذي بإمكانه أن يستوعب العلوم والفنون والاختراعات والتطورات والتحديثات: فمثلاً أنتَ تجد كلمة الهاتف مأخوذة من كلمة هتف، والغسّالة من غسل والبراد من بردَ، والسيارة من سار مع أن هذه الاختراعات حديثة ولم يخترعها العرب لكنّ لغتهم احتوتها.

ونحن عندما نربي النشء على تعلّم القرآنِ الكريم يخرج هذا الغلام أو تلك الفتاة بمخزون هائل من المفردات في المراحل الأولى من عمره خصوصاً وأنّ اللبّ في هذه المرحلة يكون خالياً من المسؤوليات التي ترهق العقل وتحجب عنه الكثير من العلوم، فالمعلومات تثبت ثبات الصخور المتجذّرة في طبقات الأرض لا تتزحزح ولا تتلوى.

فها هو الغلام يدخل سنّ الفتوة والشباب وقد حظي بكم هائل من المفردات، فيستطيع التعبير عن أفكاره في سائر العلوم بكلِّ أريحية ومقدرةٍ ثم يأتي دور علم الحديث النبوي الشريف ليثري معلوماته فيدخلها في طور الترجمة والتحليل للنصوص الإلهية فيربط الدارس ما بين القرآن والحديث أيما ربط. وكم من غلام لبيب قرض الشعر أو اعتلى مجلس الإفتاء وهو حديث الأسنان وتفوّه بما يعجز عنه الكبار، وكم من غلام خطب على ملأ من الناس بينما لا يجرؤ على ذلك الكثيرون.

تبدّل أحوال اللغات الأعجمية وثبات العربية:

لو نظرنا إلى اللغات الأعجمية عبر العصور لوجدنا الكم الهائل من الاختلاف الطارئ عليها فهي في تبدّل وتغيير منقطع النظير، فمنذ عصر الحضارات البائدة إلى عصرنا هذا انشقّ عن اللغة اللاتينية الكثير من اللغات المحلية فتمخضّ عن هذا الانشقاق لغة إنكليزية و فرنسية و ألمانية وروسية وعدِّدْ ولا حرج.

فكل هذه اللغات إذاً تنشطر عن لغة لاتينية اندثرت وبقيت لغة المتاحف والآثار الرومانية.

بل إنّ اللغة الواحدة تتغير من حين لآخر، فاللغة الإنكليزية مثلاً تتغير مفرداتها فتضمحلّ أو تندثر منها ألفاظ ليخرج إلى النور مفردات أخرى لو عاش أهل القرون الأولى معها اليوم لاحتاجوا إلى ترجمانٍ يترجمها.

أما اللغة العظيمة السيّدة على جميع لغات الأرض، فهي اللغة التي حُفظت بحفظ القرآن، فالكلمات التي تحدثتْ بها قريش الأولى لازلنا نفهمها ونتفاعل معها، بل ونتباهى ونزهو باستخدامها في النثر والشعر.

ومازلنا نعلّمها لأجيال وأجيالٍ لا تندثر ولا تتبدل على الرغم من جهالات العصور التي اعتورتها.

كيف لا وقد اختصّها الله لتحتضن كلماته، وتكون لغة أحبّ أنبيائه إليه وأعظمهم شأناً.

وفي دراسة روسية لظاهرة دفن النفايات ذات الإشعاعات الضارّة حار العلماء في إجراء طريقة لإعلام الأجيال القادمة وتحذيرهم من مكان دفنها وعدم نبشها فما وجدوا إلا لغة العرب ليشيروا بها إليها لقناعتهم الأكيدة أنها اللغة التي لم تتطرأ إليها يد التغيير والتحريف.

ولعلّ قائلاً يقول: بأيِّ لغةٍ يا ترى سنتحدث يوم القيامة مع اختلاف الألسنة واللغات؟

والجواب هو بلغة الأرض والسماء لغة [1]محمد صلى الله عليه وسلّمَ. سواءً أكان حديث أهل الجنة أم أهل النار!

ولعلّ مُردِفاً يسأل: كيف لامرئ أعجمي أن ينطلق لسانه بلغة العرب؟

والجواب هو: إنّ الله الذي أقدَرَ الأعضاء على النطق عند حسابها من يد وقدم قادر على أن ينطق اللسان بلغة العرب.

فما أحوجنا ونحن أمة الإسلام أن نحفظ جواهرها ونستوعب مفرداتها ولا نلحن بألفاظها وضبوطها.

وفي الواقع قد أساء الكتّابُ والباحثون في عصرِنا إلى مفردات العربية فاستخدموا بعض الألفاظ في غير أمكنتها، وهناك من تصدّى لهذا اللحنَ المستشري بين الناس فجمعوا الألفاظ الخاطئةَ وصوّبوها، ورسموا جداولَ كثيرةً في ضبطها، وكم من لغوي أرهق نفسه في تعريب المعجم منها وشرحها وإحصاء معانيها المختلفة ورصد المتشابه منها وجمع مصادرها ومشتقاتها. . .

لذا وجب على البُحّاث والكتّاب ألا يتوانوا في تعلّم جواهرها ورمي اللاحن منها في سلال نفاياتها لتخليص لغته من شوائبها، ولن يكون له ذلك إلا بلسان سؤولٍ وقلب عقولٍ فيسأل ويتعلم ممن كان باللغة خبيراً.

عظَمَة اللغة تُستمَدّ من داخلها:

في العربية التي تجاوزت ألفاظها الاثني عشر مليون مفردة كان لابدّ للغويين أن يجمعوها في المعجمات التي تجاوز عدد مفرداتها المليون كلمة ومعنى ومرادف وكل كلمة في اللغة العربية تحتوي على ثلاثة جذور وربما كانت أربعة جذور وهي تشبه جذور الأسنان التي هي من أدوات اللغة مع اللسان. ومن هذا الجذر(ق ص د) مثلاً نشتقّ عدداً من المفردات من مصادر ومشتقّات وأفعال مختلفة، تعالوا هنا نستأنس بالجذر(ص ر ف) لنخبركم عن مصدره مشتقاته والأفعال التي تؤخذ منه مع معانيها:

[1] من تفسير ابن كثير: بلسان عربي مبين قال: فمن دخل الجنة تكلّم بالعربية- رواه ابن أبي حاتم، وذكر ابن القيّم في كتابه (حادي الأرواح) قال: روى داوود بن الحصين عن عكرمة عن ابن عبّاس قال: "لسان أهل الجنة عربي"، وقال الزهري: لسان أهل الجنة عربي، والله أعلم.

الجذر	الفعل	وزنه	المصدر	اسم الفاعل	اسم المفعول	مبالغة اسم الفاعل	الصفة المشبهة	اسم الآلة	اسما الزمان والمكان	اسم التفضيل
ص ر ف	صرف	فعَل	الصرْف	صارِف	مصروف	صرّاف	صَرْف	صرّافة	مَصرِف	أصرَفُ
ق ص دَ	قصدَ	فعَلَ	القصْد	قاصِد	مقصود	قصّاد	قصيد	مقصدة	مقصِد	أقصَدُ

ونفس الجذر وبحسب حروف الزيادة الداخلة عليه يتغير معناه والدلالة إليه فالمصدر من الكلمات ثابت ومنه يتم اشتقاق كمية كبيرة من الكلمات فالمصدر كتابة نشتق منه كاتب ومكتوب ومكتب ثم ننتقل إلى أفعاله المزيدة فنشتقّ منها كلمات أخرى مثال:

الفعل	اسم الفاعل	اسم المفعول	اسما الزمان والمكان	اسم الآلة
كتب يكتب اكتب	كاتِب	مكتوب	مَكتَب	مَكتَب ومكتبة
كتّب	مُكتِّب	مُكتَّبٌ	مُكتَّب	==
أكتبَ	مُكتِب	مُكتَب	مُكتَب	
كاتَبَ	مكاتب	مُكاتَب	مكاتَب	==
تكاتبَ	متكاتِب	متكاتَب	متكاتَب	==
اكتتب	مكتتِب	مكتتَب	مكتتَب	==
تكّتَبَ	متكتِّب	متكتَّب	متكتَب	==
استكتبَ	مستكتِب	مُستكتَب	مستكتَب	==

التشابه في بنية الكلمات يحوجنا إلى ضبطها:

نحتاج في كثير من الأحيان إلى ضبط بنية الكلمة، الأمر الذي يزيل اللُبس عن معانيها متشابهة المباني, وإن كان السّياق ينبئ بمعناها فالجذر(ب ر ر) متعدد المعاني والضبط هو الذي يوضّح معناه: البُرّ بضم الباء معناه القمح، والبِرّ بالكسر معناه الإحسان, البَرّ بالفتح معناه ما يبس من الأرض. مما حدا ببعض الباحثين على التشدّد في ضبط بنية الكلمة.

وكذلك كلمة الحمام بمعنى الموت إن كانت مكسورة الحاء، وهي بمعنى السيد إذا كانت حاؤها مضمومة، وتكون الطير إذا كانت حاؤها مفتوحة. وهناك كلمة السَّوق والسُّوق، وكلمة السّفَر والسَّفْر والسُّفَر, والقدَر والقِدْرُ، والنّفْسُ والنّفَس، والرُّحم والرّحْم والرّكْبُ والرّكبُ وغيرها كثير وهو ما يسمى عند البلاغيين بالجناس.

وهناك التراكيب التي تترجم إلى معانٍ متضّادة مثل: رغب به: أي أراده، ورغب عنه: أي كرهه.

وحذّر منه مع حذرّه، وتجافيتُ له وتجافيتُ عنه – ولعل ألفاظ الكتّاب التي جمعها الهمذاني في كتابه الألفاظ الكتّابية دلت الكثير من كتاب عصره وما بعده إلى المفردات ذات الدلالات المتشابهة:

مقتطف من باب خمود نار الحرب:

يقال: خمدت نار الحرب تخمد، وباخت تبوخ، وطفئت تطفأ، وهمدت تهمد، ووضعت الحرب أوزارها إذا سكنت، ويقال: أطفأ فلانٌ لهيب الحرب وأخمد لظاها، وأطفأ جمرتها ,أخمد ضرامها، وأخبى سعيرها [1]

ويقول الكاتب الهمذاني في باب الحب[2]:

يقال أحبَّ فلانٌ فلاناً من الحبِّ، وودّه من الودّ فهو حبيبه ووديده وومقه من المقهِ، وخالّه من الخُلّة فهو خليله وصافاه من الصفاء فهو صفيّه وخالصه من الإخلاصِ فهو خُلْصانه، وخادنه من المخادنة فهو خدينه.

وفي اللغة ألفاظ متشابهة المعاني مختلفة المباني مثالها: الشطّ والشطن بمعنى البعد والعازب والغارب وقَذَفٌ وقُذُفٌ بمعنى بعيد.

ولا يوجد اللغة العربية مفردات متشابهة، وما تعلمناه من شرح المفردات هو تقريب معانٍ موحشة بمعانٍ مأنوسة، ولكل لفظ معنى يخصّه وله استخدامه في اللغة، فلا نقول للرجل رجلاً إلا مع اكتماله ديناً وخلقاً وإلا فهو زلمة، جاء في كتاب السَّفَر، باب الرجوع للهمذاني ولا نقول للقافلة قافلة إلا إذا كانوا يتجهون إلى منازلهم.

وعبارة انكشف الأمر تختلف عن وضح وبان وأسفر وانجلى، فتقول: انهزم بعد القتال، واندحر بلا قتال.

وحتى في نفس الجذر تختلف المعاني، وكلما زاد المبنى زاد واختلف المعنى فمثلاً:زادَ الفعل المجرد يختلف في معناه عن الفعل أزاد أو تزوّد بالغ في المؤنة له ولأسرته أو استزاد: فتزوّد لنفسه وزوّد المبالغة في مؤنة غيره منه المرأة زوّدت زوجها لسفره، واستزاد طلب الزيادة من سواه سواء أكان الزاد طعاماً أم علماً، وتزاود وتزايد تدل على المشاركة مع الغير.

رشدَ أي وصل إلى الرشد بنفسه ودون وساطة.

[1] الألفاظ الكتابية صفحة 118
[2] نفس المرجع السابق باب الحب صفحة 122

وأرشدَ: دلّ سواه على الرشد، ورشّد: بالغ في الرشاد، وترشّد: تشارك مع المبالغة وراشد: شارك من غير الزيادة والمبالغة، واسترشد: طلب الرشد ممن سواه، فهذه حروف زيادة على الجذر غيرت مقاصده حسب الحاجة.

وتجد في اللغة ألفاظاً نستطيع استخدامها كمعانٍ متناقضة مثل ابتاع للبيع والشراء، وقروء لأيام الحيض والطهر.

وفي اللغة أسماء مختلفة لشيء واحد فالشمس لها أسماء كثيرة كمثال: الغزالة والجونة والضَّح والسراج والبيضاء والجارية والمهاة وسناء وذكاء. . . . .

وإذا حدثتَ عن شروقها تقول: طلعت تطلع وبزغت تبزغُ وشرقت تشرق وأضاءت تضيء وذكت تذكو، وقد تستخدم لها الكنايات فتقول قاصداً الشمس: خرجت الشمس من خدرها، وبرزت من خبائها، وكأنها فتاة جميلة.

وتقول في غروبها غابت الشمس، وغربت ووجبت وكربت وأفلت وغارت وضجت وآبت إذا مالت إلى المغيب.

إثبات القيمة التعبيرية للصوت البسيط:

أ– أول حرف في الكلمة: مثاله نتق وفتق وقرب وكرب وخضم وقضم كلا المفردتين الأخيرتين تدل على الأكل، فأما قضم فلأكل الأشياء القاسية كالقضامة، وأما خضم فلأكل الأشياء اللينة كالرطب والطلح وغيرهما. ومثلها سعد وصعد.

ب – ما وقع في وسط الكلمة: كبر وكثر قدر وقتر فالدال والتاء قريبتا المخرج.

ج – آخر الكلمة مثل نضج ونضخ وعرف وعرق. وأما نضح ونضخ: فالنضح للماء الضعيف والنضخ أقوى منه قال تعالى: فِيهِمَا عَيْنَانِ نَضَّاخَتَانِ (الرحمن: ٦٦).

تغيّر معنى الكلمة تبعاً لضبطها:

وهو ما يسمى باللغة الاشتقاق الأصغر:

والمثال عليها الجذر (ع ر ف):

العَرْفُ والعُرْفُ، فالعَرف بفتح العين هو البروز والنتوء, وأما العُرْفُ فله معنى السّياق, فتارة يكون بمعنى الرائحة الطيبة، قال أبو تمام:

لولا اشتعالُ النار فيما جاورتْ ما كان يعرف طيبُ عُرْفِ العودِ.

و تارة يكون بمعنى ما تعارف عليه الناس وأصبح من معارفهم القديمة، قال الحطيئة:

من يفعل المعروفَ لا يعدمْ جوازيه لا يذهب العُرْفُ بين اللهِ والناس.

أخطاء الكُتّاب:

غالباً ما يقع الكتّاب بأخطاء كثيرة في كثير من ألفاظهم وتراكيبهم وما ذلك إلا بسبب عدم مكنتهم من قواعد اللغة العربية، وتقصيرهم في تعلمها، والإحاطة بعلومها من نحوٍ وصرفٍ وإملاء وتعبير، وقد حاولت حصر هذه الأخطاء مع أمثلة عنها، فبالاستقراء وجدتُ:

تكثر أخطاؤهم بالأسماء المثناة وجموع المذكر السالم وما يلحقه، والعدد وتمييزه، ومتى يوافق معدوده ومتى يخالفه، ومواضع فتح همزة إنّ وكسره، كما تكثر الأخطاء في مواضع همزتي الوصل والقطع، والألف الليّنة ومدها أو قصرها، وكتابة الهمزات بأنواعها: الأولية والمتوسطة والمتطرفة، وأحوالها الشاذّة، كما تكثر الأخطاء بضبط أسماء وأخبار النواسخ (الأفعال الناقصة والأحرف المشبهة بالأفعال) ما بين رفع ونصب، ويكثر لحنهم أيضاً في الأسماء الخمسة، وفي الواقع أخطاء الطلبة والكتّاب غير المختصين بعلوم اللغة العربية وآدابها أكثر من القدرة على حصرها.

أمثلة: نقول: جاء محمدان ورأيت محمَدَين ومررتُ بمحمّدَين، وزيدانِ في الحديقة ويمينان غموسان، وراعها بطلقتين بائنتينِ، وإرادتان منفصلتان، وتتمتّع المرأتان بذمتين ماليتين منفصلتين. . . وهكذا. .

فالمثنى فيما سبق إنْ كان في حالة الرفع كانت علامة إعرابه الفرعية هي الألف، وإنْ كان في حالتي النصب والجرّ نُصبَ وجُرّ بالياء.

ونقول في المبتدأ والخبر: (له عليّ حقٌّ) وليس حقاً، و(إنّ له يداً)، و(كانت له يدٌ)، لأنّ اسم إنّ منصوب وهو متأخِّر بالجار والمجرور، واسم كان مرفوع وهو أيضاً متأخّر بالجار والمجرور, وهذا كثير في الأخطاء.

ونقول كذلك: إنّ الصيفَ حارٌّ وكان الصيفُ حاراً.

إنّ الصيرفيَينِ مؤتمنانِ وكان الصيرفيان مؤتمَنَينِ، مع مراعاة فتح الياء قبل ياء التثنية خشية من التباسها مع الجمع، وكسر النون التي هي عوضٌ عن التنوين في الاسم المفرد.

وفي الجمع نقول: إنّ الصيرفيينَ مؤتمنونَ، وكان الصيرفيون مؤتمنينَ، وإنّ الاقتصاديينَ متمكنون، وكان الاقتصاديون متمكنينَ مع فتح نون الجمع.

وفي ضبط أسماء وأخبار كان وأخواتها في حالة الإفراد: كان الاقتصاديُّ ناجحاً وإنّ الاقتصاديَّ ناجحٌ.

وسامرٌ اقتصاديٌّ ناجحٌ، ورأيته اقتصادياً ناجحاً، ومررت باقتصاديٍّ ناجحٍ.

وفي الأسماء الخمسة:

جاء أخوكَ ورأيتُ أخاكَ ومررتُ بأخيكَ

جاء أبوكَ ورأيتُ أباكَ ومررت بأبيكَ

وإن أخاكَ عونٌ في الملمات، وكان أخوكَ عوناً في الملماتِ، وجاء حموكَ ورأيتُ حماكَ ومررت بحميكَ.

لا فُضَّ فوكَ، ولافَضَّ اللّهُ فاكَ، وما أراك اللّهُ فَضّاً بفيكَ.

ويتواتر الخطأ بكتابة الهمزات، وعلى الرغم من اختلاف المدرستين البصرة والكوفة وميل بعض البلدان العربية إلى تقليد الكتابة القرآنية التي هي كتابة وقفية، إلا أننا في بلاد الشام نتّبع قواعد مدرسة البصرة.

فمثلاً في حالة الرفع: أبناؤنا ذخرٌ للإسلام، والنصب: إنّ أبناءنا ذخرٌ للإسلام، ونرجو من أبنائنا أن يكونوا ذخراً للإسلام، في حالة الجرِّ.

وفي كتابة الهمزات بأنواعها:

الهمزة المتوسطة	الهمزة المتطرفة
ضوءُه وضوءَه	سيّئاً سيّئ
عباءة وقراءة	شيْء وشيئاً
بيْئَة وهيئة	دفْء ودفئاً
مرؤءَة	مساءً وماء وبراء
فيئُها وفيئَها وبفيئِها	جزء وجزءاً
مؤءُودة	بدْء وبدءاً وبدَأً

وكتّاب العرب يخطئون بالأعداد ومعدوداتها من حيث تذكير وتأنيث الأعداد ومن حيث رفع أو نصب أو جر معدوداتها، فالأعداد: (١ و ٢) و (١١ و ١٢): متوافقة مع معدوداتها تذكيراً وتأنيثاً، فأنتَ يجب أن تقول: إحدى وعشرون قناةً، وأحدَ عشرَ سيفاً، واثنتا عشرة دريئةً، واثنا عشر درعاً.

أما الأعداد من (١٣ إلى ١٩) : فالجزء الأول منها مخالف لمعدوده دائماً في التذكير والتأنيث, فأنتَ تقول : جاء ثلاثةَ عشرَ رجلاً، وثلاثَ عشرةَ امرأةً، ورأيت أربعةَ عشر رجلاً، وخمسَ عشرةَ امرأةً، ولا يتوافق الجزءان معاً في التذكير والتأنيث إلا في العدد الترتيبي فتقول : المرأةُ السابعةَ عشرةَ والرجل التاسعَ عشرَ . ولا يضبط العدد المركب إلا بالبناء على فتح الجزأين مهما كان محله من الإعراب رفعاً أو نصباً أو جرّاً .

أما ألفاظ العقود من الأعداد التي ننتقل بينها عشرة أعداد عشرة أعداد فهي تخضع لإعراب المذكر السالم رفعاً بالواو ونصباً وجرّاً بالياء، كونها ملحقة به، ولا عبرة للتذكير والتأنيث في ألفاظ العقود مثال :

أ– جاء ثلاثون رجلاً وثلاثون امرأةً .

ب– رأيت ثلاثين امرأة وثلاثين رجلاً .

ج– مررت بثلاثين رجلاً وثلاثين امرأةً .

ويخطئ الكاتب في مواضع همزتي الوصل والقطع، فإن جاءت الهمزة في أمر الفعل الثلاثي فهي وصل بلا همزة مثال : ادرس، اصرف .

- وإن جاءت في الماضي الخماسي وفي أمره وفي مصدره فهي وصل نحو : اقتصَدَ –اقتصِدْ– اقتصاد .
- وإن جاءت في الماضي السداسي وفي أمره وفي مصدره فهي وصل نحو : استدانَ– استدِنْ– استدانة .
- وهي تأتي وصلاً في أسماءٍ عشرة هي : ابن وابنة وامرؤ وامرأة واثنان واثنتان واسم واست وايمن الله وايم الله، ويشترط في الأخيرتين أن تُسبقا بواو القسم فإن لم تسبقا بالواو صارتا همزة قطع مثل : أيمن الله – أيم الله .
- وفي بعض الأسماء مثل اثنان إن صار علماً ليوم الإثنين قطعت همزته، والاسم إنتصار أيضاً إذا سمي به إنسان وفي القواعد شواذّ دائماً والعربية بحر عباب لا يحاط بسواحله .

التحكيم التجاري وتسوية النزاعات المالية

وفق ضوابط الشريعة الإسلامية

Commercial Arbitration and Financial Dispute Settling

بوابة للجلسات الإلكترونية للتحكيم وفض النزاعات المالية وتسويتها عن بُعد
إضافة إلى توثيق إلكتروني للجلسات

بعد الاتفاق على التحكيم أو تسوية النزاع، يمكننا تقديم الخدمات التالية:

- إعادة هندسة العقود والاتفاقات وفق ضوابط الشريعة الإسلامية.
- إعادة رسم العلاقات المالية وتحديدها بما ينسجم وضوابط الشريعة الإسلامية.
- إجراء التسويات المحاسبية بعد فض النزاع بما ينسجم ومعايير المحاسبة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- تطوير أسس العمل المحاسبي من خلال تقديم حلول تحافظ على انسيابية الأعمال وانضباطها الشرعي.
- تطوير أسس العمل التمويلي من خلال تقديم حلول المنتجات المالية الإسلامية.
- التحليل المالي وتقديم النصح والمشورة.
- المراجعة الشرعية وفق المعايير الشرعية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).
- المراجعة المحاسبية وفق معايير المحاسبة والمراجعة الإسلامية (الصادرة عن هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية - الأيوفي).

https://arbit.kantakji.com

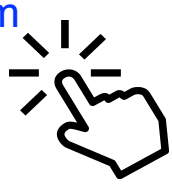

www.baitalzakat.com

بيت الزكاة

موسوعة علمية ثقافية متخصصة بالزكاة

هدفنا توفير بيئة متكاملة لخدمة الأكاديميين والباحثين في تخصص الزكاة ومحاسبتها.

تقديم خدمات حساب الزكاة وتدريب الأفراد وفق المعايير الإسلامية.

لسنا متخصصين بجمع الزكوات والصدقات والتبرعات وصرفها على المستحقين.

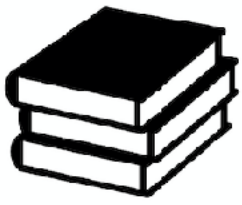

مكتبة الزكاة

حساب الزكاة

الأخبار الزكوية

Global Islamic Economics Magazine

مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية

giem.kantakji.com